الإثنين 29 تموز 2019
العدد 3819 السنة الثالثة عشرة
Lundi 29 Juillet 2019 no 3819 13ème année
32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
استعدّوا لجرعات التقشّف المقبلة

• **جورج قرم**
العبء الأكبر
على الاقتصاد والمجتمع

• **موريس صحناوي**
تفصلنا عن الانهيار
مسافة سنتين

الحكومة في إجازة إلى أيلول؟ [2]

1,4 مليار دولار تُهدر على الخـ...!

[6 ـ 7]

أكثر من 70٪ من مياه الصرف الصحّي تُصرَف من دون أي معالجة في البحر ومجاري الأنهار والوديان رغم إنفاق 1,4 مليار دولار على محطات تكرير لا تكرّر (هيثم الموسوي)

تقرير

«حل سحري» من «رامكو» لنفايات كسروان وبعض بيروت

5

البحرين

تفاصيل الساعات الأخيرة لأحمد الملالي وعلي العرب

14

قضية

التصعيد النووي الإيراني **لتكرار تجربة «رابح ـ رابح»**

18

المشهد السياسي

حكومة الحريري في إجازة إلى أيلول؟

تبدو حكومة الرئيس سعد الحريري في أسوأ أيامها منذ تشكيلها بعد الانتخابات النيابية. أمس، أعلن وليد جنبلاط رفضه مبادرة الحل، وتعطّلت مساعي اللواء عباس إبراهيم. وإذا بقيت الحال كذلك، فلا جلسة هذا الأسبوع، وربّما لا جلسات في آب الذي يمضي الحريري معظمه في إجازة!

نهاية هذا الأسبوع، تقطع حكومة الرئيس سعد الحريري شهرها الأول غارقة في شلل تام، تغوص في وحل الأزمات واحدة تلو الأخرى. والوهن الحكومي لا يُقارن بالمناخ المذهبي والطائفي الذي تبثّه بين اللبنانيين حفنة من السياسيين، في مشهد مكرّر بابتذال لتجارب سابقة أسّست لاقتتال داخلي.

فلم يكد ينسى اللبنانيون فضيحة بداية الحدث (العلنية!)، حتى أصرّ وزير الخارجية جبران باسيل على تذكيرهم بمستقبل البلاد المظلم، باعتراضه على المادة 80 في الموازنة (حفظ حق الفائزين بمناقصات مجلس الخدمة المدنية)، بذريعة التوازن الطائفي. ومع علم باسيل بعدم قدرته على إلغاء البند بعد إقراره في مجلس النواب، ومحاولته سابقاً إسقاطه بالتصويت قبل أن يتراجع عن الخطوة، دخل وزير الخارجية في مناورة لا تهدف إلّا إلى شدّ العصب الطائفي في الساحة المسيحية، محرجاً الحريري أوّلاً، الذي خرج قبل أيام وسافر في إجازة قصيرة. لكنّ هرموجة باسيل انتهت أمس، بحسب معلومات «الأخبار»، بالاتفاق على توقيع رئيس الجمهورية للموازنة اليوم أو غداً، وتفادي تأخيرها في هذا الوقت الحرج ووقوع لبنان تحت المراقبة الدولية الدقيقة للوضع المالي.

«انفراج» الموازنة قابله تصعيد من قبل النائب السابق وليد جنبلاط، برفضه لقاء النائب طلال أرسلان في بعبدا، واضعاً سدّاً أمام مبادرة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، بعد مفاوضات شاقّة خاضها الأخير للوصول إلى تسوية تعيد الحياة إلى الحكومة وتحصر ورم الفتنة المتأهبة في الجبل، ما دفع أرسلان إلى الردّ بوضوح رافضاً لقاء جنبلاط.

وتوقّف مبادرة إبراهيم أو تأخيرها، يعني عدم قدرة الحريري على عقد جلسة لمجلس الوزراء هذا الأسبوع. وجرياً على عادته وغيره من السياسيين، فإن الحريري الذي من المفترض أن يعود إلى بيروت اليوم، يمضي معظم شهر آب خارج البلاد في إجازات عائلية، أي إن الحكومة، وتحت كل التهديدات والأزمات الداخلية (لا سيّما أزمة العمالة الفلسطينية التي افتعلها وزير العمل كميل بو سليمان وجاراه فيها باسيل وتتفاقم في المخيمات مع مؤشّرات أمنية مقلقة)، أمام احتمال التعطيل حتى بداية أيلول المقبل، هذا إذا تقرّر الحلّ إلى حينها! خلال الأيام الماضية، قدّم أرسلان تنازلاً كبيراً لإنجاح مبادرة إبراهيم. فهو، بعد لقاءات مع إبراهيم واجتماع في وزارة الخارجية مع باسيل وحضور الوزيرين الياس بو صعب وسليم جريصاتي، ثم مع حزب الله، قبل المخرج القائل بتشكيل لجنة من ثلاثة أجهزة أمنية تتولّى التحقيق وحضور لقاء مصالحة مع جنبلاط في بعبدا، برعاية عون وحضور الرئيسين نبيه بري والحريري، على أن يُعلن في اللقاء موقفٌ داعم للقضاء وقبول المسار القضائي من الطرفين في المحكمة العسكرية، والتي لها خيار أن تعلن عدم اختصاصها بجريمة البساتين فيتم طلب تحويل الملفّ إلى المجلس العدلي بالتوافق بعد شهرين. ويترافق ذلك مع غياب الوزيرين صالح الغريب وأكرم شهيّب عن جلسات الحكومة.

> عون سيوقّع الموازنة اليوم أو غداً خشية التأخير والمواقف الدولية

إلّا أن جنبلاط الذي كان قد أبدى بعض التجاوب مع المبادرة، عاد أمس معلناً رفضها عبر تغريدته، كاشفاً بشكل موارب، ولو بخطاب تصعيدي في الشكل، عن رغبته في التواصل المباشر مع حزب الله. وموقفه أمس ليس معزولاً عن أجواء الاجتماع الذي عقده مع نوابه ومستشاريه يوم السبت، والذي خاطب فيه فريقه بلهجة اتهامية لحزب الله، بمحاولة تطويعه ودفعه إلى الاستسلام. فهو، كما يشرح لمراجعيه، وإن كان يريد فكّ الاشتباك في الجبل عبر لقاء بعبدا، إلّا أن ما يصل إلى مسامعه عن عودة عون إلى موقفه الأوّل باعتبار البساتين محاولة لاغتيال باسيل وإصراره على المجلس العدلي، يجعله «يخشى المجلس وشيطنة الحزب الاشتراكي واتهام شهيب»، سائلاً عن القاضي الذي ستعهد إليه القضية.

جنبلاط يتّهم حزب الله بمحاولة دفعه إلى الاستسلام (هيثم الموسوي)

أما سبب عودة عون إلى التمسّك بالمجلس العدلي بعد الليونة التي أبداها الأسبوع الماضي، فمردّها إلى ثلاثة تسجيلات صوتية لاشتراكيين في البساتين، جعلت الرئيس يقتنع بأن ما حصل كان محاولة استهداف فاشلة لباسيل.

والأمر الأغرب هو الفرح الذي يعبّر عنه جنبلاط من قرار القاضية غادة عون إقفال كسّارة بيار فتوش في ضهر البيدر، بعد كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الأخير حول القضية. وهو ما تصفه مراجع سياسية بارزة بـ«قتال العونيين عن جنبلاط في معركة عين دارة»، مشيرةً إلى القرار و«اتفاق ضمني بين العونيين والاشتراكي لمنع فتوش من العمل في عين دارة».

ومع الأزمة الحكومية، تزداد كل يوم أزمة العمالة الفلسطينية تعقيداً، مع التحركات الشعبية والفصائلية واللبنانية التي تشهدها بشكل مستمر مخيمات الجنوب ومدينة صيدا، وإصرار وزير العمل وحزب القوات اللبنانية على إهمال قرار رئيس الحكومة بسحب الملفّ إلى مجلس الوزراء، واستمرار لعبة السباق بين القوات والتيار على بثّ التحريض في الساحة المسيحية. وعلمت «الأخبار» أن قائد الجيش العماد جوزف عون وضع رئيس الجمهورية، الأسبوع الماضي، في أجواء التحركات الفلسطينية والمخاطر الأمنية لاستمرارها، ومخاطر الخطابات التحريضية التي تخرج على لسان المسؤولين، والتي تشكّل مادةً لمتابعة التحركات الفلسطينية. وعدا عن التجاذب الشعبي والسياسي في المخيمات بين حركتي فتح وحماس و«التيار الإصلاحي» التابع لمحمد دحلان، فالمعلومات الأمنية تؤكّد بالدلائل سعي بعض الجماعات الإرهابية إلى استغلال التحركات الشعبية للتصويب على الجيش اللبناني والإعداد لمواجهات أمنية تغرق الفلسطينيين والجيش في فتنة واقتتال دام.

(الأخبار)

ستاتوس

علامَ يختلفون؟

حسن عليق

الأزمة الحالية في البلاد تمنح صدقية لنظرية المؤامرة السائدة شعبياً عن العلاقات بين القوى السياسية في البلاد. تقوم تلك «النظرية» على قناعة بأن القوى السياسية المشاركة في السلطة (بجناحيها التشريعي والتنفيذي) متفقة على تقاسم المغانم، وانها عندما تختلف فإنما هي تكذب على الناس. يُقال عن تلك النظرية إنها ساذجة وبلهاء، بالعموم. لكن في العمق، فيها القليل من الصحة. تجربة ما بعد الطائف (كما تجربة ما قبله، التي لا تقل سوءاً) تثبت ذلك. والأزمة القائمة منذ الثلاثين من حزيران (اشتباك «البساتين») تزيد الناس قناعة بأن سياسيي الطبقة الحاكمة مختلفون على لا شيء. مختلفون من اجل الاختلاف لا أكثر. يكاد ينقضي نصف ولاية رئيس الجمهورية، ولم يُنجَز شيء لتحسين حياة الناس. الوصاية الأميركية على قطاعنا المالي تزداد صلافة. أحوال بيئتنا من سيئ إلى أسوأ. اقتصادنا يترنّح. ماليتنا العامة تتدهور. ميزاننا التجاري نحو مزيد من الاختلال. بطالتنا تتفاقم. أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية أضحت على حافة انفجار لن يأتي (للأسف). لا يمكن أي جهة في السلطة ان تذكر ثلاث قضايا، ثلاث لا أكثر، تمكّنت فيها من تحسين حياة الناس في السنوات العشر الأخيرة. إذا استثنينا الأمن والتحرير الثاني (على عظمتهما). لا إنجاز يُذكر. والانجازان الأخيران ما كانا ليُبصرا النور لو ان قرارهما كان «بيد الدولة». 10 سنوات، واكثر، والبلاد تنزلق في مسار تراجعي، من دون أن يقدر أي فريق سياسي، أي حزب، أي عشيرة، أي مجلس بلدي، على القول إنه أنجز أمراً ما غيّر حياة الناس نحو الأفضل.

حسناً. علامَ يختلفون؟ عملياً، لا شيء. لا احد منهم يجرؤ على الخروج من التسوية التي أوصلت العماد ميشال عون إلى بعبدا وحفظت للرئيس سعد الحريري عرش السرايا. طيب. إلى متى هم مستمرون في ملهاتهم هذه؟ لا أحد يعلم. ثمة من العبثية ما يجعل أي عبثيّ يحسدهم على نعيم عبثيّتهم. جميعهم يدركون أن لا شيء سيتغيّر نحو الافضل. لا شيء، إلا في بعض الهوامش. حتى صاحب المصلحة في نجاح العهد الحالي، جبران باسيل، يتعامل معه بصفته مرحلة لتجميع النقاط التي ستمكّنه من الوصول إلى بعبدا، أو الإمساك بزعامة المسيحيين، لا ساحة تغيير وإصلاح. علامَ يتنازعون؟ على لا شيء.

تقرير

كرامي: كلّنا يمكنه شدّ العصب الطائفي... لكنها لعبة خطيرة

عبد الكافي الصمد

من مصيفه في بلدة بقاعصفرين - الضنية، وجّه النائب فيصل كرامي انتقاداته في كل اتجاه. من الحكومة ورئيسها، إلى قوى سياسية بعينها وعلى رأسها التيار الوطني الحرّ ورئيسه، إلى الموازنة، والتوظيف، وصولاً إلى مشكلة النفايات، معتبراً أن «أسباب أزماتنا هي بتجاوزنا الدستور وعدم العودة إلى أحكامه».

يبدي كرامي استغرابه كيف أنه «وسط كل هذه الأزمات، حكومتنا لا تجتمع، ويحاولون إقناعنا بأن عدم اجتماع الحكومة أفضل. كيف؟ الحكومة والدولة والسلطة والأجهزة يفترض أن تكون في خدمة الناس»، واصفاً هذه الحكومة بـ«حبة السفرجل، كل لقمة بغصّة وكل فشخة بمشكلة». ينتقد كرامي الرئيس سعد الحريري «لأن هناك تنازلات عن صلاحيات رئيس الحكومة، الذي يبدو كأنه رئيس لجان وزارية. لا هيبة ولا قرار»، كاشفاً أنه «لم نلتقِ الحريري منذ الاستشارات النيابية. يريد الاستئثار بالطائفة السنّية كلها، وهذه هي النتيجة».

رئيس التيار الوطني الحرّ جبران باسيل لا ينجو من انتقاد «الأفندي»، الذي يلفت إلى أن باسيل قال إن ما حصل في أحد بنود الموازنة المتعلق بمجلس الخدمة المدنية «انتهاك للاتفاقيات. ما هي هذه الاتفاقيات ومع من عقدها، وهل هي أهم من الدستور؟»، متوقفاً عند التسوية الرئاسية التي «لسنا موافقين عليها»، ومضيفاً: «إذا كانوا لا يريدون توظيف أحد، فلماذا أجروا مباريات في مجلس الخدمة المدنية. المادة 95 من الدستور واضحة، وهي تقول إن المناصفة في الفئة الأولى فقط». ويسأل: «إذا لم يعجبكم الدستور غيّروه، وإذا كنتم حريصين على اتفاق الطائف، فماذا أبقيتم منه؟».

يتوقف كرامي عند «تسريب» أعداد السكان في لبنان، الذي أظهر أن المسيحيين يشكلون 30 في المئة فقط، ويعتبر ذلك «غير بريء»، مؤكداً في المقابل: «نحن مع المناصفة، والعيش الواحد، وعدم استهداف المسيحيين. ولكن أي طائفة في لبنان ليست مستهدفة؟ الشيعة مستهدفون في أغلب دول العالم، ويكاد لا يخلو بلد إلا وتلاحق سلطاته التجار الشيعة لمجرد الشبهة، والأرمن والسريان والعلويون يعانون كذلك، أما السنّة في لبنان، فهم يعانون بطالة تفوق 50 في المئة، وخصوصاً في طرابلس والشمال، إذ يستفيق نصف سكانها صباحاً ولا أعمال لديهم يتابعونها. إن أفقر مدينة في البحر الأبيض المتوسط هي طرابلس عاصمة السنّة. وشبابنا في السجون من دون محاكمات. نحن على رأس الطوائف المستهدفة، ونريد تطبيق العدالة والقانون أكثر من الآخرين».

> إذا لم يعجبكم الدستور غيّروه، وإذا كنتم حريصين على اتفاف الطائف، فماذا أبقيتم منه؟

يتوقف كرامي عند عدم حضوره جلسة التصويت على الموازنة بأنها غير دستورية، ويسأل: «كيف نقرّ الموازنة بلا قطع الحساب؟ مخالفة القانون يمكن أن نشرب معها «سفن آب»، أما مخالفة الدستور فخطيرة». يتطرق كرامي إلى موضوع اليد العاملة الفلسطينية الذي أثير أخيراً، فيرى أن «الموضوع حسّاس ودقيق، وتوقيته مريب. نحن لا نفصله عن خفض موازنة الأونروا، وعن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وصفقة القرن، ثم يأتي وزير العمل ليقول إنه يريد تطبيق القانون. هل تحاور مع الفلسطينيين، ولماذا لا تطبق المراسيم المتعلقة باستثناء اليد العاملة الفلسطينية من إجازة العمل؟».

مشكلة النفايات التي تعمّ مناطق الشمال لا تغيب عن حديث كرامي. يقول إن وزير البيئة فادي جريصاتي عندما زار طرابلس أخيراً «تفقّد مكب نفايات طرابلس ولم يصدق ما رأه. نحن لم يكن عندنا مشكلة نفايات في السابق، إلى أن تبين أنها تدرّ أموالاً. شركات النفايات من سوكلين إلى لافاجيت تحقق أرباحاً خيالية، وما يجري هو تحضير لصفقات كبيرة، سواء في المكبات أو في المحارق. يريدون طمرنا بالنفايات حتى نستسلم. من يأكل النفايات هم الجرذان، وهؤلاء جرذان الدولة».

في العادة تأتي لخدمة الرؤية الاقتصادية، وهو ما لم يحصل». يضيف: «برغم أن الموازنة لم تنشر بعد، فقد ارتفعت الأسعار، وبدأنا نسمع صراخ الناس. ضريبة الـ 3 % على السلع المستوردة كيف ستطبق، ومن سيراقب الأسعار، وزارة الاقتصاد لا تملك الجهاز البشري الكافي لذلك، وفاعليته ضعيفة؟ لو رفعوا ضريبة القيمة المضافة لكان أفضل».

يردّ كرامي عدم حضوره جلسة التصويت على الموازنة بأنها غير دستورية، ويسأل: «كيف نقرّ الموازنة بلا قطع الحساب؟ مخالفة القانون يمكن أن نشرب معها «سفن آب»، أما مخالفة الدستور فخطيرة». يتطرق كرامي إلى موضوع اليد العاملة الفلسطينية الذي أثير أخيراً، فيرى أن «الموضوع حسّاس ودقيق، وتوقيته مريب. نحن لا نفصله عن خفض موازنة الأونروا، وعن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وصفقة القرن، ثم يأتي وزير العمل ليقول إنه يريد تطبيق القانون. هل تحاور مع الفلسطينيين، ولماذا لا تطبق المراسيم المتعلقة باستثناء اليد العاملة الفلسطينية من إجازة العمل؟».

مشكلة النفايات التي تعمّ مناطق الشمال لا تغيب عن حديث كرامي. يقول إن وزير البيئة فادي جريصاتي عندما زار طرابلس أخيراً «تفقّد مكب نفايات طرابلس ولم يصدق ما رأه. نحن لم يكن عندنا مشكلة نفايات في السابق، إلى أن تبين أنها تدرّ أموالاً. شركات النفايات من سوكلين إلى لافاجيت تحقق أرباحاً خيالية، وما يجري هو تحضير لصفقات كبيرة، سواء في المكبات أو في المحارق. يريدون طمرنا بالنفايات حتى نستسلم. من يأكل النفايات هم الجرذان، وهؤلاء جرذان الدولة».

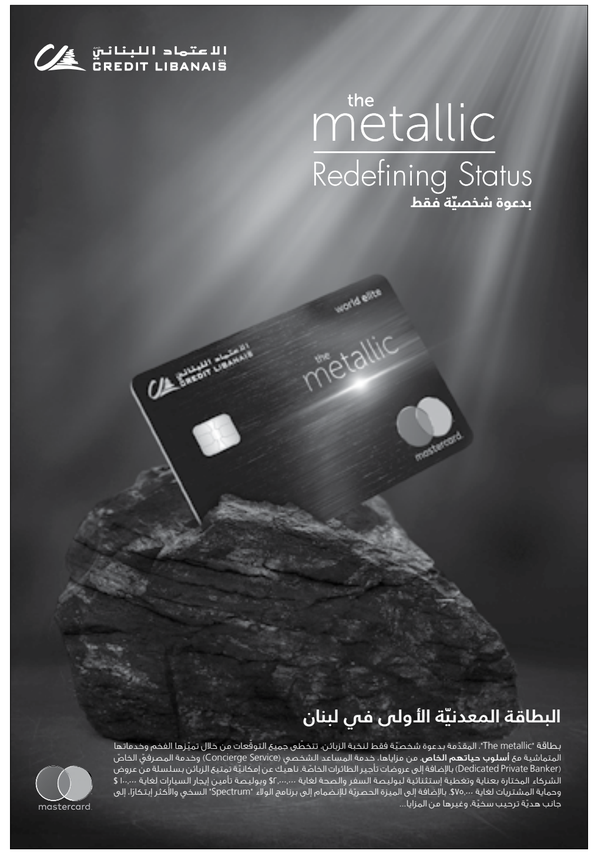

قضية اليوم

مناقصة معامل الكهرباء: التصنيف غير قانوني؟

انطلقت الخطوات العملية لبناء معامل الكهرباء. الخطوة الاولى تتعلق بتصنيف الشركات المؤهلة للمشاركة في المناقصة. لكن يتبيّن ان إشكالات عديدة تواجه هذه الخطوة، أبرزها ان عملية التصنيف مبنية على مرسوم استثنيت منه صفقات أشغال وتجهيز وتركيب مراكز توليد الطاقة الكهربائية. وعليه، هل تخاطر الوزارة بتعريض عملية التصنيف للطعن أم تعمد إلى سدّ تلك الثغرة القانونية قبل فوات الاوان؟

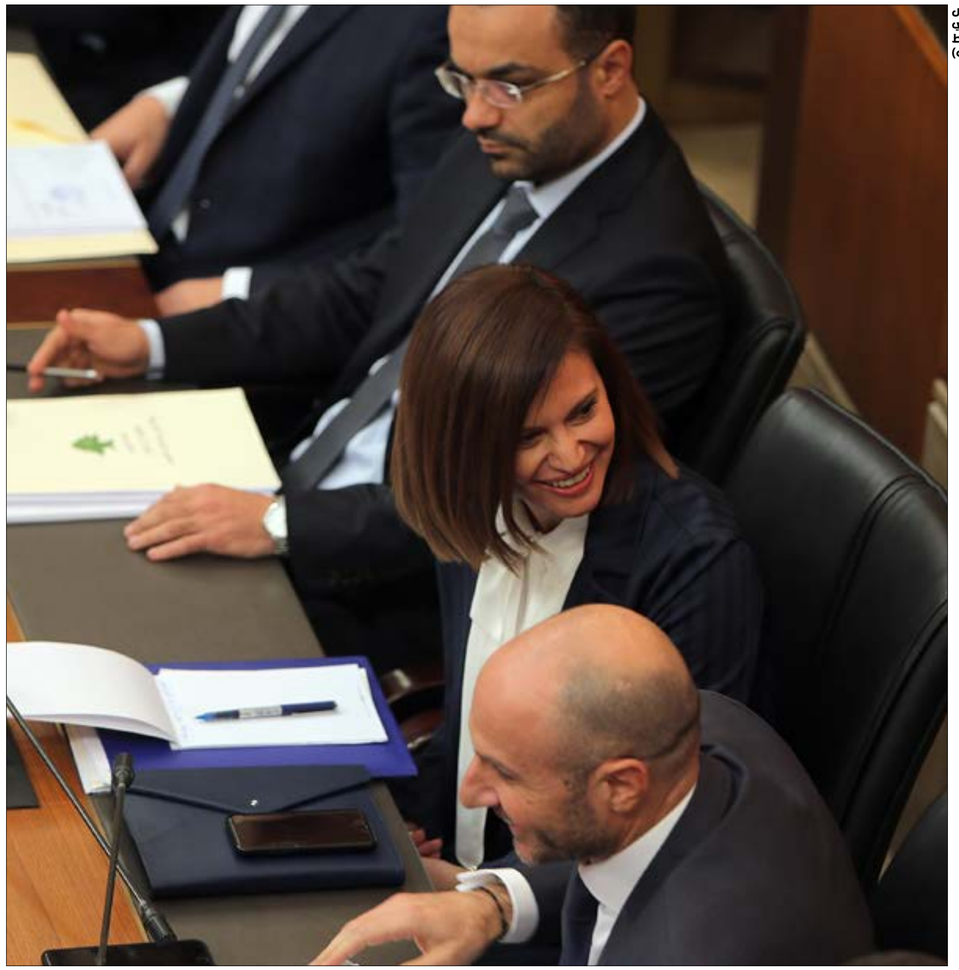

بستاني: التصنيف يفترض ان يكون للشركات خبرة في التشغيل لا في البناء فقط (هيثم الموسوي)

أيلي الفرزلي

عندما أعلنت وزيرة الطاقة ندى بستاني بدء قبول طلبات التصنيف للشركات الراغبة في تطوير مشاريع لإنشاء معامل لإنتاج الكهرباء وفق صيغة IPP (المنتج المستقل للطاقة)، برزت إلى الواجهة مجموعة ملاحظات تتعلق بآلية إجراء المناقصة وبتوجهات الوزارة. واحد من الأسئلة التي ترددت، ولا تزال، يتناول مبدأ تصنيف الشركات. لماذا لجأت الوزارة إلى التصنيف وليس إلى التأهيل، كما العادة عند طرح مناقصة تتعلق بصفقة محددة؟ لماذا لم تترك الأمر إلى دفتر شروط المناقصة الذي يحدد تلقائياً مواصفات الشركات التي يحق لها المشاركة، كما حصل في مناقصة دير عمار 2؟

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن التصنيف يشمل، بحسب المرسوم الرقم 3688 الصادر في 1966/1/25، الذي تعتمده الوزارة، الشروط الواجب توافرها في الشركات، لتسجل في لائحة المتعهدين الذين يحق لهم الاشتراك في تنفيذ بعض الصفقات العائدة للأشغال العامة، والتي تتطلب كفاءات خاصة. وغالباً، كل الوزارات والمؤسسات العامة، لديها لوائح تصنيف للمتعهدين، وهي لوائح تتعرض لانتقادات كثيرة مرتبطة بطريقة التصنيف وآلياته. ولذلك، يتم حالياً البحث في آليات جديدة، تُدرس بالتنسيق مع نقابة المتعهدين ونقابة المهندسين. في المقابل، فإن التأهيل يتناول صفقة محددة تطرح للمنافسة دولياً، وهي المرحلة الأولى من مناقصة تطلق عادة لهذه الغاية. ومن الأمثلة على ذلك مناقصة النفط، التي سبقتها مرحلة تأهيل الشركات، التي يحق لها المشاركة في المناقصة، ومناقصة محطات الغاز، التي استبعدت من التقديم إليها كل الشركات التي لم تنجح في مرحلة التأهيل.

ثمة فارق آخر بين الأمرين، فالتصنيف يجري غالباً في الوزارة المعنية، فيما التأهيل يتم عبر الجهة المولجة إطلاق المناقصة. على سبيل المثال، أطلقت منشآت النفط مرحلة التأهيل لمناقصة محطات الغاز لأنها هي التي أطلقت المناقصة وليس وزارة الطاقة. كذلك، فإنه لو اعتمد التأهيل لمناقصة معامل الكهرباء، لكان على إدارة المناقصات، المولجة إطلاق المناقصة، أن تنفذ مرحلة التأهيل. لكن بما أن الوزارة ارتأت أن يكون التصنيف هو المتّبع، فإن العملية أصبحت تلقائياً من صلاحيتها. لكن هل فعلاً التصنيف هو الوظيفة القانونية المناسبة لهذا النوع من الصفقات؟ وإلى أي مدى يصبح اتهام الوزارة بأنها تقوم بتأهيل مقنّع للشركات واقعياً؟

تصنيف لا تأهيل

بالنسبة إلى وزيرة الطاقة ندى بستاني، يراعي التصنيف المعتمد على المرسوم 3688 أعلى معايير الشفافية وهو تم بإشراف شركات استشارات عالمية، مؤكدة أنها ليست المرة الأولى التي يجري فيها تصنيف شركات لإنشاء معامل الكهرباء، إذ سبق أن حصل ذلك، عند بناء معملي الذوق والجية. كما تشير إلى أنه تم التنسيق مع إدارة المناقصات بهذا الشأن، علماً بأن مصادر الإدارة اكتفت، لدى سؤالها عن موقفها من عملية التصنيف، بالإشارة إلى أنها لا تعطي رأياً بملف غير معروض عليها.

من جهة أخرى، توافق بستاني أصحاب الرأي الذي يشير إلى عدم جواز تصنيف المتعهدين للقيام بصفقة واحدة حصراً. وتعلن أن التصنيف الذي أعلنت عنه مرتبط بكل مناقصات إنشاء المعامل التي تنوي الوزارة إطلاقها في المرحلة المقبلة، ولا يتعلق بمعمل واحد أو صفقة واحدة.

أما بشأن طريقة توزيع عملية تصنيف الشركات، فتوضح وزيرة الطاقة أن توجه الحكومة نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص يفرض تقسيم الأعمال المرتبطة بعقود IPP إلى فئات مختلفة. ولذلك تحديداً، فإن التصنيف يميّز بين الشركات المطوّرة (Developer) وتلك الخاصة بالتشغيل والصيانة (O&M) أو المزودة بالطاقة (Energy Supply Company) والمتعهدة التي تعنى بالبناء والتجهيزات الهندسية (EPC). كما تميز شروط التصنيف بين المطوّر الرئيسي والمطور الثانوي. ففي الحالة الأولى، يُفترض أن تكون الشركة قد سبق لها أن بنت معملاً، وحدها أو كشركة رئيسية في تحالف شركات، بقدرة لا تقل عن 800 ميغاواط، عبر عقود BOT أو BOOT أو DBO أو DBOT، بينما المطور الثانوي يفترض أن يكون قد ساهم في إنشاء معامل لا تقل قدرتها عن 300 ميغاواط.

ثمة إشكالية تطال هذا التقسيم، فالجدول الرقم 4 المرفق بالمرسوم الرقم 3688، والذي يتعلق بالكفاءات المطلوبة للتسجيل في فئة متعهدي صفقات «المشاريع الكهربائية» لا يتناول كل الفئات المطروحة وفق التصنيف المطروح، بل يشير حصراً إلى أشغال تركيب وتجهيز محطات التوليد والتحويل بكل فئاتها، من دون أي إشارة إلى التشغيل والصيانة أو التزويد بالطاقة أو التصميم. واستطراداً، لا يطال هذا التصنيف الشركاء المؤهلين في التحالفات (consortium) حصراً، بل يمتد ليشمل تصنيف أي شركة قادرة لديها الكفاءة لتنفيذ فئة أشغال واعتماد الوزارة على مرسوم غير ذي صلة، فإن أحد المهتمين بمناقصات المعامل، يطرح مسألتين تستدعيان التوقف عندهما، الأولى تتعلق بعدم اكتفاء الوزارة بفرض شرط يتعلق بتقديم شهادة خبرة تثبت قيام الشركة بإنشاء معمل بقدرة 800 ميغاواط، بل ذهابها إلى اشتراط أن تكون هذه المعامل قد نفذت على أساس عقود BOT (بناء وتشغيل وتحويل إلى الدولة) التي تتضمن تأمين الشركة الرابحة للتمويل، والثانية تتعلق بعدم تحديد مهلة لتقديم طلبات التصنيف. ويسأل المصدر إذا كان للشركة الخبرة اللازمة لبناء هذا النوع من المعامل، فما أهمية اشتراط أن تكون خبرتها مرتبطة بتأمين مصدر التمويل لهذه المعامل؟ معتبراً أن وضع هذا الشرط إنما يساهم في حصر المنافسة، إذ لا شيء يمنع أن تكون شركة كبرى قد نفذت عشرات المعامل في أماكن مختلفة من العالم، من دون أن تساهم في تمويلها، بينما في لبنان توافق على أن تؤمن هي التمويل.

مهلة مفتوحة

إذا كانت عملية التصنيف تواجه العديد من الإشكاليات، فإن ما كُشف أخيراً يمكن أن ينسفها من أساسها. إذ تبين لوزارة الطاقة أن المرسوم الرقم 66/3688 الذي تبنى عليه عملية تصنيف الشركات، قد أخرجت من أحكامه نهائياً مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بموجب أحكام المرسوم 14901 تاريخ 1970/7/11. فالمادة الأولى منه تشير بشكل لا لبس فيه إلى أن «تستثنى من أحكام المرسوم الرقم 3688 تاريخ 1966/1/25 والجداول المرفقة به، صفقات أشغال وتجهيز وتركيب مراكز توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تحويل هذه الطاقة بقوة 60 ك ف أ وما فوق...». أي أن المرسوم الذي يرعى عملية التصنيف، وأشارت إليه الوزارة بوضوح في الشروط الواجب اتباعها في عملية التصنيف (ص 18 من مستندات التصنيف المنشورة على موقعها الإلكتروني) لا يشمل صفقات معامل الكهرباء. وهذا يعني أن كل ما تنجزه وزارة الطاقة حالياً معرّض للطعن، إذا لم يُصر إلى معالجته، لأن لا أساس قانونياً له.

بعيداً عن طرق توزيع الشركات وتعامل الوزارة مع مرسوم غير ذي صلة، فإن أحد المهتمين بمناقصات المعامل، يطرح مسألتين تستدعيان التوقف عندهما، الأولى تتعلق بعدم اكتفاء الوزارة بفرض شرط يتعلق بتقديم شهادة خبرة تثبت قيام الشركة بإنشاء معمل بقدرة 800 ميغاواط، بل ذهابها إلى اشتراط أن تكون هذه المعامل قد نفذت على أساس عقود BOT (بناء وتشغيل وتحويل إلى الدولة) التي تتضمن تأمين الشركة الرابحة للتمويل، والثانية تتعلق بعدم تحديد مهلة

> «الطاقة تبني عملية التصنيف على مرسوم لا يشمل أشغال الكهرباء
>
> بستاني: عملية التصنيف تراعي أعلى معايير الشفافية

تقرير

استقالة الموظفة الأميركية الأرفع في الأونروا...

فراس الشوفي

قبل يومين، أبلغ المفوّض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بيير كرينبول، في رسالة إلكترونية، موظفي الوكالة استقالة نائبته التي تخضع للتحقيقات بتهم فساد، الأميركية ساندرا ميتشيل. إلّا أن استقالة الموظفة الأميركية الأرفع في الوكالة، والتي تعرف بعلاقتها بوزارة خارجية بلادها وأجهزة الاستخبارات الأميركية، ليست الاستقالة الأولى، بل سبقتها استقالة في العام 2011، على إثر اتهامات بالفساد في منصبها السابق مديرة لقسم الأردن. إلا أنه، وللمفارقة، بعد أربعة أشهر على إدانتها المسلكية داخل الوكالة في العام 2013، جرى تعيينها نائبة للمفوض العام بضغوط من وزارة الخارجية الأميركية، في مخطط أميركي واضح للقضاء على الوكالة، كما عبّر الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن أن الأونروا مؤسسة غير قابلة للإصلاح (راجع «الأخبار»، 13 تموز 2019). «لجنة تحقيق في «الأونروا»: الشيطة الأميركية متواصلة»). ولم يُعرف بعد إن كانت استقالة ميتشيل ستضع حداً لعمل لجنة التحقيق المؤلفة في نيويورك بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش، أم سيتمّ إخراجها من الملفّ، مع استكمال سياسة تفكيك المنظمة وقطع التمويل عنها من ضمن «صفقة القرن» الأميركية. وعلمت «الأخبار» أيضاً أن ضغوطاً تمارس على موظفين بارزين في المنظمة يملكون معلومات ووثائق عن واقع المنظمة ودور ميتشيل، بهدف إسكاتهم. ووصل الأمر حدّ حرمانهم من مستحقات مالية عن سنوات خدمة طويلة، وهو ما تواجهه الموظفة اللبنانية الأرفع في الوكالة.

تقرير

«حل سحري» من «رامكو» لنفايات كسروان... وبعض بيروت!

منشار متعهدي الجمهورية يأكل بـ«الطالع والنازل»

مِيني أزمة» كوستابرافا» الاسبوع الماضي. وأزمة امتلاء مطمر برج حمود المتوقعة قريباً. حتّمتا البحث عن حلول سريعة... ومربحة! «استباقاً» للأزمة، تعاقدت «رامكو» وريثة «سوكلين»، مع بلدية بيروت لنقل نفاياتها الى معمل غوسطا (بعد تشغيله) في كسروان، مقابل 23 مليون دولار لثلاث سنوات. الشركة اكتشفت فجأة ان المنطقي ان تعالج نفايات كسروان في غوسطا ونفايات بيروت في برج حمود. لذا قررت ان تفعل ذلك مستفيدة من الوفر الذي تحققه بعد تخفيف كلفة النقل ومن عائد يقدر باكثر من 50 دولاراً عن كل طن من نفايات إكسروان

ليا القزي

قبل سنتين، أُقيم في بلدة غوسطا الكسروانية معمل لمعالجة النفايات، أُطفئت محركاته في كانون الأول 2018. التوقّف أتى «قسرياً»، بسبب غياب الإمكانات المادية لدى البلديات «المخنوقة» مركزياً بالديون المتراكمة عليها لشركة «سوكلين». هذا هو السبب الذي تحدّث عنه يومها كلّ المعنيين. اقتراحات عدة رُفعت لإعفاء المجالس المحلية من هذا العبء، من دون جدوى. أزمة أموال البلديات لم تُحلّ بعد، ما يعني عدم انتفاء الأسباب التي أجبرت «غوسطا» على التوقّف عن العمل. إلا أنّه، منذ أيام، ترتفع وتيرة الحديث عن تشغيل المعمل من جديد. لماذا؟ لأنّ أزمة النفايات اشتدّت في بيروت، فانفرجت في كسروان. وللدقة، يُمكن القول إنّ شركة «رامكو» أفرجت عن معمل غوسطا، مُجنّبة القضاء تجدّد أزمة تجمّع النفايات فيه، بعد أن يبلغ مطمر برج حمود أقصى قدرته الاستيعابية. فالشركة المُكلّفة جمع وكنس النفايات في المتن وكسروان، وبعد أن انتزعت من بلدية بيروت عقداً بالتراضي («الأخبار»، 19 تموز)، لنقل 200 طن من نفايات العاصمة ومعالجتها، بقيمة 23 مليون دولار، وافقت على نقل نفايات كسروان، من البلديات إلى معمل غوسطا. «هذا إنجاز»، يقول النائب نعمة افرام. ما لا يقوله الأخير، أنّ «الإنجاز»، يُشكّل في الوقت نفسه «إدانة» لشركة «رامكو»، بأنّها تتحمّل مسؤولية إيقاف معمل غوسطا. ففي المُخطّط الأول للمعمل، كان يُفترض بالبلديات أن تنقل نفاياتها إلى غوسطا، وتدفع مُباشرةً للمعمل مبلغ 60 دولاراً للطن كلفة الفرز والمعالجة. انطلاق الخطة، كان سيرتد سلباً على إيرادات «رامكو»، الناتجة من الجمع ونقل النفايات إلى برج حمود، والتي تبلغ قرابة الـ114 دولاراً للطنّ. في 14 آذار الماضي («الأخبار»، عدد 14 آذار 2019، قال رئيس اتحاد بلديات كسروان - الفتوح جوان حبيش، لـ«الأخبار»، إنّه «يبدو أنّ النية هي إبقاؤنا مربوطين بشركة رامكو». في المفاوضات بين الأخيرة وبلدية بيروت، ثمّ مع القيمين على «غوسطا»، تبيّنت صحّة توقعات حبيش، ليتأكد من جديد أنّ التعامل مع ملفّ أساسي كتراكم النفايات في الشوارع، مع ما تُنتجه من مشاكل بيئية وصحية، يتمّ بمعزل عن مصالح السكان، وبعيداً عن أي خطّة استراتيجية لحلّ الأزمة جذرياً. تتحول النفايات إلى «نفط» لبنان الجديد، وساحة تنافس بين «مُتعهدي» الجمهورية.

> لم تكن «رامكو» لتقبل التفاوض مع غوسطا لولا حصولها على 23 مليون دولار من بيروت

في عقد التراضي بين بلدية بيروت و«رامكو»، لم يُحدّد معمل الفرز الذي ستُنقل إليه الـ200 طنّ من النفايات. ولكن انتشرت معلومات تُرجّح أن تكون وجهة الشاحنات، غوسطا، في حال توقّف برج حمود والكوستابرافا عن استقبال النفايات. ترافق ذلك مع إطلاق نعمة أفرام «وعداً»، في 20 تموز، بأنّ إعادة تشغيل المعمل ستتمّ «في غضون أسابيع قليلة»، ما أسهم في تعزيز صحّة الشائعات. «الخبرية» أثارت عدداً من علامات الاستفهام، أبرزها، أنّه إذا كان معمل غوسطا قادراً على استقبال 200 طن من نفايات العاصمة، فلماذا تُقفل أبوابه بوجه نفايات قضاء كسروان؟ وكيف سيحلّ الأخير أزمته، حين يتوقف مطمر برج حمود عن تلقّي النفايات، إذا كان معمل غوسطا مُتاحاً لنفايات بيروت فقط؟

يوضح أفرام لـ«الأخبار» أنّ نفايات كسروان هي التي ستُنقل إلى معمل غوسطا، «فبلدية بيروت اتفقت مع شركة رامكو، والأخيرة تتفاوض مع غوسطا. بهذه الطريقة، يكون الجميع قد ربح». الاتفاق بين غوسطا و«رامكو» لم يُبتّ بعد، «من المفترض أن يتم الانتهاء منه في غضون أسبوعين». لم تكن «رامكو» لتقبل التفاوض مع معمل غوسطا، لولا أنّها لم تنل «تعويضاً» بقيمة 23 مليون دولار من العاصمة. مع ذلك، فهي لن توقّع اتفاقاً مع «غوسطا» يُلغي هامش الربح الذي كانت تحقّقه من عملية جمع ونقل نفايات كسروان إلى برج حمود. تفاصيل العقد لا تزال غامضة، ويُفضّل المعنيون التكتم عليها، إلى حين التوقيع عليه، خوفاً من نفض «رامكو» يديها من الاتفاق، وإعادة فرضها حظراً على «غوسطا». ولكن، بحسب أفرام، فإنّ كلفة الجمع والنقل لن تنخفض بعد أن تقلّصت المسافة الجغرافية التي كان على «رامكو» أن تتكبّدها (النقل من كسروان إلى برج حمود)، «العقد ثابت، ولكن ما أضيف هو دفع «رامكو» 60 دولاراً لمعمل غوسطا، لقاء فرز ومعالجة النفايات».

أنشأت شركة «فينيكس انرجي» معمل معالجة النفايات في غوسطا، عام 2017، على مساحة 30 ألف متر مربع، وبقدرة استيعابية تصل إلى 200 طن يومياً. كان يُفترض أن يتمكن من معالجة أكثر من نصف كمية النفايات التي تُنتجها بلديات قضاء كسروان - الفتوح، وتبلغ 350 طنّاً من النفايات في اليوم. ولكن، خلال فترة تشغيله القصيرة، اقتصرت أعمال «غوسطا» على معالجة 15 طناً في اليوم من بلدات غوسطا وعينطورة وجديدة غزير وغبالة. حالياً، لا معلومات لدى اتحاد البلديات في القضاء عن الاتفاق المنوي المضي به بين «غوسطا» و«رامكو»، ولكن بالنسبة إلى رئيس بلدية جونية جوان حبيش، هناك العديد من علامات الاستفهام التي تُطرح، تحديداً حول طريقة عمل «رامكو»، إن كان في «ضمّ تكاليف إضافية في العقود للعام الحالي، أو مشكلة تجميع النفايات قبل لهّا أو المبلغ الكبير الذي ندفعه، لنكون عملياً قد عُدنا إلى نفس الوضع زمن سوكلين. النفايات مصدر رزق لكثير من السياسيين، من دون أن نستثني أحداً». ويتحدّث حبيش عن مشكلة في وزن النفايات، «لا نعرف الوزن الفعلي للنفايات التي تُحمّلها رامكو. يتم استخدام أساليب ليكون الوزن أكبر من الواقع». ففي إحدى المرات، وبعد إثارة الموضوع، «وافقت الشركة على أن ترافقها دورية من قبلنا إلى الميزان حيث يتم وزن النفايات، ولكن مُنع العناصر من الدخول». حبيش، الذي لا يُبدي حماسة لإعادة افتتاح معمل غوسطا، يكشف عن حلّ اقترب الانتهاء منه بين قضاءَي جبيل وكسروان - الفتوح، «حكي بشأنه مع رؤساء البلديات واتحادَي البلديات في القضاءين، لكن يبقى بحاجة إلى بعض التفاصيل قبل بدء تنفيذه». الحلّ يقوم على الجمع بين وجود معمل للفرز ومطمر من دون أن يُحسم موقع كل منهما بعد.

«الأخبار» حاولت الاتصال بالمدير التنفيذي لشركة «رامكو» وسيم عماش، للاستفسار منه بشأن الاتفاق مع معمل غوسطا، لكنه لم يُجب.

حوان حبيش: لا نعرف الوزن الفعلي للنفايات التي تُحمّلها «رامكو» (مروان طحطح)

على الغلاف

تنتشر في لبنان نحو 22 محطّة رئيسة للصرف الصحّي، يضاف إليها نحو 65 محطّة صغيرة في القرى والبلدات المُختلفة. نظرياً، يُفترض أن هذا العدد، الكبير نسبياً، من المحطّات أكثر من كافٍ لمعالجة المياه الآسنة المُنتجة في لبنان، وبالتالي الحدّ من الملوّثات الناجمة عنها. إلّا أن الواقع هو على النقيض تماماً، إذ إن 70٪ من هذه الأوساخ تُرمى في مجاري الأنهر والبحر من دون أيّ معالجة، و30٪ الباقية تلحقها إلى المصبّات نفسها، وإنّما بعد فصل الأجسام الصلبة والكبيرة عنها فقط. الطامة الكبرى أنّه تمّ إنفاق 1,4 مليار دولار من الأموال العامّة لإنشاء هذه المحطّات وبقيت النتيجة... برازاً ببراز

1,4 مليار دولار لمحطّات الصرف الصحّي... والنتيجة براز

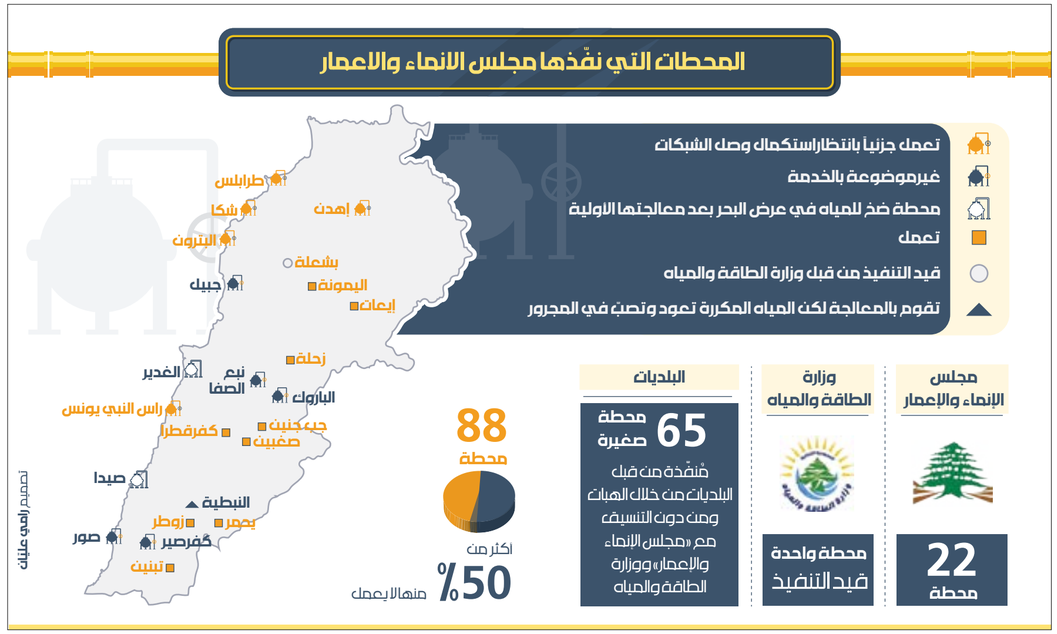

هديل فرفور

«يُنتج» لبنان، سنوياً، نحو 310 ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحّي، نحو 250 مليون متر مكعب منها تأتي من الصرف المنزلي، والبقية من النفايات الصناعية السائلة. «الإستراتيجية الوطنية لقطاع الصرف الصحّي» التي أعدّتها وزارة الطاقة والمياه عام 2010 تشير إلى أن أكثر من 70% من مياه الصرف الصحّي تُصرف، من دون معالجة، في البحر ومجاري الأنهار والأودية أو يتمّ طمرها في الأرض. أمّا الـ30% المتبقية فتُعالج معظمها بطريقة أولية، أي تُفصل عنها المواد الصلبة الكبيرة، وتُصرف بدورها، من دون أن تكون خالية من الملوّثات، في مجاري الأنهار وبقية الأوساط البيئية.

خلال عقدين، تجاوزت قيمة الاستثمارات في قطاع الصرف الصحّي نحو 1,4 مليار دولار. إلّا أن المعطيات الميدانية تؤكّد أن هذه الأموال ذهبت هدراً، فيما تفاقمت الأزمة وتضاعفت تداعياتها البيئية والصحّية، وباتت خطورتها تفوق خطورة النفايات الصلبة، بإجماع الخبراء البيئيين والصحّيين، لا سيّما أنّ تأثير المياه الملوّثة سواء في البحر أو المياه الجوفية أو تلك المُستخدمة بالريّ تمسّ صحّة المُقيمين في لبنان وتساهم في تسريع تدمير الأوساط البيئية فيه.

محطات تكرير لا تكرّر!

عام 1982، وضع المخطّط التوجيهي الوطني لقطاع الصرف الصحّي (حُدّث عام 1994)، ونصّ على إنشاء 12 محطّة ساحلية كبيرة و20 محطة داخلية متوسطة الحجم لمعالجة 80% من مياه الصرف الصحّي، وإضافة إليها نحو 100 محطّة صغيرة في البلدات والقرى لمعالجة الـ20% المتبقية.

من أصل المحطات الكبيرة الـ12 والكفيلة بتلبية احتياجات نحو 65% من المُقيمين، أنجزت ثماني محطّات فقط (طرابلس، شكا، البترون، جبيل، الغدير، النبي يونس، صيدا، صور) فيما لا تزال محطّات العبدة وكسروان وبرج حمود قيد الإعداد، وتنتظر محطّة ساحل الزهراني تحديد موقعها (في الصرفند أو الغازية) وتوافر التمويل لإنشائها. بلافت أن من بين المحطّات الثماني، هناك اثنتان فقط تعملان، هما محطتا صيدا والغدير (جنوب مطار بيروت)، لكن عملهما يقتصر على ضخّ المياه على بعد 2 كلم تقريباً من الشاطئ، بعد أن تخضع لمعالجة أولية تقتصر على إزالة المواد الصلبة فقط. فيما أربع محطّات أخرى (شكا، طرابلس، البترون، والنبي يونس) تعمل جزئياً بانتظار وصلها بالشبكات، وفق مصدر في مجلس الإنماء والإعمار، واثنتان أخريان (صور وجبيل) لم توضعا في الخدمة بعد، في المناطق الداخلية، أنجز مجلس الإنماء والإعمار 14 محطة متوسّطة الحجم من أصل المحطات العشرين المُقرّة بالمخطّط التوجيهي، إلّا أن ثلاثاً منها (البارّوك، نبع الصفا، كفرصير) لا تعمل، فيما تعاني البقية من مشاكل تقنية تؤثّر في مسار العمل فيها، أبرزها محطّة النبطية، أو تحول دون تشغيلها بالقدرة المُصمّمة لها، مثل محطّة اليمونة التي تعمل بنسبة 50% فقط من قدرتها بسبب وقوعها في نقطة مرتفعة عن المنازل، وكذلك محطة إيعات في بعلبك التي لا تستوعب الكميات الوافدة إليها، فيما هناك محطّات تعمل جزئياً (أبلح، الفرزل، صغبين، زحلة، عيتنيت)، ومحطّتان (زحلة وجب جنّين) معرّضتان للتوقّف عن العمل بسبب تحويل الصرف الصناعي إلى الشبكة العامّة. أمّا محطّة تمنين التحتا، فمشكلتها بأن الموقع الذي حُدّد لإنشائها، سمحت البلدية باستملاكه لاستخدام خاصّ!

أمّا في ما يتعلّق بالمحطات الصغيرة، فتؤكّد مصادر في وزارة الطاقة إنشاء نحو 65 محطّة من دون التنسيق مع الوزارة أو مجلس الإنماء والإعمار. وقد نفّذتها البلديات بتمويل من جهات مانحة، إلّا أن «معظمها لا يعمل» وفق تقرير «الاستراتيجية الوطنية».

في الخلاصة، تبيّن «الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصرف الصحّي» الصادرة عام 2010، أن «ثلثي سكّان لبنان موصولون بشبكات تجميع مياه الصرف الصحّي، لكن 8% فقط من هذه المياه تصل إلى المنشات للملف إلى أن مؤسّسات المياه ترفض تسلّم المحطات لسببين رئيسيين، هما أن عملية بناء المحطات غير مطابقة لدفتر الشروط، ولا تترافق مع عملية مدّ الشبكات وإيصالها بها أو لأنها معطّلة ومتهالكة نتيجة الإهمال أو تشغيلها خلال فترات سابقة من دون مراعاة المعايير التقنية والعلمية. بالإضافة إلى الصحّي خلال مرحلة إعادة الإعمار، وأنيطت هذه المهمّة بمجلس الإنماء والإعمار الذي كان مسؤولاً عن إعداد دفتر شروط بناء المحطات بالإضافة إلى تلزيم عملية التشغيل والصيانة. على مدار أكثر من عقدين، تمّ إنفاق أكثر من 1,4 مليار دولار على قطاع الصرف الصحّي. وطوال هذه الفترة، جرت العادة على توقيع عقود تشغيل مع شركات خاصّة لثلاث سنوات، يُجرى تجديد العقد في نهايتها.

في عام 2001، تمّ إصدار قانون المياه الذي نصّ على إنشاء مؤسّسات المياه (عددها أربع: بيروت وجبل لبنان، الشمال، البقاع، الجنوب)، ووضعت ضمن مهامها إدارة عملية بناء محطات الصرف الصحّي وتشغيلها وصيانتها. لكن ما يحصل في الواقع هو أن مجلس الإنماء والإعمار لا يزال حتى اليوم يضع دفتر شروط بناء المحطات ويلزّم هذه العملية إلى شركات خاصّة، ليُطلب لاحقاً من مؤسّسات المياه تسلّمها. وهنا لبّ المشكلة.

عملياً، تشير مصادر متابعة للملف إلى أن مؤسّسات المياه ترفض تسلّم المحطات لسببين رئيسيين، هما أن عملية بناء المحطات غير مطابقة لدفتر الشروط، ولا تترافق مع عملية مدّ الشبكات وإيصالها بها أو لأنها معطّلة ومتهالكة نتيجة الإهمال أو تشغيلها خلال فترات سابقة من دون مراعاة المعايير التقنية والعلمية. بالإضافة إلى أن مؤسّسات المياه عاجزة مالياً ومديونة لصالح مؤسّسة كهرباء لبنان، فضلاً عن أنها لا تمتلك القدرات البشرية والتقنية الكافية لإدارة هذه المحطّات المعقّدة تقنياً وتتطلّب كلفة مرتفعة جدّاً نظراً لكونها تعمل على مدار الساعة. وتعيد المصادر نفسها فشل عملية تشغيل وإدارة هذه المحطات إلى غياب القرار السياسي بحيث تمتنع الحكومة عن تمويل مؤسّسات المياه للقيام بوظائفها وفقاً لما ينصّ عليه القانون مبقية على الوضع الشائب.

تقاذف المسؤوليات

في معرض ردّه على أسئلة «الأخبار»، لا يعترف المصدر المسؤول في مجلس الإنماء والإعمار بأزمة تشغيل، ويقول إن المجلس نفّذ «22 محطّة ووضع 17 محطّة منها في الخدمة، وانتهى من تنفيذ 4 محطّات مؤخراً على أن توضع في الخدمة في وقت قريب. أمّا المحطة المتبقية، أي محطة جبيل، فإن استكمال الشبكات يمكن أن يستغرق نحو سنة ليصبح بالإمكان وضعها في الخدمة».

إلى ذلك، تشير رندة نمر، مستشارة وزيرة الطاقة، إلى أن «مؤسّسات المياه مسؤولة قانوناً عن تشغيل محطات تكرير المياه المبتذلة (في نطاق استثمارها)، إلّا أنها تفتقر للقدرات المالية للتشغيل وتعتمد على طلب سلف من الحكومة التي تقوم بدورها بدفع السلف إلى مجلس الإنماء والإعمار بدلاً من إعطائها لمؤسّسات المياه. وقد أبقت هذه الآلية مسؤولية الملف مُنوطة بمجلس الإنماء والإعمار». أمّا الاستثناء، وفقاً لنمر، فيتمثّل «بمنح مؤسّسة مياه البقاع سلفة لتشغيل محطة إيعات عام 2018، وقيام وزارة الطاقة بتنفيذ محطة تكرير في البترون لم تنتهِ منها بعد».

بهذا المعنى، يكون مجلس الإنماء والإعمار الجهة المسؤولة، واقعاً، عن تشغيل المحطّات، طالما أنه المسؤول عن تأمين السلف المالية وإعداد دفاتر الشروط لتشغيل المحطّات وصيانتها كل ثلاث سنوات.

ما هي الحلول؟

يرى الخبير البيئي الدكتور ناجي قديح أن «السبب الرئيسي لأزمة القطاع أبعد من المسائل التقنية المتّصلة بالشبكات والتمويل وغيرها، وتتعدّاها إلى تغييب تطبيق استراتيجية وطنية تقوم على معالجة فعلية للمياه وتخفيف عبء الملوّثات الناجمة عنها، فضلاً عن إعادة استخدام المياه المعالجة». ويوضح أنه «منذ التسعينيات حتى اليوم، ورغم الأموال الطائلة التي صُرفت، فإنّ أياً من الهدفين الرئيسيين لمعالجة المياه لم يتحقّق. وهو ما يدفع إلى طرح التساؤلات حول دفاتر الشروط التي يعدّها مجلس الإنماء والإعمار، مع التحذير من مخاطر استمرار القطاع من دون إقرار استراتيجية وطنية ترتقي إلى مخاطر فوضى هذا القطاع».

من جهته، المدير العام لمؤسّسة مياه لبنان الجنوبي وسيم ضاهر يلفت إلى أن «التلزيمات التي ينفّذها مجلس الإنماء والإعمار يطغى عليها الطابع السياسي، وهو ما يجعل عملية استرداد هذا الملف من المجلس وإعادته إلى مؤسّسات المياه، أمراً ضرورياً من شأنه أن يعيد تصويب الواقع». ويؤكد أن «إدارة قطاع الصرف الصحّي عملية سهلة نسبياً، وأن مؤسّسات المياه قادرة على إدارتها، مع ضرورة اعتماد منهجية واضحة لمعالجة كلفة إدارة القطاع، وذلك باسترداد جزء من كلفة التشغيل عبر بيع الماء المكرّر إلى المزارعين للريّ أو من خلال توليد الطاقة من الوحول الناجمة عن التكرير».

في حين تقول نمر إن الوزارة الحالية «التزمت بالشقّ المتعلّق فيها والمتمثّل بإعداد مقاربات نظرية واستراتيجيات. ويبقى الالتزام فيها وإقرارها مسؤولية مجلس الوزراء».

المعالجة وإعادة استخدام المياه

يشرح الخبير البيئي الدكتور ناجي قديح أن هناك أربع مراحل لمعالجة مياه الصرف الصحّي: المرحلة الأولى وهي المعالجة التمهيدية التي تُعنى بإزالة الأجسام الصلبة والكبيرة الحجم عبر استعمال أشباك لالتقاطها ولإزالتها، وترسيب الرمال والحصى من خلال تمرير المياه عند دخولها المحطّة. وهي مرحلة على أهمية بالغة لجهة حماية تجهيزات محطّة المعالجة من الأعطال وخصوصاً الأنابيب والمضخات.

المرحلة الثانية وهي المعالجة الأولية الميكانيكية، أي ترسيب المواد الصلبة في أحواض الترسيب الأولية، بهدف الحصول على سائل متجانس قابل لأن يُعالج بيولوجياً في مرحلة لاحقة، وعلى وحول قابلة للمعالجة بشكل منفصل.

المرحلة الثالثة وهي المعالجة الثانوية البيولوجية، التي يتمّ خلالها إزالة نحو 90% من المواد العضوية الموجودة في المياه المبتذلة، والمواد العضوية الذائبة التي تتفلّت من مرحلة المعالجة الأولية. أمّا المرحلة الأخيرة فهي المعالجة الثالثية التي تهدف إلى تحسين نوعية المياه لكي تستجيب لمستويات محدّدة تتوافق مع مواصفات مياه الشرب.

يقول قديح إن أياً من المحطّات الموجودة في لبنان لا تقوم بالمعالجة على أربع مراحل، لافتاً إلى وجود مشكلة في تصريف الوحول، وثغرات في دفاتر الشروط تؤدّي إلى فشل تشغيل المحطّات. ويشير قديح إلى أنّ «كلفة معالجة هذه المياه مرتفعة، إلّا أن المقابل أهم بكثير. إذ يكفي إعادة استخدام هذه المياه في ريّ المزروعات وتوزيعها مجّاناً على المزارعين، فضلاً عن الوقاية من الكلفة الصحيّة والبيئية المرتفعة».

> أكثر من 70% من مياه الصرف الصحّي تُصرَف من دون أي معالجة في البحر ومجاري الأنهار والأودية وما تبقّى يُعالج بدائياً!

تقرير

سكن الحدث الجامعي
تهجير أم توقيت خاطئ؟

فاتن الحاج

باغت مجلس الجامعة اللبنانية الطلاب المقيمين في السكن الجامعي في الحدث بخفض عدد سنوات الإقامة إلى ثلاث كحد أقصى. وإنفاذاً لقرار المجلس الساري المفعول اعتباراً من بداية العام الجامعي المقبل، طلب مدير مكتب شؤون المدينة الجامعية نزيه رعيدي من الطلاب الذين أنهوا السنة الثالثة في مختلف الاختصاصات أو أقاموا لمدة ثلاث سنوات داخل وحدات سكن الطلاب الإخلاء بصورة نهائية، واسترداد التأمين ابتداءً من تاريخ صدور الإعلان (25 تموز) ولغاية 10 آب.

بحسب علي (طالب في السنة الرابعة هندسة)، مسؤول لجنة السكن الجامعي، القرار يطال نحو 450 طالباً يقطنون في السكن حالياً ويتوزعون على السنتين الرابعة والخامسة. ومن هؤلاء «مَن لا يزال يتابع امتحاناته وستاجاته» بفعل التأخير الناتج عن إضراب الجامعة لشهرين متتاليين. وإذا كان المبرر هو القدرة الاستيعابية، «فالأولى أن تبدأ المعالجة بالطلاب غير المستحقين الذين يدخلون السكن بوساطات وتدخلات حزبية وسياسية وأحياناً شخصية، لا أن يطرد المستحقون ويُهددوا بعبارات قاسية منها الإخلاء قسراً على مسؤولية كل طالب يمتنع عن تنفيذ مضمون القرار. ووفق بيان صادر عن لجنة السكن الجامعي، فإنّ القرار «ظالم وتعسفي»، باعتبار أنّ استقطاب أعداد إضافية من الطلاب يكون بإقامة مبانٍ جديدة للسكن، لا بإقصاء طلاب مستحقين، وتحميلهم عبء البحث عن سكن خارج الجامعة بتكاليف تفوق قدراتهم.

يذكر أن كلفة السرير الواحد في السكن الجامعي تبلغ 110 دولارات فقط، وهي فرصة يصعب الحصول عليها في مكان آخر وبالخدمات المميزة المتوافرة في السكن (كهرباء، مياه ساخنة، انترنت، الخ).

اللجنة دعت الطلاب المعنيين إلى الامتناع عن سحب التأمين (400 ألف ليرة)، لأنّ سحبه يمنع الطالب من

> لجنة السكن الجامعي دعت إلى الامتناع عن الإخلاء واسترداد التأمين

العودة بصورة نهائية إلى السكن حتى في حال العدول عن القرار. وقالت إنها ستلتقي رئيس الجامعة فؤاد أيوب، الأسبوع الجاري، ملوحة بخطوات تصعيدية في حال عدم الاستجابة لهواجس الطلاب.

15 يوماً إذاً هي المهلة المعطاة للطلاب للبحث عن بدائل، وهو ما دعا مصادر إدارية في المجمع الجامعي تتحدث عن «قرار صائب في توقيت خاطئ»، مشيرة إلى أن إدارة الجامعة تسلمت اقتراحاً منذ بداية العام 2019 من الطلاب يكون بإقامة الطلاب إلى 4 سنوات للاختصاصات التي تستغرق دراستها 5 سنوات وإلى 3 سنوات للاختصاصات التي تتطلب 4 سنوات.

وعزت المصادر أهمية إصدار قرار كهذا إلى أن السكن يشهد إقبالاً غير مسبوق، فهذا العام وحده استقطب نحو 1600 طلب إضافي عن القدرة الاستيعابية (2000 سرير). ولفتت إلى أن القرار يحقق العدالة الاجتماعية بين الطلاب، إذ لا يجوز أن يتنعم بعض الطلاب بخمس سنوات ولا يحظى طلاب آخرون مستحقون وتتوافر فيهم الشروط لا سيما البعد الجغرافي بسنة واحدة بالحد الأدنى.

ومع أن مشكلة الطلاب مادية بالدرجة الأولى أي ضعف القدرة على تأمين نفقات السكن خارج الجامعة، فإنّ المصادر اعربت عن اعتقادها بأن الثلاث سنوات كافية لكي يقوى عود الطالب ويبحث عن أماكن أخرى. وكشفت أنّه جرت محاولات كثيرة لتوسعة السكن لدى مجلس الإنماء والإعمار باءت جميعها بالفشل، علماً بأن المساحات متوافرة في مجمع الحدث.

رئيس الجامعة فؤاد أيوب وافق هو أيضاً على أنّ الجامعة يمكن أن تكون حاضنة جيدة للطلاب لثلاث سنوات لا أكثر، افساحاً في المجال أمام زملائهم المتهافتين من المناطق النائية لا سيما من البقاع وعكار والمناطق الحدودية في الجنوب. لا ينكر أيوب أن الخطوة «جريئة لكنها ضرورية وتوقيتها مناسب ولا يختلف عن قرارات الإخلاء السابقة التي تصدر عادة في تموز». وأكّد أن القرار حل مؤقت في انتظار توسعة السكن التي تحتاج إلى تمويل، وقد أبدت الوكالة الفرنسية للتنمية استعدادها للدعم، وهناك مشروع برفع القدرة الاستيعابية من 2000 سرير إلى 4000 سرير، علماً بأننا غير قادرين في الوقت الراهن على استيعاب أكثر من 300 طالب في كل عام.

منبر

عن سد بسري... أيضاً

رجا نجيم *

إثر جولته الأخيرة في مرج بسري وتصريحه عن حصريّة دور وزارته في تقييم الأثر البيئي، غاب عن بال وزير البيئة فادي جريصاتي أن الهدف من تقييم الأثر البيئي (الإجتماعي) هو أولاً حماية موقع المرج وسكّانه فمراعاة شروط البيئة للستدامة أمر مستحيل بعد تدمير كامل المرج، وحينها لا يبقى معنى لكلامه عن «دراسة التعويض عن مرج بسري». ونُذكّر الوزير بالمرسوم 2009/2366 المتعلّق بالخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، الذي صنّف مرج بسري على أنّه واحد من «المنتزهات الطبيعيّة الحليّة» الخاضعة بمحيط محميّة أرز الشوف، وهو بذلك سهل نموذجي طبيعيّ ذو مصلحة وطنيّة زراعيّة. السهل يندرج ضمن التراث اللبناني الجيولوجي، الإيكولوجي والأثري. لذا يجب الحفاظ عليه، إضافة إلى كونه يقع ضمن «وادي جزين» ومعرّض للزلازل بشكل خطير بسبب فالق روم، كما بات معلوماً. كما أنه يعدّ من المناطق الحسّاسة جداً (very high vulnerability) كمصدر للمياه الجوفيّة المتوافرة على مستوى مرتفع وقريب من وجه الأرض، وقد أُدرج لهذا السبب على لائحة المناطق التي يمنع إنشاء مقالع فيها.

ما تقدّم يُثبت أن مشروع السدّ وتصاميمه تناقض شروط خطة ترتيب الأراضي، وموقعه غير ملائم. وادعاءات «مجلس الإنماء والإعمار» مغلوطة وتضليليّة لذا، نطالب الوزير بتعيين لجنة بيئية - فنيّة - علميّة، مهمّتها النظر في مضمون الكتاب المرفوع إليه (رقم 1652/ب/2014) منذ 3 أشهر (بخلاف مهلة الردّ وهي 15 يوماً)، لإيقاف المشروع فوراً بما فيه قطع الأشجار وتلف الزروع والتعويض الإيكولوجي. وإلزام المجلس بأعداد تقرير أثر بيئي واجتماعي جديد، بما أن المباشرة بالمشروع لم تتم ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ الموافقة الأساسية لتقييم الأثر البيئي، أي قبل انقضاء عامين على التقرير الأول (حزيران 2014). وبعدما طرأت تغييرات على واقع المرج (مثل انخفاض منسوب نهر بسري، السبب الأساس لجدوى السد). إن كميّات المياه في مجرى نهر بسري، خلال السنوات الخمس الماضية، أثبتت أنها غير كافية ولا فائض لنقله لبيروت الكبرى، إذ إن المعدّل الوسطي السنوي لهذه المياه لم يصل إلى 50 مليون متر مكعب الحدّ الأدنى المستهلك والمُستثمر محلياً، نسبة الى التصميم الحالي للمشروع. وذلك دونه أسباب، منها تبخّر المياه المتزايد إلى جوف الأرض، التخزين الإلزامي الدائم للمياه لحماية حوض البحيرة، خسارة حجم تخزين المياه ضمن البحيرة بسبب الترسبات المتراكمة والملوّثات المتزايدة. كميات المياه لصالح إقليم الخروب (موقع الآبار الأربعة الحالية هو ضمن منطقة منشأة السد)، وخاصة كميات المياه التي يحفر الحفاظ عليها لصالح نهر الأولي (نحو 17 كلم) تأميناً لديمومة جريانه وخدمة للمناطق التي تتغذّى منه. هذا كلّه، يضاف إليه عدم احترام توصيات تقرير الأثر البيئي الأساسي، بما خص الجيولوجيا والجيوتقنية.

لذا، نطالب بدراسة جديدة لجدوى المشروع من جميع نواحيه، مع دراسة معمّقة للبدائل. وإعداد دراسة تقييميّة جديدة تشمل كل ما له علاقة بالجيولوجيا والهيدرو جيولوجيا والزلازل والجيوتقنية والهيدرولوجيا والهيدروليك (مصادر وكميّة المياه) ونتائج التغيّر المناخي من احتساس حراري وجفاف، مُبكر، كما نوعيّة المياه وطبيعة التكرير.

إن تجاهل وزير البيئة لوقائع هذه القضية البيئية والكتاب المذكور، و«تنصّله» من دور وزارته فيها، يفضحان التبعيّة للنهج القائم وعدم المهنيّة في مقاربة ملف مرج بسري. وعليه فإن كلام الوزير عن «ضرورة إقناع الهيئات الأهليّة بالمشروع استناداً الى دراسات وتقارير منشورة من مجلس الإنماء...» مرفوض لأنه يشوبها نواقص وتزوير للحقائق.

المطلوب اليوم، إعلان فشل مشروع السدّ والغاء، أي فكرة مشابهة ضمن مرج بسري، بل وضع خطّة تفصيليّة لتنفيذ مشروع بيئي، سياحي، ثقافي، تراثي... متكامل للمرج والتلال المجاورة له وتحويل ملكيّتها بالمشروع لم تتم ضمن المهلة القانونيّة من تاريخ الموافقة الأساسية لتقييم الأثر البيئي، أي قبل انقضاء عامين على التقرير الأول (حزيران 2014). وبعدما طرأت تغييرات على واقع المرج (مثل انخفاض منسوب نهر بسري، السبب الأساس لجدوى السد). إن كميّات المياه في مجرى نهر بسري، خلال السنوات الخمس الماضية، أثبتت أنها غير كافية ولا فائض لنقله لبيروت الكبرى، إذ إن المعدّل الوسطي السنوي لهذه المياه لم يصل إلى 50 مليون متر مكعب الحدّ الأدنى المستهلك والمُستثمر

*** أخصائي جودة**

نفايات المصانع ترفع حدّة المخاطر

لا تقوم غالبية المصانع بمعالجة مياهها المبتذلة الأمر الذي يؤدّي إلى تفريغ النفايات الضارّة في شبكات التجميع أو في الطبيعة، ما يزيد من خطورة مياه الصرف الصحّي، المكوّن أصلاً من مصادر مختلفة (مياه مراحيض ومياه غسيل وجلي واستحمام وأعمال التنظيف في الشوارع والمؤسّسات) تضاعف من أنواع الملوّثات وتجعلها أكثر تعقيداً وخطورة، خصوصاً في حال دُسّت في المياه الجوفية أو استخدمت في الريّ. ومن المعروف أن سوء طريقة تجميع مياه الصرف الصحّي ومعالجتها يساهمان في رفع تكاليف الرعاية الصحّية نتيجة الأمراض المتناقلة وتلويث الموارد المائية والتربة.

الكرة الإيطالية

«كالشيو» ممتع ينتظر العشاق
صراع عقول بين الجنوب والشمال

خلال السنوات الماضية فقد الدوري الإيطالي لكرة القدم الكثير من بريقه. سيطر يوفنتوس محلياً بشكل شبه مطلق، إلى ان برز أخيراً نادي الجنوب، الذي استطاع ان يكون ندّاً قوياً وينافس حتى الأمتار الأخيرة. الموسم المقبل سيكون مختلفاً. صحيح ان ميلان يعاني، ولكن نادي مدينة ميلانو الآخر أي الإنتر يتحضّر جيداً ومع المدرب أنطونيو كونتي، المنافسة ستتحول إلى ثلاثية. و«الكالشيو» سيحمل الإثارة والمتعة

حسن رمضان

قبل أسابيع قليلة على بداية الموسم الجديد من الدوري الإيطالي، يتزايد الحديث في الصحافة عن أن النسخة المقبلة من الـ«كالشيو» ستكون مختلفة. على مدى ثمان سنوات سيطر فريق السيدة العجوز يوفنتوس على البطولة المحلية، نجح مشروع الرئيس أندريا أنييلي، ولا ينقصه سوى دوري أبطال أوروبا. حكاية التفوق بدأت مع أنطونيو كونتي، مروراً بماسيميليانو اليغري وصولاً إلى ماوريتسيو ساري. الأخير، وعلى ما يبدو، فإن مهمته مغايرة عن مهمة كونتي في السابق، وعن مهمة اليغري في البدايات. تغيير يوفنتوس، وبات هدفه الأوّل هو دوري الأبطال، لكن هذا لا يعني الاستسلام محلياً. بالنسبة إلى الدوري الإيطالي، لم يعانِ «البيانكو نيري» في تحقيق هذا اللقب، سوى في الموسم ما قبل الماضي، عندما تعرّض لمنافسة شديدة من نابولي ساري، الفريق الوحيد خلال السنوات الثماني، الذي أثبت معنى المنافسة الحقيقية. اليوم، نابولي بدوره وتحت إشراف «الخبير» كارلو

> سيكون هناك صراع قوي على اللقب بين إنتر ميلانو ويوفنتوس ونابولي

أنشيلوتي، يضع نصب عينيه لقب الدوري، رغم صعوبة هذا الهدف، يسعى أنشيلوتي لتحقيقه، من خلال تدعيم فريق الجنوب الإيطالي، بداية بالتعاقد مع كوستاس مانولاس مدافع روما السابق، وصولاً إلى وباين ميونيخ السابق الكولومبي جيمس رودريغيز بحسب تقارير إعلامية. (الإشاعات كثيرة حول هذا الموضوع)

إلى جانب نابولي يوجد إنتر ميلانو. النادي الذي باع تذاكره الموسمية كلها قبل بداية الموسم، كل هذا بسبب رجل واحد، مدرب يوصف بالعبقري، وبأني الأندية الأفضل، أنطونيو كونتي. الأخير، كان بمثابة الـ«حجر الأساس» لنجاحات يوفنتوس المحلية، الحالية والسابقة، كان المدرب الذي انتشل فريقاً مهزوزاً بسبب مشاكل داخلية كبيرة في إيطاليا، ليشكل إلى جانب المدير الرياضي وصديقه جوسيبي ماروتا ثنائياً لا يمكن هزيمته في الكالشيو. كونتي، بمجرد توليه مهمة المدير الفني في إنتر، بدأ التحسن يظهر، روح معنوية، وثقة عالية بالنفس وبالفريق بالنسبة إلى اللاعبين والجماهير. مع وصول أنطونيو، بات اللاعبون الإيطاليون يفضلون الذهاب لإنتر على حساب فرق إيطالية أخرى، وهذا ما شاهده الجميع في صفقة لاعب خط وسط نادي ساسولو الشاب ستيفانو سنسي. الأخير، كانت لديه خيارات عدة، إلّا ان وجود كونتي في إنتر، جعله «لا يفكر مرتين» للعب تحت إشرافه. الأمر عينه حدث مع المهومة الإيطالية المميزة نيكولو باريلا، اللاعب الذي ارتبط اسمه بعدة فرق إيطالية وغير إيطالية، لعل أبرزها كل من ميلان وإنتر ويوفنتوس في بادئ الأمر. باريلا، اختار إنتر، وانتقل إليه من كالياري، مقابل حوالى 45 مليون يورو.

قوّة كونتي تتمثل في إخراج كل إمكانات اللاعبين الشباب، الفنية، ويحاول تطويرهم بالصورة المثالية. عمل كونتي لا يقتصر على اللاعبين الصغار، لم يتجاوزه إلى محاولة تطوير اللاعبين المتقدمين في العمر، والذين يعتقد البعض أنهم وصولاً إلى القمة. أهم دليل على ذلك الأداء الـ«بطولي» الذي قدّمته إيطاليا في يورو 2016 تحت إشراف كونتي.

الثنائي المثالي

منذ منتصف الموسم الماضي، تعاقدت إدارة نادي إنتر ميلانو مع المدير الرياضي ماروتا، الشخص الذي ساهم مع كونتي بنجاح يوفنتوس. القصة يبدو أنها ستتكرر، كونتي ماروتا، الثنائي الذي هزم كبار إيطاليا وسيطر على دوريها. مما لا شك فيه، أن الجماهير آمنت بماروتا كمدير رياضي للنادي. لصاحب الـ62 عاماً تاريخ مميز مع الـ«يوفي»، فهو من انتشل الفريق من القعر، ليصعد به مرة أخرى إلى القمة، من خلال صفقات ناجحة. لاعبون كبول بوغبا لاعب مانشستر اليونايتد، أرتورو فيدال لاعب برشلونة، كارلوس تيفيز لاعب البوكا، باولو ديبالا، أندريا بيرلو، والقائمة تطول. وبالحديث عن الصفقات، فقد بدأ ماروتا عمله مع الإنتر، وأولى الصفقات تمثلت بستيفانو سنسي، كما حاول ضم مهاجم مانشستر يونايتد روميلو لوكاكو، ولكن عقبات كثيرة حالت دون ذلك، ليبدأ التفكير بضم إيدنيسون كافاني من باريس سان جيرمان.

بعيداً عن الصفقات، أعلن ماروتا رسمياً أن كلّاً من المهاجم الأرجنتيني ماورو إيكاردي ولاعب خط الوسط البلجيكي رادجا نيانغولان هما أسماء ولاعبون ليسوا من الصف الثاني حتى، تمكن كونتي من قيادتهم إلى ربع النهائي.

خارج حسابات كونتي والإنتر في الموسم الجديد. يمكن الوقوف عند هذه النقطة بالنسبة لكونتي، المدرب الذي يفضل الالتزام والوضوح على حساب الموهبة. إيكاردي، وبعد ما قام به الموسم الماضي، وعلاقته المتوترة مع المدرب ومع إدارة النادي، وتصريحات وكيلة أعماله وزوجته واندا إيكاردي التي أثارت الكثير من الجدل، جعل نفسه خارج الحسابات، خاصة مع مدرب كانطونيو. الأمر عينه بالنسبة لـ«نينجا»، اللاعب الذي ربطته علاقة سيئة مع مدربه السابق لوتشيانو سباليتي، وهذا ما أثار قلق كل من كونتي وماروتا، ليعلن الأخير أن الثنائي البلجيكي والأرجنتيني خارج حسابات النادي في مطلع الموسم الجديد. هذا الأمر يتكرر مع كونتي، ففي تشيلسي حصلت مشادة بينه وبين دييغو كوستا، والأخير خرج حينها من النادي. عند كونتي الانضباط أولاً!

المدرب الإيطالي هو من بين المدربين الذين يعشقون «الأداء القتالي» وهذا ربما ما دفعه للتفكير بلوكاكو، وإيدنيسون كافاني. في تصريح له خلال المؤتمر الصحافي الأول له مع إنتر، ذكر كونتي العبارات عينها التي قالها في يومه الأول في يوفنتوس، «أريد أن أرى قمصان اللاعبين مبللة بالعرق». كلمات، تعني أمراً واحداً، وهو أن المدرب يريد مقاتلين في الملعب وليس لاعبي كرة قدم.

حرب الجنوب والشمال

برأي الكثير من المتابعين، فإن إنتر انضم إلى منافسة نابولي ويوفنتوس على اللقب، وبالتالي فصل جديد من المنافسة بين الجنوب والشمال. هذا الأمر يثير الكثير من الجدل في إيطاليا، علاقة الجنوب بالشمال، واختلاف ثقافاتهم على مر السنين. الجنوب، تعيش فيه الطبقات الفقيرة، كما أنه يتعرض لحرب كبيرة من السلطة المركزية. في إيطاليا هناك نظرة، أن أفريقيا تبدأ من روما، وبالتالي الاهتمام يجب أن يكون فقط في الشمال، حيث الاستثمارات ورؤوس الأموال. الجنوب للشعب، وهذا ما يشاهده الجميع من خلال النظر إلى مدرجات ملعب سان باولو في نابولي، التي تختلف كثيراً عن مدرجات ملعب سان سيرو والإليانز في تورينو وميلانو. بعد رحيل المدرب ساري عن نابولي، لم تعتقد الجماهير «النابوليتانية» أبداً، أن يأتي يوم ويدرب فيه ساري «فريق ورق الحمامات» كما يصفه أهل نابولي. الجماهير الزرقاء ناقمة على ساري، وهذا أمر طبيعي، نظراً لعدم وجود علاقات وديّة بين هذين الفريقين تاريخياً. وهذا ما أظهره انتقال مهاجم نابولي السابق غونزالو هيغواين إلى يوفنتوس. لم تتقبل الجماهير ذلك، بل إنها كرهت هداف فريقها الأول، فقط لانتقاله إلى يوفنتوس. ما يجعل الأمور صعبة على نابولي، أن المنافسة أصبحت ما بين ثلاثي، عنصران منه ينتميان للشمال، وستبقى نابولي المدينة الجنوبية الوحيدة التي ستقاتل.

وبالحديث عن المدربين، وصراع إيطاليا الجديد، لا بد من الإضاءة على واحد من أبرز المدربين الإيطاليين، وهو مدرب نابولي كارلو أنشيلوتي. يختلف كارلو عن كونتي في كثير من الأمور، لعل أبرزها طريقة اللعب. أنشيلوتي، يستطيع الدمج بين طريقين للعب، الهجومية والدفاعية، يخلق التوازن والانسيابية بين الخطوط، كما أنه يحب الأدوار الفردية الخالصة، على عكس كونتي الذي يبني أفكاره على أساس المجموعة قبل الأفراد. مدرب ميلان السابق، يريد من كل لاعب أن يقوم بدوره وأن يبقى في مركزه، وهذا ما يجعل اللاعب أكثر نظامية. سنة كارلو أنشيلوتي الأولى في نابولي كانت بمثابة التجربة قبل بداية العمل بشكل فعال أكثر خلال الموسم المقبل. عرف أنشيلوتي الذي يعد من بين أهم وأذكى المدربين في العالم خفايا فريقه، نقاط ضعفه ونقاط قوته. تتحرك إدارة نابولي في هذا الـ«ميركاتو» بصورة مدروسة، مانولاس أول الصفقات، المدافع القوي الذي يعرف الدوري الإيطالي جيداً بحكم سنواته في روما، والذي سيشكل ثنائياً قوياً إلى جانب السينغالي كاليدو كوليبالي. كلام صحف أيضاً، يؤكّد اقتراب صانع الألعاب الكولومبي جايمس رودريغيز من نابولي، وهذا ما سيؤدي إلى مشاهدة جيمس تحت قيادة أنشيلوتي من جديد. علاقة جيدة تربط كارلو بلاعب ريال مدريد السابق، ففي كل الفرق التي دربها كارلو في السنوات الخمس الماضية، يكون جيمس معه ومن بين أبرز لاعبي فريقه. لعلّ أفضل فترات الكولومبي كانت خلال سنته الأولى في مدريد، تحت قيادة أنشيلوتي. في بايرن، درّب الإيطالي جايمس من جديد، وربما في إيطاليا تستمر هذه القصة الجميلة، لتعيد إحياء جايمس مرة أخرى، وأي بيئة أفضل من نابولي تناسب اللاعب اللاتيني.

سيكون الدوري الإيطالي الموسم المقبل، الدوري الأكثر تنافسياً إلى جانب الدوري الإنكليزي بطبيعة الحال. على الورق، يبدو موسماً إيطالياً واعداً بالكثير من الحماس، والمنافسة ستنحصر بين كل من يوفنتوس وإنتر ونابولي، ولكن، من يدري، ربما يكون هناك حصان أسود، يتقدم من الخلف ويكسر التوقعات.

سيكون صراع أنشيلوتي ـ كونتي الأبرز هذا الموسم (أ ف ب)

سيتغير أسلوب يوفنتوس تحت قيادة ساري (أ ف ب)

حول العالم

ديبالا لا يريد الرحيل

يرغب المهاجم الأرجنتيني باولو ديبالا بالحفاظ على مركزه في فريق يوفنتوس بطل الدوري الإيطالي لكرة القدم في المواسم الثمانية الأخيرة، في ظل ما تردد عن احتمال عرضه ضمن صفقة لضم البلجيكي روميلو لوكاكو من مانشستر يونايتد الإنكليزي، بحسب تقارير صحافية إيطالية. وأفادت شبكة «سكاي إيطاليا» أن المهاجم الأرجنتيني البالغ 25 عاماً «يريد أن يبقى في يوفنتوس ويقاتل من أجل مركزه تحت إشراف ماوريتسيو ساري» الذي تولّى بعد نهاية الموسم المنصرم، مقاليد الإدارة الفنية لنادي السيدة العجوز قادماً من تشلسي الإنكليزي، خلفاً لماسيميليانو أليغري.

وأشارت الشبكة إلى أن «يوفنتوس يستعد لتقديم عرض لضم مهاجم مانشستر يونايتد روميلو لوكاكو، وهو على استعداد لإدراج المهاجم الأرجنتيني كجزء من هذه الصفقة»، لكن الأخير «يريد أن يبقى في تورينو، وقد يعود من إجازته الصيفية قبل الموعد المحدد، ليبدأ التأقلم بشكل مبكر مع الأساليب التدريبية لساري». ومن المتوقع أن يلتحق ديبالا بصفوف الفريق في الخامس من آب/أغسطس استعداداً للموسم الجديد، علماً بأن النادي منحه إجازة إضافية بعد مشاركته مع منتخب بلاده في بطولة كوبا أميركا هذا الصيف.

ويدافع ديبالا عن ألوان يوفنتوس منذ صيف عام 2015 حين انضم إلى صفوفه قادماً من باليرمو. وهو قدم أداء متفاوتاً في الموسمين الأخيرين، إذ أنهى موسم 2017-2018 مع 26 هدفاً في 46 مباراة في مختلف المسابقات، وموسم 2018-2019 الذي شهد انضمام المهاجم البرتغالي كريستيانو رونالدو إلى يوفنتوس، مع 10 أهداف فقط في 42 مباراة.

في المقابل، انضم لوكاكو إلى صفوف يونايتد قادماً من إيفرتون في صيف 2017، في صفقة قُدرت قيمتها بـ75 مليون جنيه استرليني، وشكلت حينها رقماً قياسياً لانتقال لاعب بين ناديين إنكليزيين. لكنه يشكل في الآونة الأخيرة محور تقارير تتحدث عن انتقال محتمل، لا سيما إلى إيطاليا حيث تم الحديث عن أن نادي يوفنتوس دخل في مفاوضات مع «الشياطين الحمر» لضم الدولي البلجيكي. لكن التقارير تشير إلى أن يونايتد رفض عرضاً أولياً من إنتر بقيمة تقارب 54 مليون جنيه من أجل اللاعب، وأن النادي الإنكليزي يريد على الأقل الحصول على المبلغ ذاته الذي دفعه من أجل الحصول على خدماته.

فيليكس خارج المونديال

فشلت العدّاءة الأميركية أليسون فيليكس في التأهل إلى بطولة العالم لألعاب القوى التي تستضيفها الدوحة بدءاً من أيلول/سبتمبر، وذلك بنتيجة بطولة الولايات المتحدة التي خاضتها بعد إجازة أمومة. في المقابل، برز بين الرياضيين الأميركيين، فريد كيرلي في سباق 400 م، وسام كندريكس في مسابقة القفز بالزانة مع رقم قياسي محلي.

واكتفت فيليكس (33 عاماً) بالحلول سادسة في السباق النهائي لمنافسات 400 م. وعلى رغم أن العداءة المتوجة بست ميداليات ذهبية أولمبية قد تشارك في بطولة العالم مع فريق التتابع الأميركي 4*400 م، إلا أنها ستغيب عن المشاركة في المنافسات الفردية للمرة الأولى منذ عام 2003. وقالت فيليكس التي ابتعدت عن المضمار لنحو 13 شهراً بسبب الحمل والولادة: «أعرف أن الوضع كان أقل من مثالي بالنسبة إلي».

لكن العداءة التي أثارت في الآونة الأخيرة جدلاً في الولايات المتحدة بانتقادها سياسة شركة التجهيزات الرياضية العملاقة «نايكي» حيال الرياضيات الحوامل، أعربت عن تفاؤلها بما قدمته في بطولة بلادها المؤهلة إلى مونديال القوى الذي تستضيفه العاصمة القطرية بين 27 أيلول/سبتمبر والسادس من تشرين الأول/أكتوبر المقبلين.

الكرة اللبنانية

تدور «حرب نكايات» بين الرئيس صقال والمدرب جرايا (الأخبار)

لم تكن عطلة نهاية الاسبوع هادئة نجماوياً. حالة الغليان التي يعيشها الشارع النجماوي وصلت الى حدود مطالبة الرئيس اسعد صقال بالاستقالة. من صور الى الغازية وعنقون، مروراً بالضاحية الجنوبية لبيروت وانتهاءً بخندق الغميق، الكل يطالب صقال بالاستقالة. تراكمات ومسار احداث أخرج الجمهور عن طوره. فمن يتحمّل المسؤولية؟

أزمة النجمة
«حرب باردة» بين المدرب والرئيس!

عبد القادر سعد

انفجر بعض الجمهور النجماوي في وجه إدارته ورئيسه أسعد صقال. هذا الجمهور الذي لم «يبلع» موضوع عدم التجديد لحسن معتوق، انتظر صفقات تعويضية مترافقة مع خطة متوسطة الأمد، تعتمد على الشباب. جاءت الخسارة أمام الأنصار في كأس النخبة لتزعزع الثقة بالمشروع، وخصوصاً بعد الصورة التي ظهر عليها عناصر يعتبرون أساسيين فيه. تلا ذلك تعثر صفقتين لمحمد سالم وإياد حمود، فأخرج الجمهور كل غضبه، محملاً الرئيس المسؤولية. لا شك أن رأس الهرم في أي مؤسسة أو ناد يتحمل المسؤولية الأكبر، لكن في موضوع النجمة الأمور متشعبة، ويجب البحث في علاقة الرئيس والمدير الفني طارق جرايا.

بالعودة الى مثل هذه الأيام من السنة الماضية، وحتى التعاقد مع جرايا هذا الموسم، يبدو واضحاً أن المدرب التونسي لم يكن ضمن حسابات صقال. الأخير يعتبر جرايا مشروعاً محسوباً على نائب الرئيس المستقيل صلاح عسيران وأمين السر المستقيل أيضاً سعد الدين عيتاني. وحين وافق صقال على التعاقد مع جرايا، كان كرمى لعيون عسيران في محاولة لدفعه الى العودة للنادي. ولكن بحسب العارفين، فإن عودة عسيران وعيتاني الى اللجنة الإدارية في ظل وجود صقال انتهت الى غير رجعة، وبالتالي خطة صقال لم تنجح.

جرايا بقي مع النجمة، وأصبح لزاماً على الطرفين التعايش. وبحسب العارفين بالتفاصيل، فإن المدرب والرئيس يبتسمان بوجه بعضهما البعض، لكن العلاقة لم تكن في أي يوم على ما يرام، والأسباب كثيرة. لائحة طويلة من الممارسات التي قام بها صقال، لم تعجب المدرب، والعكس صحيح. وبحسب المصادر، فإن بعض التصرفات يمكن أن توضع بخانة النكايات، والنكد. المصادر تؤكد أن صقال هو من يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن توتر العلاقة، فمنذ لحظة وصول جرايا، كانت هناك بعض الأمور التي وتّرت جو العلاقة بين الرجلين. من مكان السكن الذي خصص له في طريق الجديدة، ولم يجده جرايا لائقاً وتنقّل من بعده بين أكثر من فندق وشقة حتى استقر، الى السيارة المخصصة للمدرب التي وجدها جرايا متواضعة وخصوصاً أن الرئيس يملك «فيراري» كما قال المدرب التونسي في إحدى المرات. كما موضوع مدرب اللياقة البدنية الجديد ومكان إقامته الذي أصر صقال على أن تكون في ملعب النادي، الى جانب تخفيض راتبه من جيبه. ولا يمكن إغفال مسالة الحديث والتفاوض مع مدربين آخرين، وهو أمرٌ مؤكد رغم نفي صقال لذلك في المؤتمر الصحافي. وهو أمر وصلت أخباره إلى جرايا، الى جانب الاختلاف في وجهات النظر حول التعاقدات. بعض الأمور يجدها متابعون عادية وليست سبباً للخلاف، ولكن ربما للمدرب رأي آخر.

في المقابل، لدى صقال العديد من الملاحظات على أداء مدربه التونسي. الأخير لا يترك فرصة إلا ويتحدث بطريقة سلبية عن رئيس النادي في جلساته الخاصة. أضف الى ذلك تدخل جرايا من العديد من القرارات، وخصوصاً في ما يتعلّق بعدم التعاقد مع معتوق، أوساط صقال تقول إن جرايا لم يكن يريد معتوق. وخلال المؤتمر الصحافي، لاحظ بعض الحاضرين أنه بعد السؤال عن الجهة التي لم تكن تريد التعاقد مع معتوق، لوحظ صقال وهو يهمس لجرايا طالباً منه قول حقيقة ما حصل، وبأن جرايا لم يكن يريد معتوق. لكن المدرب التونسي تجاهل طلب الرئيس وهو امر علّله مقربون منه بأن حقيقة الأمر أن صقال وضع جرايا أمام خيارين: التجديد لمعتوق والتعاقد مع أجانب عاديين، أو عدم التجديد له والتعاقد مع أجنبيين على مستوى عال، فاختار جرايا الخيار الثاني.

> تسود حالة من الغليان في الشارع النجماوي وصلت الى حدود المطالبة باستقالة صقال

ينتقل المقربون من صقال الى مسالة اللاعبين الأجانب، فيقولون إن الرئيس نفذ للمدرب طلبه بالتعاقد مع التونسي مراد الهذلي بعقد يناهز الـ 120 ألف دولار. كما استقدم المهاجم الغاني أبودو بإصرار من جرايا، وهو مستعد لدفع مبلغ مماثل لعقد الهذلي تلبية لطلب جرايا، ليظهر لاحقاً أن اللاعب وقّع عقداً مع نادي الفحيحيل الكويتي قبل مجيئه الى لبنان. وقد راسل النادي الكويتي نظيره اللبناني، منذراً إياه بالتوجّه الى الفيفا بعد إشراك اللاعب أمام الأنصار في كأس النخبة.

لا تتوقف الملاحظات هنا. فاللاعب مصطفى الشمعة أيضاً مدار خلاف. الأخير كان من ضمن خيارات جرايا. صحيحٌ أنه كان الخيار الثالث بعد لاعب السلام زغرتا حمزة علي ولاعب الصفاء حسين مرتضى، لكن بعد رفض السلام الحديث عن الاستغناء عن الأول نهائياً، وصغر سن مرتضى لتسلّم الجهة اليسرى في دفاع النجمة كان التعاقد مع الشمعة. المفاجأة أن المدرب جرايا ذكر في تقريره بعد مباراة الأنصار أن الشمعة لا يستحق أن يرتدي قميص النجمة؛ هذا الأمر أغضب صقال على اعتبار أن المدرب هو من طالب به.

إدمون شحادة أيضاً محطة. فالنجمة سار في المفاوضات حتى النهاية ووافق على جميع شروط شحادة، قبل أن يقرر جرايا أن اللاعب لا يستحق هذه القيمة، رغم أن كثيرين يعلمون قيمة الصفقة، ومطالب نادي السلام زغرتا واللاعب قبل البدء بها، وهذا أمرٌ أحرج النادي أمام الجمهور.

اللاعب محمد سالم محطة خلافية أخرى. أصر جرايا عليه، رغم رأي مخالف للجنة الفنية برئاسة ابراهيم فنج، كما أن صقال كان متردداً قبل أن يجتمع بوالد سالم، وفي النهاية وافق الجميع على التعاقد مع لاعب الساحل وتعهد فنج بدفع المبلغ. لكن أمراً مستجداً دفع الصقال الى التمهل في التعاقد مع سالم، وهذا الأمر ليس مادياً كون أموال انتقال سالم مؤمنة من فنج وفق اتفاق التقسيط مع الساحل. هذا المستجد هو اللاعب اللبناني ـ الإنكليزي إياد حمود ابن الـ 19 عاماً.

النجمة سعى إلى التعاقد معه كونه مكسباً فنياً كبيراً ووافق على معظم شروطه، رغم أن بعضها يعتبر قاسياً. عقد اللاعب لسنتين مع سنة ثالثة يتم التفاوض عليها لاحقاً. وقيمة العقد 130 ألف دولار لسنتين (55 ألفاً في السنة الأولى، و75 ألفاً في السنة الثانية). لكن اللاعب اشترط تخصيص شقة خاصة له، في حين أن أبو بكر المل وعلي علاء الدين وإدريسا نيانغ يعيشون في شقة مشتركة. كما أن مجمل عقد حمود سيصبح أعلى من عقد قائد الفريق علي حمام، فجرى إعادة النظر في الصفقة رغم أن البعض يؤكّد أن اللاعب لم يكن يريد التعاقد مع النجمة، بل كان يسعى لرفع سعره. وتشير معلومات مؤكدة الى أن سبب عدم التعاقد مع حمود ليس مادياً على الإطلاق. نائب الرئيس الجديد علي هشام السبع تكفّل بقيمة العقد. ولم يكن يحتاج سوى الى توقيع اللاعب، لكن جرى إعادة النظر بالصفقة كونها غير ملائمة للنجمة وخصوصاً أن مدة العقد قصيرة. فلو كانت لخمس سنوات، لكان هناك كلام آخر «لكن أن ندرّب اللاعب ونطوّره ويكتسب خبرة هنا، ومن ثم ينتقل الى فريق آخر بعد سنتين فهذا غير منطقي» يقول أحد النجماويين المتابعين للمفاوضات لـ«الأخبار».

وسط كل هذا الأخذ والرد، وفي وقت وجد فيه جرايا أن الإدارة صرفت النظر عن موضوع التعاقد مع سالم، فقد عمد الى إلغاء «تقسيمة» الحصة التدريبية الوحيدة التي حضرها حمود، كما ألغى الحصة التدريبية عصر اليوم التالي، والتي من المفترض أن تتم تجربة اللاعب الذي استقدمه السبع فيها.

إذاً هي حرب باردة بين المدرب والرئيس تنعكس سلباً على النادي، فهل هذا يعني الفراق؟ المعلومات حتى الآن لا تشير الى ذلك، رغم أنه لا يمرّ يوم من دون أن ينتشر خبر عن اقتراب إقالة جرايا. قرار مثل هذا ليس سهلاً، ولو أن البعض يرى أن من الأفضل أن يحصل الآن، والبدائل موجودة، لكن المسألة لا تزال في طور التقييم والدراسة.

فرعة صعبة للبنان

لم ترحم قرعة الدور 32 من كأس الأندية العربية فريقي العهد والنجمة. فقد أسفرت عن مواجهة بين العهد وفريق الاتحاد السعودي، الى جانب مواجهة بين النجمة والترجي التونسي بطل أفريقيا. وهناك أكثر من مفارقة في القرعة. ففي مباراة النجمة، سيواجه اللاعب التونسي مراد الهذلي فريقاً من بلده، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المدرب طارق جرايا في حال بقائه في منصبه. ومن جهة العهد، سيلعب محمد حيدر (الصورة) ضد فريق الاتحاد الذي سبق أن لعب له. وفي حال تعاقد العهد مع التونسي أحمد العكيشي، الذي من المتوقع أن يصل بعد غد الأربعاء لإتمام انتقاله الى العهد، في حال نجاح المفاوضات، فهنا أيضاً سيتواجه اللاعب مع فريق سبق أن لعب معه. وستقام مباراتا الذهاب في 20 و21 آب، والإياب في 28 منه، حيث سيلعب النجمة ذهاباً على أرضه، في حين سيلعب العهد خارج أرضه.

أخبار محلية

شباب الغبيري يحتفظ ببطولة لبنان لكرة الصالات

توّج فريق بلدية الغبيري ببطولة لبنان لفرق الشباب في كرة الصالات للموسم الثاني على التوالي، منهياً سلسلة الدور النهائي التي خاضها بمواجهة الحرية صيدا بنتيجة (3-1)، في مجمع الرئيس نبيه بري في حارة صيدا. وتسلّم قائد الفريق حسين حمية كأس البطولة من مدير بطولات كرة الصالات حسين ديب، بحضور رئيس النادي ماهر سليم ونائب رئيس بلدية الغبيري أحمد الخنساء وعضو المجلس البلدي المهندس وسام الحركة.

وكان الغبيري قد حسم اللقب بعد فوزه على خصمه فريق الحرية صيدا في المباراة الرابعة بركلات الترجيح بنتيجة 3-2 إثر انتهاء الوقت الأصلي بالتعادل الإيجابي (2-2) وبنتيجة (4 - 4) بعد انتهاء الشوطين الإضافيين.

البطولة الآسيوية الـ 25 للدراجة الجبلية

أحرزت كل من الصين واليابان ميداليتين ذهبيتين في اليوم الثاني من البطولة الآسيوية الـ 25 للدراجة الجبلية (الماونتن بايك) التي ينظمها الاتحاد اللبناني للدراجات في ساحة «وردة» في كفردبيان (كسروان) برعاية وزير الشباب والرياضة محمد فنيش وتحت إشراف الاتحاد الآسيوي للدراجات. ففي اليوم الثاني أيضاً، أحرزت اليابان ميداليتين فضيتين وكل من الصين وتايلاندا ميدالية فضية. وأضافت الصين ميداليتين برونزيتين وكل من اليابان وتايلاندا ميدالية برونزية. وكانت الصين قد حصدت ميدالية ذهبية في سباق البدل في اليوم الأول من البطولة، بينما أحرزت اليابان الميدالية الفضية وإيران الثالثة الميدالية البرونزية للمسابقة.

ختام حاشد لدورة شهداء البازورية السنوية

اختتمت دورة شهداء البازورية السنوية الداخلية في كرة القدم، وسط حضور كبير في المنصة الرئيسية والمدرجات التي احتضنت أكثر من ألف متفرج، بحضور المدير العام لوزارة الشباب والرياضة زيد خيامي وعددٍ من الشخصيات الرياضية والاجتماعية. وألقيت خلال الحفل الختامي عدة كلمات، كان أبرزها لراعي الدورة قاسم محمد هاشم، الذي أكد على أهمية الرياضة عموماً وكرة القدم خصوصاً، ودورها في رقي المجتمعات وأنها تجمع ولا تفرّق مطلقاً، وتوجه بالشكر لأهالي بلدته وللحضور الكريم على تلبية دعوته. وفي المباراة النهائية، أحرز فريق محمد الأعرج اللقب بعد فوزه على فريق حسين وطفا بركلات الترجيح (5-4) بعد التعادل في الوقت الأصلي (1-1).

إنفانتينو يخلّد اسمه في ارز لبنان

قام رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم السويسري جياني إنفانتينو بزرع شجرة باسمه في محمية أرز الباروك في الشوف بعد دعوة تلقاها من مسؤولي المحمية. وغادر إنفانتينو لبنان السبت بعدما وصل في 20 الحالي في إجازة عائلية استمرت حوالى 7 أيام، اطّلع خلالها على مجريات ورشة عمل الفيفا للمديرين الفنيين والأمناء العامين التي أقيمت في بيروت.

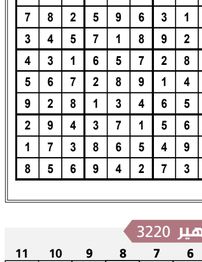

استراحة

كلمات متقاطعة 3220

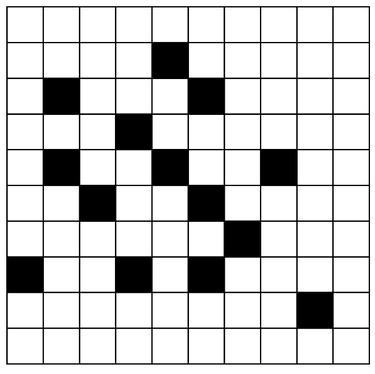

أفقيا

1- رئيس حكومة لبناني راحل – 2- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – نهر تاريخي في القرم شهد معركة عسكرية خسرها الروس – 3- مدينة سورية مركز قضاء بمحافظة درعا – من الحيوانات – 4- إسم ولايتين من الولايات المتحدة الأميركية – يستعمل في بعض الأقلام – 5- أغلظ أوتار العود – سرب من الطيور – مقياس أرضي – 6- إخبار عن الغيب أو المستقبل بإلهام من الله – حرف نصب – متشابهان – 7- مدينة فرنسية – الأحمق والغبيّ – 8- طريق ضيّق – تهيّأ للحملة في الحرب – 9- ملك المغول وقائد عسكري قد قام بحملات توسعية شرسة أدّت الى مقتل الكثير من المدنيين – 10- مطرب خليجي مشهور

عمودياً

1- قبيلة عربية كانت تسكن تهامة حاربتهم قبيلة مضر وربيعة وأجلتهم عن جزيرة العرب الى العراق – 2- دولة أفريقية كانت سابقاً مستعمرة برتغالية – 3- يخلي المكان – سلسلة جبال في أميركا بولاية يوتاه – 4- آلة لرفع الماء قوامها دولاب كبير وقوادس مركبة على دائرة – غلّ اليدين – 5- للتاوه – يصق من فمه – إسم موصول – 6- ضمير متصل – في الطليعة أو في المقدمة – 7- أحد أبناء نوح – ضمير منفصل – ثرى – 8- أعمال الخفّة – مدينة كرواتية قديمة شهيرة بمهرجاناتها السياحية – 9- ثغر – المخدّر – 10- ملك أفغانستان خلعه إنقلاب عسكري سنة 1973 – تعب وجهد في سبيل تحصيل لقمة العيش

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الخنساء – رق – 2- نيجر – وهن – 3- زيز – ريمونا – 4- بريد – زاوية – 5- كسر – نور – اب – 6- سل – س ا ن ا ن ت آ – 7- أوساكا – 8- الشرخ – اتنا – 9- نما – ابن ادم – 10- اوستراليا

عمودياً

1- اوزبكستان – 2- برسل – لما – 3- خنزير – اشاو – 4- ني – سور – 5- سجر – نافسات – 6- اريزونا – بر – 7- ماراكانا – 8- و و و – ناتال – 9- رهيئات – ندي – 10- قناة باناما

sudoku 3220

3				9				7
		4		5		2		
	2	9				8	5	
1	5			4				
4			1		3			5
				8			4	1
2			9		5			4
	8			3			7	
9		7		6		5		2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3219

6	1	9	4	2	3	8	7	5
7	8	2	5	9	6	3	1	4
3	4	5	7	1	8	9	2	6
4	3	1	6	5	7	2	8	9
5	6	7	2	8	9	1	4	3
9	2	8	1	3	4	6	5	7
2	9	4	3	7	1	5	6	8
1	7	3	8	6	5	4	9	2
8	5	6	9	4	2	7	3	1

مشاهير 3220

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنانة مسرحية عراقية (1938-2017). نالت جوائز تقديرية. فقدت بصرها على المسرح بينما كانت تؤدي دورها في مسرحية «القربان». توفيت من جراء حادث حرق

6+7+3+4+1 = دولة آسيوية ■ 10+11+7+2+9 = فنانة إماراتية ■ 5+8+4 = لؤلؤة عظيمة

حل الشبكة الماضية: **جيروم برونير**

إعداد **نعوم مسعود**

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 /666314 ـ 01 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

إيران ـ أميركا: إعادة فهم لمسألة القوة

حسام مطر *

مَن الأقوى إيران أم الولايات المتحدة؟ يكثر تداول هذا السؤال مؤخّراً ربطاً بالتوتر المتصاعد بين الدولتين منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي متنكرة لالتزاماتها الدولية. بالمناسبة ربما يكون هذا الانسحاب الأميركي الدليل الأبرز على إدراك الأميركيين لمدى تراجع هيمنتهم داخل النظام الدولي إلى حدّ التجرّؤ على تقويضه في مجال بهذه الحساسية. وسبق أن أشارت استراتيجية الأمن القومي لإدارة ترامب إلى أن منافسي واشنطن يستغلّون النظام الدولي بشكل غير عادل لاكتساب ميزات تمنحهم أفضلية تنافسية لتجاوزها. وقد استشرف المؤرخ البريطاني نيال فيرغسون هذا السؤال منذ عام 2005 عن ما إذا كانت أميركا ستلتزم بقواعد النظام الدولي حين ترى أنه لم يعد يعمل لصالحها، باعتبارها معضلة عانت منها قوى الهيمنة السابقة.

القوة والسياق

بالعودة إلى سؤال القوة، وهو سؤال شائك ويمثل لبّ السياسة الدولية، فكما يقال القوة هي «عملة» السياسة الدولية أو أن السياسة العالمية هي «مملكة القوة». إن السؤال عن من الأقوى ينطوي على ضرورة تعريف القوة والذي هو في حدّ ذاته ممارسة للقوة كما يوضح ستيفانو غوزيني، باحث في المعهد الدانماركي للعلاقات الدولية. يوضح غوزيني حجته من خلال رفض كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة لكل تعريفات القوة التي تؤكد على العوامل غير العسكرية، ما أدى بهما إلى المزيد من التسلّح والتدخلات العسكرية.

هناك مقاربتان رئيسيتان لتحليل القوة في العلاقات الدولية: الأولى مقاربة «القوة كموارد» والتي تعتبر أن الأقوى هو صاحب الموارد الأكبر وبالتحديد الموارد المادية التي اتسعت بمرور الوقت من كونها تقوم على موارد السكان وعديد الجيش ومساحة الإقليم والكفاءة الزراعية إلى عناصر التكنولوجيا والتنظيم أيضاً. وفق هذه المقاربة التقليدية يمكن التقدير ببساطة أن الولايات المتحدة أكثر قوة من إيران، ولكن كيف انهزمت أميركا في فيتنام والعراق وأفغانستان أو كيف انتصر حزب الله في لبنان والمقاومة في غزة؟ لذلك واجهت هذه المقاربة انتقادين رئيسيين: أولاً، إن القوة لا تتساوى تلقائياً مع التأثير لأن الكفاءة في استخدام موارد القوة وتوظيفها هي التي تحدد مستوى التأثير، فالأهم هو «إستراتيجية التحويل». وثانياً، قابلية الموارد نفسها للتحويل، وهذه القابلية يعرّفها دافيد بالدوين، عالم سياسي في جامعة برينستون، بأنها تشير إلى «السهولة التي يمكن بها استخدام موارد القوة من مجال ما بشكل مفيد في مجالات لقضايا أخرى أيضاً».

هنا ظهرت مقاربة مقابلة وهي «القوة العلائقية» أو القوة كعلاقة، والتي تفيد أن القوة تتمثل في القدرة على تحقيق النتيجة المفضلة في حالة معينة. وهذا يعني أن سؤال القوة لا يمكن إلاّ أن يكون مقيداً، من الأقوى بوجه من؟ وفي أيّ نطاق؟ وأيّ مجال؟ وبأية تكاليف؟ في المقاربة «العلائقية»، القوة هي «عملية تفاعل حيث هناك دولة قادرة على ممارسة النفوذ على أعمال دولة أخرى» أو «قدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على التأثير على النتائج بحيث تكون أفضلياتهم لها الأسبقية على أفضليات الآخرين».

إذاً، لو كنا نطرح سؤال القوة بين واشنطن وطهران خلال النصف الأول من القرن الماضي، لكان الجواب واضحاً، بالاستناد إلى مقاربة «القوة كموارد» وبقياس الموارد المادية للطرفين وأشنطن الأقوى من دون شك. إلّا أننا اليوم في عالم مختلف تماماً، فسؤال القوة غدا معقداً ومركباً ومتداخلاً. فهل الولايات المتحدة أقوى؟ أي هل واشنطن قادرة على إكراه إيران على التصرف بعكس تفضيلاتها الأولية بما يناسب واشنطن؟ يعني هل واشنطن قادرة بالزجر والإكراه (العسكري والاقتصادي تحديداً) على فرض شروطها على إيران في البرنامج النووي والباليستي والسياسات الإقليمية؟ بالنظر إلى مقاربة القوة العلائقية لماذا تبدو إيران هي الأقوى؟

أولاً: القدرة على فهم الخصم

عانى الأميركيون بالعموم من معضلة فهم إيران ومن أبرز أسباب ذلك أنهم فهموها من خلال «المهزومين»، أي أنصار الشاه الذين فروا إلى الغرب وحرضوا ضد إيران الثورة بشكل مضلل. يرى ديفيد هوتون، محاضر في علم النفس السياسي، أن الأميركيين يعانون منذ انتصار الثورة من فجوة في «تفهّم» الإيرانيين (أي تقمص الموقف الإيراني وأيديولوجيته ونظرته إلى العالم وتقويمه للوضع)، فكانت مشكلة كارتر ومستشاريه عام 1979 أنهم لم يستطيعوا فهم خيارات الإمام الخميني ولذا صنّفها الأميركيون باعتبارها سلوكاً غير عقلاني، كما لم يفهموا أهمية التاريخ في الشرق الأوسط من قبيل استمرار تأثيرات دعم الانقلاب ضد حكومة مصدّق عام 1953، على ما يقول هوتون.

يتضح حتى اللحظة أن ترامب وإدارته فشلوا في فهم صانع القرار الإيراني. ترامب تحديداً كان جازماً في أن الإيرانيين سيرضخون حين تشتد نتائج العقوبات وسيحصل على تسوية جديدة باسمه. فالنظام الإيراني، كأيّ نظام آخر، لن يفكر إلا بالنجاة وسيقدم التنازلات ويستطيع أن يتلاعب بشعبه كيفما كان ليخفي ذلك، هذا كان منطق ترامب. قد يكون الرئيس الأميركي مارس ما تسميه «نظرية العزو» (من علم النفس السياسي) بـ «موجّه الحضورية» التي تُستخدم عند تقدير احتمال وقوع شيء بناء على مدى حضور ذلك الشيء في الذهن لكونه حصل حديثاً. فهل قام ترامب بهذا من خلال إسقاط تجربته مع كوريا الشمالية على إيران؟ في المقابل من المحتمل جداً أن بعض من هم في الدائرة المحيطة بترامب يدركون أن إيران لن ترضخ لهذا الابتزاز ومحاولة الإذلال الأميركية، وأن إيران ليست مجرد نظام، بل «آخر نظام ثوري على وجه الأرض» بحسب برايان هوك، مسؤول ملف إيران في الإدارة الأميركية، ولذا فإن حساباته وعملية صنع القرار فيه أكثر تعقيداً.

في المقابل يبدو الإيرانيون أكثر فهماً للمصالح الأميركية ولصانع القرار ولتركيبة الإدارة الأميركية، وهذا ما منحهم قدرة على فهم القيود التي تكبّل ترامب وهامش المغامرة لديه ونجحوا في تحويل الأزمة نحو الداخل الأميركي تحت وطأة الهلع من اندلاع حرب في الخليج وتحذيرات وزير الخارجية الإيراني من فريق الحرب حول ترامب. منذ حقبة أوباما كان صانع القرار الإيراني يدرك حدود التسوية مع واشنطن لكنّه قبل بومها اختيار الأميركيين لسبيين، الحاجة لالتقاط الأنفاس وتحصيل موارد لاستكمال المعركة في سوريا والعراق، وثانياً لحفظ الاستقرار الداخلي من خلال منح أنصار التسوية فرصة، رغم أن المتوجّسين من التسوية كانوا يردّدون أن أميركا حين ستحصل على مطلب ما ستنتقل مباشرة لتطالب بتنازل جديد كما يفعل ترامب اليوم في ما يخص البرنامج الباليستي.

ثانياً: في إدارة المواجهة

في مقابل الاندفاعة الأميركية منذ الانسحاب من الاتفاق النووي، كان الإيرانيون يتصرفون بهدوء بانتظار استكشاف عمق الخيارات الأميركية، من فرض العقوبات والتشدد في الملف الاقتصادي والسياسي وعدم تقديم تنازلات مع الإيرانيين أكثر تشدداً من الاتفاقية النووية لأجل المكانة والصورة والنفوذ وثم استغلالها في الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية الوشيكة. الإيرانيون بدورهم لديهم أيضاً معضلة الوقت المرتبطة بالآثار الشديدة للعقوبات وإلى متى هم قادرون على احتوائها، إلا أنهم يبرزّ موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية فرصة ينبغي الرهان عليها.

ب. حاجة الإدارة الأميركية وحلفائها الإقليميين لتشتيت انتباه وموارد قوى المقاومة بغية دفع مسار «صفقة القرن» قدر المستطاع داخل المجال الإقليمي قبل نهاية ولاية ترامب.

تفتقد إدارة ترامب لاستراتيجية ناجزة ومتفق عليها بخصوص الملف الإيراني، وقد عنونت صحيفة «لوس انجلس تايمز» مقالاً في 20 أيار الماضي حول سياسة ترامب الخارجية «هكذا تبدو السياسة الخارجية حين لا يكون لديك استراتيجية». في الملف الإيراني تحديداً ليس هناك اتفاق على الهدف النهائي للانسحاب من الاتفاق النووي والعقوبات، هل المطلوب الوصول لتسوية جديدة أو إخضاع إيران؟ هل المطلوب تسوية في الملف النووي فقط أم أيضاً البرنامج الباليستي ودعم إيران لقوى المقاومة؟ ما هي الخيارات في حال لم تخضع إيران؟ ما هو هامش المخاطرة لدى واشنطن في الاستجابة للردود الإيرانية؟ وقبل كل ذلك هل الملف الإيراني أو الشرق الأوسط ككل هو أولوية أميركية؟ بالتأكيد ليس الأمر كذلك لترامب الذي صرّح في مقابلة مع مجلة «تايم» (20 حزيران 2019) رداً على سؤال حول التصعيد مع إيران بالقول: «أنا أود أن أخرج من الشرق الأوسط، كان ينبغي أن لا نكون أبداً في الشرق الأوسط، وأنا أرغب في الخروج من هناك».

في المقابل، يبدو أن الإيرانيين يعملون وفق استراتيجية متفق عليها قوامها الصمود شخصياً كان يطمح لإنجاز تسوية سريعة مع الإيرانيين أكثر تشدداً من الاتفاقية النووية لأجل المكانة والصورة والنفوذ وثم استغلالها في الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية الوشيكة. الإيرانيون بدورهم لديهم أيضاً معضلة الوقت المرتبطة بالآثار الشديدة للعقوبات وإلى متى هم قادرون على احتوائها، إلا أنهم وجدوا في موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية فرصة ينبغي الرهان عليها.

ب. حاجة الإدارة الأميركية وحلفائها الإقليميين لتشتيت انتباه وموارد قوى المقاومة بغية دفع مسار «صفقة القرن» قدر المستطاع داخل المجال الإقليمي قبل نهاية ولاية ترامب.

تفتقد إدارة ترامب لاستراتيجية ناجزة ومتفق عليها بخصوص الملف الإيراني، وقد عنونت صحيفة «لوس انجلس تايمز» مقالاً في 20 أيار الماضي حول سياسة ترامب الخارجية «هكذا تبدو السياسة الخارجية حين لا يكون لديك استراتيجية». في الملف الإيراني تحديداً ليس هناك اتفاق على الهدف النهائي للانسحاب من الاتفاق النووي والعقوبات، هل المطلوب الوصول لتسوية جديدة أو إخضاع إيران؟ هل المطلوب تسوية في الملف النووي فقط أم أيضاً البرنامج الباليستي ودعم إيران لقوى المقاومة؟ ما هي الخيارات في حال لم تخضع إيران؟ ما هو هامش المخاطرة لدى واشنطن في الاستجابة للردود الإيرانية؟ وقبل كل ذلك هل الملف الإيراني أو الشرق الأوسط ككل هو أولوية أميركية؟ بالتأكيد ليس الأمر كذلك لترامب الذي صرّح في مقابلة مع مجلة «تايم» (20 حزيران 2019) رداً على سؤال حول التصعيد مع إيران بالقول: «أنا أود أن أخرج من الشرق الأوسط، كان ينبغي أن لا نكون أبداً في الشرق الأوسط، وأنا أرغب في الخروج من هناك».

في المقابل، يبدو أن الإيرانيين يعملون وفق استراتيجية متفق عليها قوامها الصمود

(داريو بانيغاس)

والخارجية تجذب التشبيهات كما يجتذب العسل النحل».

خامساً: القوة العسكرية اللامتماثلة

تحتاج إيران بدايةً إلى نوع من القوة العسكرية التي يردع الأميركيين عن شن الحرب، وثم في حال وقعت الحرب أن تكون قادرة على إحباط أهدافها من خلال رفع كلفتها على الأميركيين. يدرك الإيرانيون الفوارق الهائلة في الموارد مع الولايات المتحدة واختبروا خلال حرب الناقلات في الثمانينيات حدود القوة التقليدية بوجه الأميركيين. ولذا تحوّل الإيرانيون نحو أساليب القتال اللامتماثلة ذات الجوهر الدفاعي المبنية على إدراك فارق الموارد وعلى مركزية القتال البحري، وطبيعة ميدان القتال أي مضيق هرمز وسواحل الخليج، والفارق النفسي والروحي والقدرة على احتمال الخسائر. فيما الركن الهجومي في استراتيجية الردع الإيرانية يتكوّن من البرنامج الباليستي (غير قابل للتفاوض) والقوات الحليفة في المنطقة.

مياه الخليج هي الساحة الكبرى لأية حرب إيرانية – أميركية ولذا طوّر الإيرانيون نوعاً من حرب العصابات البحرية قوامها مئات الزوارق السريعة «الانتحارية» وتلك المزودة بصواريخ، والألغام، والغواصات الصغيرة، وصواريخ بر ـ بحر، والطوربيدات، والطائرات المسيرة، وقوات الكومندوس، وكلّها موزعة على شبكة مواقع ونقاط محصنة فوق الأرض وتحتها على طول ساحل الخليج الفارسي بشكل لا مركزي بحيث لكل وحدة قتالية مهام محددة سلفاً وهامش من الابتكار في حال الانفصال عن القيادة المركزية نتيجة الهجمات الأميركية. كلفة كل هذه الاستعدادات الإيرانية ربما لا تعادل كلفة حاملة طائرات واحدة (بلغت كلفة حاملة الطائرات الأحدث جيرالد فورد حوالى 13 مليار دولار) مع كلفة تشغيلها وصيانتها السنوية مع مجموعتها القتالية (يومياً تكلّف 7 ملايين دولار). هكذا لا يعدّ حاسماً مقارنة الموارد العسكرية بين البلدين، بل مجدداً الأهم هو «استراتيجية التحويل» و«سياق» المواجهة.

يضيف الإيرانيون إلى مفهوم الحرب اللامتكافئة عناصر ثقافية وأيديولوجية يجادلون أن العدو يعجز عن معرفتها أو فهمها. فحين يقال الحرب اللامتكافئة فمعنى ذلك، بحسب الإمام الخامنئي، أن أحد الطرفين يتوفر على وسائل وأدوات لا يتوفر عليها الطرف الآخر، وذلك في سياق حديثه عن سيدة ثركماناية حجّت نيابة عنه وهو ما اعتبره من عوامل الانسجام والقوة التي لا يمكن للأميركيين تحليلها. ويرى الإمام الخامنئي أن الجانب الروحي والمعنوي (الثقة بالله والتوكل عليه والاستعداد للتضحية والإيمان بالنصر النهائي) هي من عناصر القوة اللامتكافئة، ففي هذه الحرب «الإرادات هي التي تحارب».

سادساً: العقوبات الاقتصادية

هنا تتجلى الأفضلية الأميركية المستندة إلى سطوة واشنطن على الاقتصاد العالمي من خلال الدولار والمؤسسات الدولية والتفوق في مجالي التكنولوجيا والأسواق المالية. لذلك يصنّف الإيرانيون العقوبات الأميركية على أنها «حرب» (ويؤكد الإمام الخامنئي على أن الحظر الحالي غير مسبوق)، وهذا يعني تلقائياً أن الإيرانيين سيستجيبون بالمقاومة لا بالرضوخ كما يتوقع ترامب. لكن لا شيء يلزم الإيرانيين ممارسة الحرب بذات النمط الأميركي وإن كانوا سيحرصوا على عدم المبارزة لاشتباك مباشر مع الأميركيين ولكن سيخلقون بيئة صراعية مع واشنطن. وما دامت واشنطن تجد في الاقتصاد مجالاً يمنحها الأفضلية، انتقلت إيران إلى مجال آخر يمنحها الأفضلية وهو مضيق هرمز.

السؤال هنا ليس إن كانت العقوبات ستُلحق أذى بإيران وشعبها، بل إن كانت تكاليف هذه العقوبات ستؤدي إلى إخضاع النظام ودفعه نحو تفاوض وفق الشروط الأميركية. ولكي يحصل إلى الحرب، وبالتالي يلزم طهران إبراز ردع هجومي متقدم، ولكن محسوب. لدى الإيرانيين حساسية عالية من التعرض للتهديد نظراً لما عانوه تاريخياً من طموحات الإمبراطوريات والقوى الكبرى، بما في ذلك تدخلات الولايات المتحدة من أيام انقلاب مصدق وصولاً إلى دعم الشاه وبعده حرب صدام وثم التحشيد العسكري المستدام في الخليج. بمعنى آخر تسعى طهران لاستعادة التوازن مع واشنطن ودفعها لخطوات تراجعية وحث القوى الكبرى على تحمّل مسؤولياتها من خلال دفع المواجهة إلى الخط الأخير من حافة الهاوية. ولذا وإن كان صحيحاً أن إسقاط طائرة التجسس الأميركية كان إجراءً دفاعياً كونه حصل داخل المجال الجوي الإيراني، إلا أنه يأتي ضمن مقاربة هجومية بدأت تظهر مؤخراً لدى الجانب الإيراني.

في المقابل تبدو كوابح الحرب في الولايات المتحدة قوية جداً، من ترامب إلى الكونغرس والبنتاغون والرأي العام. حصر ترامب خيار استخدام القوة العسكرية في حالة وحيدة هي منع إيران من حيازة سلاح نووي، فيما رفض القيام بهذا التعهد بخصوص تخزين إيران لليورانيوم واكتفى بالقول إنه خطأ كبير، وكذلك بخصوص حماية ناقلات النفط في مضيق هرمز وبرّر ذلك بأنه مسؤولية الدول المصدرة والمستوردة مثل الصين واليابان من دون أن تدفع شيئاً لأمن المضيق، وليس الولايات المتحدة التي تستقل عن نفط المنطقة. يُلاحظ أن التقويمات الأميركية لسيناريو الحرب مع إيران تسارع لمقارنتها بحرب العراق لتبرير رفض هذا الخيار. وهنا يستخدم الأميركيون ما يُسمى، بحسب هوتون، بـ «قياس التمثيل أو المماثلة»، أي استخدام التشبيهات التاريخية لنقارن موقفاً جديداً بشيء مشابه للماضي لاستنتاج السيناريوهات. وبحسب الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي الأسبق «السياسة

ولا يتحمل مسؤولية الإخلال الأميركي. يضاف إلى ذلك أن السياسة الخارجية الإيرانية تُصنع عادة من خلال التوافق عبر مجلس الأمن القومي حيث للاتجاهات المنضبطة ضد مصالح واشنطن وحلفائها، وعدم الانسحاب من الاتفاق النووي بل تقليص الالتزام ببعض مندرجاته بشكل متدرّج، وعدم التفاوض على البرنامج الباليستي والاستمرار في تعميق الصلات بدول الجوار والقوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة.

ثالثاً: في عملية صناعة القرار

تعاني الولايات المتحدة من معضلتين، الأولى التباينات الحادة بين ترامب الانتهازي وفريقه الإيديولوجي وبينهم وبين الكونغرس المهجوس بمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. وتبرز هذه التباينات بوضوح في الملف الإيراني كالموقف من تغيير النظام في إيران أو المخاطرة العسكرية. والمعضلة الثانية مرتبطة بترامب نفسه الذي يقود السياسة الدولية بالحدس والغريزة والمشاعر ويطلب من فريقه تحويلها لسياسات. فضلاً عن أن ملف إيران ليس من أولويات ترامب، أي ليس هدفاً بذاته بل غاية لاجتذاب دعم اليمين المسيحي واللوبي الإسرائيلي والدعم المالي السعودي.

في الجانب الإيراني، تبدو التباينات في حدّها الأدنى، فإيران في موقف دفاعي بالكامل وتخوض المواجهة على أرضها وفي إقليمها وليس في قارة أخرى أو من ضمن مشروع توسعي، ولذا تبدو المصالح الإيرانية جليّة وواضحة بما يقلّص الخلاف حولها. وثانياً إن موافقة الإمام الخامنئي على منح الرئيس روحاني وما يمثّل فرصة لاختبار الولايات المتحدة ومصداقيتها من خلال الاتفاق النووي 2015 قد قلّص من مساحات التباين حول العلاقة مع الولايات المتحدة. فالإيرانيون بالعموم يدركون أن نظام بلادهم تصرّف بالمرونة الضرورية

> مياه الخليج هي الساحة الكبرى لاية حرب إيرانية – أميركية
>
> إن امتلاك الموارد الاكبر ليس معياراً كافياً لتحديد الاقوى بل القدرة والكفاءة والرغبة في استخدامها

هذا الأمر لا بد من توفر جملة عناصر: (1) استمرار العقوبات لوقت كاف، (2) عجز إيران عن التكيف النسبي اقتصادياً ومالياً ونقدياً (التقشف والإصلاحات والبدائل)، (3) تفكك الوحدة الوطنية والتأييد الشعبي حين تشتد نتائج الحصار (الرأي العام الإيراني في معظمه يجد في ما يجري محاولة لإذلال بلاده بعد التزامها بالاتفاق النووي)، (4) عجز إيران عن موازنة العدوان الاقتصادي بخطوات أمنية وعسكرية وسياسية (تقليص التزاماتها النووية) قادرة على دفع واشنطن نحو خطوات تراجعية.

يسعى الإيرانيون إلى احتواء آثار العقوبات، وهنا يشير الإمام الخامنئي (أيار 2019) إلى الحاجة لعدة إجراءات ضرورية: تقليل تبعية الاقتصاد الإيراني للنفط وزيادة الصادرات غير النفطية، والحد من التدخل المفرط للحكومة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وتخفيف التعقيدات البيروقراطية للاستثمار والأعمال التجارية، وإصلاح النظام المصرفي، وإيجاد فرص للشباب في مجالات الابتكار، ومواجهة الاحتكارات، وتوفير بدائل محلية للتكنولوجيا اللازمة للصناعات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الإستراتيجية ولو كان استيرادها مجدٍ اقتصادياً أكثر كي لا تتعرض إيران للابتزاز، وترشيد الاستهلاك (كما البنزين)، وإزالة العقبات أمام الإنتاج المحلي ولا سيما الزراعة.

لكن لتقدير الأثر المحتمل للعقوبات يمكننا الإحالة إلى دراسة حديثة (آذار 2018) لمارتين سميتز، مدير قسم في مؤسسة التدريب والتعاون التقني في منظمة التجارة العالمية (نشرها قسم الأبحاث الاقتصادية والإحصاء في منظمة التجارة العالمية)، ووجد فيها أنه كلما كان مستوى الطموح والتغيير المطلوب من فرض العقوبات عالياً، كلما أصبح أكثر صعوبة أن تُحقق العقوبات نجاحاً. والأهم وجد سميتز، بالعودة إلى عدة دراسات إحصائية، أن أثر العقوبات يبدأ بالتراجع بشكل حاد بعد السنة الأولى أو الثانية من فرضها بسبب تكيّف الدولة المستهدفة، وتشتمل هذه الملاحظة حالة الحظر على صادرات الطاقة الإيرانية. وهنا يأتي دور الطرف الثالث من خلال الانخراط في أنشطة اقتصادية مع الدولة المستهدفة كأبرز عامل في تقويض العقوبات. ورغم ما تركته العقوبات على إيران منذ 1979 (حرمتها من حوالى 160 مليار دولار من مبيعات النفط لوحدها) من أضرار اقتصادية ومالية هائلة إلا أن آثارها السياسية كانت معاكسة إذ عززت من الوحدة الداخلية للنظام وشحنت الرأي العام الإيراني بالعداء ضد الولايات المتحدة ودفعت إيران نحو الصين وروسيا والأوروبيين. ويختم سميتز بأن «إجراءات العقوبات دائماً لها كلفة ولكن ليس على طرف واحد، فالوئيل الذي يفرضون العقوبات يمكن أن ينتهي بهم الأمر بأن يطلقوا النار على أقدامهم».

خاتمة

إذاً وكما تشير مقاربة «القوة العلائقية» إن امتلاك الموارد الأكبر ليس معياراً كافياً لتحديد الأقوى بل القدرة والكفاءة والرغبة في استخدامها يكون أكثر أهمية. إن «الإرادة» لاستخدام الموارد مهمة جداً إلى المستوى الذي يعتبر فيه جيفري هارت عنصر «الإرادة» أحد موارد القوة. وفي هذا السياق يصف الإمام الخامنئي المواجهة الأميركية – الإيرانية الحالية على أنها صراع إرادات. ما يُقلق الأميركيين من التجربة الإيرانية يتجاوز بروز دولة تُحسب على العالم الثالث تقوم بدور استقلالي وترفض الخضوع، الأخطر أنها تنجح في المواجهة، فليس الأمر مجرد عناد أو موقف عقائدي بل يؤدي إلى تحولات في الواقع، وكل ذلك يجري في لحظة سؤال أميركية حرجة عن موقعها في العالم. فرق كبير بين أن تسدد لكمة للمصارع الخصم في الجولة الأولى وبين أن تسددها في النصف الثاني من المباراة.

* أستاذ جامعي

اليمن

توجيهات سعودية بإحياء «اللجان الشعبية»

الرياض ترث أبو ظبي في الساحل والجنوب

تعمل السعودية على إعادة هيكلة الميليشيات الموالية لـ«التحالف»، وتعزيزها بعناصر إضافيين، عبر معسكرات التجنيد التي يتم تفريخها في الجنوب خصوصاً. خطوات تشي بأن الرياض أخذت على عاتقها مهمة السعي إلى تبديل المعادلات الميدانية، قبيل انعقاد أي مفاوضات تراها المملكة قريبة، في ظلّ الانسحاب الإماراتي من اليمن

صنعاء ــ **رشيد الحداد**

ما إن أعلنت الإمارات خفض مشاركتها العسكرية في تحالف العدوان على اليمن، وسحب جزء من قواتها المنتشرة هناك وإعادة نشر البقية، حتى دشّنت السعودية مرحلة جديدة من التحشيد والتجنيد، ماضيةً على نهج حليفتها في تفريخ المزيد من الميليشيات في المحافظات الجنوبية خصوصاً، تحت ذريعة سدّ فراغ الانسحاب الإماراتي. في هذا الإطار، وبموازاة وصول قوات سعودية وأخرى موالية لنائب الرئيس المنتهية ولايته، الجنرال علي محسن الأحمر، إلى محافظة حضرموت (تحديداً وادي حضرموت) بعد تدريبها في محافظة مأرب، علمت «الأخبار» من مصادر محلية في محافظة أبين أن الرياض وجّهت، أخيراً، بإعادة إحياء «اللجان الشعبية» التي مولّت تشكيلها عام 2012، بدعوى «مكافحة الإرهاب» حينذاك. توجيهٌ جاء، بحسب المصادر، بعدما نجح الشيخ السلفي، صالح المشجري، في حشد أكثر من 15000 مجنّد جديد بدعم سعودي.

وفي التفاصيل، فإن المشجري أسّس الشهر الفائت معسكر «الأماجد» في مديرية لودر في محافظة أبين، وحشد إليه 4000 شاب من أبناء المديرية، ليعقب ذلك مطلع الشهر الجاري افتتاح معسكر تجنيد آخر في منطقة المنيّاسة، الواقعة بين مديريتي مودية ولودر وسط أبين، وحشد قرابة 11000 شاب من أبناء دثينة والوضيع (التي ينحدر منها عبد ربه منصور هادي) إليه. وبحسب المصادر، فإن عملية التجنيد هذه تجري من دون التنسيق مع وزارة الدفاع التابعة لحكومة هادي، وبتوجيهات مباشرة من القيادة السعودية. وعن التوجيه المتعلق بـ«اللجان الشعبية» التي كانت فاعلة ما بين عامَي 2012 و2015، توضح المصادر نفسها أن قائد تلك اللجان هو العميد عبد اللطيف السيد، الذي يقود حالياً ميليشيات «الحزام الأمني» (في أبين) الموالية لأبو ظبي، والتي لا تزال خاضعة للأخيرة، خلافاً لما جرى في الساحل الغربي، حيث سحبت الإمارات معظم قياداتها من هناك، وأبقت على وجود رمزي لها فقط. وعليه، قد تجد الرياض نفسها أمام خيار تكليف قيادة أخرى بإعادة تشكيل «اللجان الشعبية» التي كان قوامها 25 ألف جندي.

وفي أول اعتراض على تلك الخطط، حذّرت «حركة شباب أبين الثورية»، إحدى الحركات المحلية المعارضة لـ«التحالف»، من خطورة الاتجاه السعودي الأخير، الذي يسعى إلى استغلال الأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة في المحافظة، التي تعاني من تدهور الخدمات العامة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. واعتبرت الحركة، في بيان صادر عنها الأسبوع الماضي، حصلت «الأخبار» على نسخة منه، ما يحدث من موجة جديدة من استقطاب للشباب عملية تجريف تستهدف الزجّ بهم في محارق في جبهات الشمال والساحل الغربي. واتهمت المشجري بضمّ العشرات من عناصر «القاعدة» القادمين من محافظة البيضاء وسط البلاد إلى معسكره، ومنح البعض منهم مواقع أساسية في «المنيّاسة»، محذرة من مخاطر التعبئة الطائفية التي يتولّاها دعاة سلفيون داخل معسكرات التجنيد المدعومة سعودياً.

وفي الاتجاه نفسه أيضاً، أمرت قيادة «التحالف» في الرياض بنقل لواء «الكواسر»، الذي يصل عدد أفراده إلى 4000 جندي معظمهم من المحافظات الجنوبية، من نجران في الحدّ الجنوبي للمملكة، إلى أبين، كما وجّهت برفع قوام اللواء إلى 6000 مقاتل، بزيادة 2000 جندي من المتوقع أن يتم استقطابهم من مناطق حدودية بين أبين وشبوة الجنوبيتين.

هذه التوجيهات وازاها تصاعد خروقات اتفاق وقف إطلاق النار في محيط مدينة الحديدة، وفي مديرية الدريهمي، ومنطقة الجاح، في الساحل الغربي، خلال الأيام الماضية، إلى مستوى ينذر بانهيار الهدنة، بعدما غادر رئيس «لجنة تنسيق إعادة الانتشار» المعيّنة بتنفيذ اتفاق الحديدة، الجنرال مايكل لوليسغارد، اليمن، جراء انتهاء فترة عمله أواخر الأسبوع الماضي. وفي منطقة الوازعية غربي تعز، والتي تُعدّ إحدى جبهات الساحل الغربي القريبة من مضيق باب المندب، يُسجَّل تحشيد كبير لميليشيات موالية لـ«التحالف»، بموازاة إعادة تموضع أخرى كانت الإمارات قد أسّستها خلال الأعوام الماضية، وتسلّمت السعودية مهمة الإشراف عليها رسمياً مطلع الشهر الجاري، وفق مصادر عسكرية. وهي عملية (الميليشيات المعنيّة بها «الوية العمالقة» و«المقاومة التهامية» و«الوية حراس الجمهورية» التابعة لنجل شقيق الرئيس السابق طارق محمد عبد الله صالح) لا تقتصر على البرّ، بل تشمل البحر أيضاً، إذ دفعت الإمارات، قبيل إعلانها الانسحاب، بالمئات من عناصر ميليشيات درّبتها حديثاً في إريتريا، وأطلقت عليها «خفر السواحل»، إلى جزيرة ميون الواقعة في باب المندب، لتُوجّه ما اضطر «التحالف» الخميس الماضي إلى تهديدها بفرض عملية التسليم بالقوة. في ضوء كل ما تقدم، حذر «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء، في آخر اجتماعاته الدورية الأسبوع الماضي، من تصعيد عسكري بعدّ له تحالف العدوان على جبهات الحدود والساحل الغربي، مؤكداً أن أي تصعيد من هذا النوع سيواجَه بردّ مؤلم لن يقتصر على الداخل، بل سيطال دول «التحالف»، الذي يبدو أن قائدته، السعودية، تريد استثمار فرصة عسكرية قد تكون الأخيرة لها، قبيل أي مفاوضات يمكن أن تؤدي إلى إحلال السلام، في ظلّ عودة الاهتمام الدولي بالحرب في اليمن، كقضية محورية ضمن سياق التوتر الحاصل في المنطقة.

> **أكد «المجلس السياسي» أن أي تصعيد سيواجه بردّ مؤلم لن يقتصر على الداخل**

هجومان صاروخي ومسيّر على نجران

أعلنت القوة الصاروخية في الجيش اليمني واللجان الشعبية، أمس، استهداف مقر قيادة «التحالف» في نجران (جنوب السعودية) بصاروخ بالیستي قصير المدى. وقال المتحدث باسم القوات المسلحة، يحيى سريع، إن «الصاروخ أصاب هدفه بدقة عالية... وتم تدمير مركز العمليات، وسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بينهم قادة». وأشار سريع إلى أن استهداف هذا المقرّ «جاء بعد عملية استخبارية دقيقة، حيث كانت تدار معارك الحدود من تلك الغرف». وقال: «نؤكد اليوم لقوى العدوان أن اليد الطولى للقوات المسلحة اليمنية التي ستلاحقهم أينما كانوا، وأن بنك أهدافنا يتوسع يوماً بعد يوم». وسبق ذلك بساعات تنفيذ سلاح الجو المسيّر عمليات واسعة بطائرات «قاصف 2K» على أهداف عسكرية وحيوية في مطار نجران. وأوضح سريع أن «العملية الأولى استهدفت غرف التحكم والسيطرة لطائرات بلا طيار في المطار»، مضيفاً أن «العملية الثانية استهدفت مرابض الطائرات بلا طيار ومواقع عسكرية أخرى»، مؤكداً أن «العمليات حققت أهدافها بدقة، وأدت إلى تعطيل الملاحة الجوية في المطار».

(الأخبار)

أطفال يحاولون اصطياد الجراد في العاصمة صنعاء، أمس (أ ف ب)

تقرير

تأجيل محاكمة العودة ثلاثة أشهر

أعلن عبد الله العودة، نجل الداعية السعودي البارز سلمان العودة، المعتقل منذ أيلول/ سبتمبر 2017، أمس، تأجيل محاكمة والده، الذي يواجه عقوبة الإعدام، حتى الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل. وأفاد «حساب معتقلي الرأي»، من جهته، بأنه تم إبلاغ العودة بالتأجيل قبل وقت قصير من موعد بدء الجلسة التي كانت مقرّرة صباح أمس، ومن دون إبداء الأسباب، مع استمرار التحفّظ عليه في العزل الانفرادي. والعودة هو واحد من بين عشرات رجال الدين والناشطين والمفكرين الذين تم اعتقالهم عقب تولّي ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، منصبه قبل حوالى عامين. وطالب النائب العام السعودي، في جلسة محاكمة سرية انعقدت في أيار/ مايو الماضي، بتطبيق أقصى عقوبة بحق العودة (62 عاماً)، وهي الإعدام، بتهم من بينها «نشر الفتنة والتحريض على الحاكم». وانتقدت «منظمة العفو الدولية»، يوم الجمعة الفائت، تلك المحاكمة، واصفة إياها بأنها «صورية»، داعية السلطات السعودية إلى إطلاق سراح العودة وإسقاط كل الاتهامات المُوجّهة ضده. وقالت مديرة البحوث للشرق الأوسط في المنظمة، لين معلوف، في بيان، إن العودة «مرّ بمحنة مروّعة، بما في ذلك الاحتجاز لفترة طويلة قبل المحاكمة، والحبس الانفرادي لأشهر، وغيره من صنوف سوء المعاملة، وكلها انتهاكات صارخة لحقه في محاكمة عادلة». وجاء اعتقال الداعية السعودي ضمن حملة واسعة استهدفت، خصوصاً، رموز «تيار الصحوة» في البلاد ووجوهه.

(الأخبار)

البحرين

تفاصيل الساعات الأخيرة لأحمد الملالي وعلي العرب

أسمان جديدان أضيفا إلى قائمة الإعدامات التي تنفذها السلطات البحرينية منذ سنوات. أحمد الملالي وعلي العرب شابان أخذان قضيا تحت سوط القمع المسلّط على البحرينيين، عقاباً على مطالبتهم بالحرية والعدالة. معادلةٌ مظلومية تجلّيها بوضوح حوارات الوداع بين المعدمين وأهاليهما، وقفف ما نقلها الأخيرون

لم تكتفِ السلطات البحرينية بإعدام الشابّين أحمد الملالي وعلي العرب، بل ألحقت بهما شهيداً ثالثاً بقمعها التظاهرات الغاضبة التي خرجت في البلاد عقب انتشار نبأ الإعدام. إنه الشاب محمد إبراهيم المقداد، شقيق المعتقل السياسي حسين إبراهيم المقداد. كان محمد من ضمن المحتجّين الذي انطلقوا مساء السبت في شوارع منطقة البلاد القديم، تنديداً بإعدام الملالي والعرب، لتُلاقيهم قوات النظام بالغازات السامة والقنابل المسيلة للدموع، ما أدى إلى إصابة الشاب بحالة اختناق، على رغم أنه كان يحاول الابتعاد قدر الإمكان عن موقع تركّز الغازات، بحسب ما أفاد به شهود عيان. وبعدما تأخر وصول الإسعاف جراء محاصرة الأمن للمنطقة، نُقل محمد بسيارة خاصة إلى مستشفى السلمانية، حيث فارق الحياة، في وقت ادعت فيه وزارة الداخلية أن «الوفاة طبيعية وأسبابها مرضية... وليس هناك أي شبهة جنائية».

جاء مصرع المقداد في وقت يعمّ فيه الغضب أرجاء البحرين على خلفية إعدام الملالي والعرب، على رغم كل النداءات التي طالبت السلطات بالامتناع عن ذلك. وكان صدر الحكم بحقهما العام الماضي، خلال محاكمة مع 56 شخصاً آخر أدينوا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن في «جرائم إرهابية». ويتهم النظام الشابّين المعدمين صباح السبت بقتل ضابط شرطة (هشام الحمادي) بسلاح ناري عام 2017، وهو ما تؤكد منظمات حقوقية أن الاعتراف به لم يُنتزع إلا تحت التعذيب، إذ أفادت ثلاث منظمات حقوقية، هي «سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان» و«منتدى البحرين لحقوق الإنسان» و«معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان»، بأن الملالي والعرب تعرّضا لتعذيب شديد، وتلقّيا تهديدات بتصفية أقاربهما، في حال لم يوقّعا على الاعترافات المنتزَعة منهما. كذلك، ذكرت «منظمة العفو الدولية» أن الشابّين تعرّضا «أثناء الاحتجاز للتعذيب على أيدي ضباط الأمن بما فيه الصدمات الكهربائية والضرب»، فيما «تم انتزاع أظافر علي العرب»، الذي كانت كلماته الأخيرة بحسب ما نقلت عنه والدته: «لم أقتل هشام حمادي أبداً، وأنا راض بقضاء الله». ما يزيد على عامين قُضاها العرب في المعتقل، ليبلغ عمره قبيل أشهر قليلة من إعدامه 25 عاماً، وفق ما أفادت به والدته، التي روت تفاصيل اللقاء الأخير بينها وبين نجلها على بعد ساعات فقط من تنفيذ الحكم بحقه، فقالت: «كان سعيداً بأنه يحتضننا من دون حاجز زجاجي بعد كل هذه الفترة الطويلة من الفراق... وضع عينيه في عينيّ وقالي لي بهدوء شديد: أمي لا تجزعي، الشهادة أمنيتي وقد تحققت». بدوره، ذكر شقيقه أنه سأل علي عن حقيقة ما اتُّهم به، «فردّ عليّ: أبداً ليست لي علاقة بمقتله (يقصد هشام الحمادي)، أنا لا أعرفه ولا أعرف حتى موقع الحادثة».

أما أحمد الملالي فلم يتجاوز عمره لدى إعدامه 24 عاماً، بعدما قضى قرابة عامين في السجن منذ تم اعتقاله. هكذا، «لم يهنأ بحياة، ولم يستطع الدراسة والعمل»، يقول والده عيسى الملالي، لافتاً إلى أن ابنه عاش مطارَداً منذ العام 2011 حتى العام 2017، تاريخ اعتقاله. كان أحمد يحاول الفرار إلى خارج البلاد عبر البحر طلباً للنجاة، لكن قوات النظام داهمت القارب الذي حمله وتمكنت من اعتقاله. «كنت أحتمي بحافة القارب وكان الرصاص يتطاير، حينها قلت لنفسي يا ليت واحدة من هذه الرصاصات تصيبني لأستشهد الآن، لكن الرصاصة أصابت يدي في الرسغ، لقد تمنّيت الشهادة بطريقة أخرى، لكنها أتت في النهاية، وهذا هو الأهم»، يقول أحمد مستذكراً تفاصيل الحادثة في اللقاء الأخير الذي جمعه بأهله. لُقّاءً لم يتمّ إلا بعد إجراءات مشدّدة «وصلت حدّ تجريد النساء من الحجاب، وتفتيش ربطات شعورهنّ»، بينما انتهى بعبارات: «ودّع ابنك، بقي وقت قليل. الزيارة ستنتهي»، يتذكّر عيسى الملالي، مضيفاً أن «أحمد كان هو من يصبّرنا خلال الزيارة»، خاتماً حديثه بالتأكيد أن «ولدي بريء»، والدعوة بالانتقام من «أي شخص ظلمه».

> **جمعية «الوفاق»: هذا الإرهاب لن يزيد شعب البحرين إلا إصراراً وعزماً وصبراً**

هو «واحد من أحلك أيام البحرين» كما وصفه «معهد البحرين للحقوق والديمقراطية»، لافتاً إلى أن «الحكومة البحرينية خطّطت لهذا بإتقان، واختارت توقيت الإعدامات ليتزامن مع عطلات المجالس التشريعية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، حتى تتجنب الأنظار الدولية»، فيما رأت «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية»، كبرى الجمعيات المعارضة المنحلّة، في عملية الإعدام دليلاً على تورّط السلطات في التنسيق مع تنظيم «القاعدة» لتنفيذ اغتيالات في صفوف المعارضة، الأمر الذي «انعكس بشكل واضح وجليّ على سلوك النظام وتصرّفاته المجنونة، منذ أن غرضت شهادات مصوّرة لأعضاء في تنظيم القاعدة وتنظيم إرهابي آخر أقرّوا فيها بذلك»، في إشارة إلى تحقيق «اللاعبون بالنار» الذي عرضته قناة «الجزيرة» القطرية أخيراً. وأكدت «الوفاق» أن «هذا الإرهاب لن يزيد شعب البحرين إلا إصراراً وعزماً وصبراً»، وأن «كل المحاولات منذ ثماني سنوات فشلت في إسكات صوت الشعب».

(الأخبار)

السودان

قبل يومين من موعد استئناف المفاوضات، نشرت قوى «الحرية والتغيير» نص الوثيقة الدستورية التي يُنتظر التفاوض في شأنها مع العسكر يوم الثلاثاء، بعدما اتفقت على بنودها مجتمعة، لإطلاع الشعب عليها وإفساح المجال أمامه لإبداء رأيه فيها

«الحرية والتغيير» تنشر الوثيقة الدستورية
تأجيل المفاوضات إلى الغد

بعد تأجيل مرتين للمفاوضات بين المجلس العسكري وقوى «إعلان الحرية والتغيير» حول الوثيقة الدستورية، حُدّد يوم غد الثلاثاء (الساعة الحادية عشرة صباحاً في فندق كورنثيا الخرطوم) موعداً للمرسوم، بحسب ما أعلنت الوساطة الأفريقية، بعدما أجّلت اللجنة الفنية المشتركة لقاءاتها من السبت إلى الأحد. وكما وعدت قوى «الحرية والتغيير»، نشرت، أمس، عبر حساب القيادي محمد ضياء الدين في «فايسبوك»، الوثيقة الدستورية قبل التفاوض مع «العسكري»، بهدف «إطلاع الشعب عليها وإبداء الرأي حولها»، بالتزامن مع اجتماع عقده التحالف لمناقشتها. وحدّدت الوثيقة المنشورة اختصاصات وصلاحيات هياكل السلطة الثلاثة: السيادية والتنفيذية والتشريعية. كما حددت مهام الفترة الانتقالية بـ«تحقيق السلام» وإنهاء الحرب، و«إلغاء القوانين والنصوص المقيّدة للحريات»، و«محاسبة منسوبي النظام البائد» عن كل الجرائم منذ عام 1989، و«معالجة الأزمة الاقتصادية»، و«الإصلاح القانوني»، و«تسوية أوضاع المفصولين تعسفياً من الخدمة المدنية أو العسكرية»، و«تعزيز حقوق النساء» و«دور الشباب»، و«إنشاء الآليات للإعداد لوضع دستور دائم»، و«عقد المؤتمر الدستوري»، و«وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة»، و«وضع سياسة خارجية مستقلة».

> **أبقت الوثيقة على اتفاق تمثيل «الحرية والتغيير» بـ67 في المئة في «التشريعي»**

الوثيقة أبقت على الاتفاق السابق في شأن «المجلس السيادي»، والذي ينصّ على أن «يُشكل من أحد عشر عضواً، خمسة مدنيين تختارهم قوى الحرية والتغيير، وخمسة يختارهم المجلس العسكري»، و«يكون العضو الحادي عشر مدنياً يتم اختياره» بين الطرفين، وأن يرأس المجلس في الواحد والعشرين شهراً الأولى من الفترة الانتقالية (تبدأ في نيسان/أبريل 2021) «من يختاره الأعضاء العسكريون»، ويرأسه في الثمانية عشر شهراً المتبقية «عضو مدني يختاره الأعضاء المدنيون». أما اختصاصات «السيادي»، فحدّدتها الوثيقة بـ«تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي تختاره قوى الحرية والتغيير»، و«اعتماد أعضاء مجلس الوزراء الذين يعينهم رئيس المجلس من قائمة مرشحي التحالف، و«اعتماد حكام الأقاليم أو ولاة الولايات»، و«اعتماد تشكيل مجلس القضاء» ورئيسه و«قضاة المحكمة العليا» و«رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية» و«النائب العام». وله «اعتماد سفراء السودان في الخارج»، و«إعلان الحرب» و«إعلان حالة الطوارئ»، و«التوقيع على القوانين المجازة من المجلس التشريعي».

لم تعترف لجنة «العسكري» سوى بمقتل 87 شخصاً في جريمة فض الاعتصام (أ ف ب)

واللافت أن من مهام «السيادي»، بحسب الوثيقة، تشكيل «لجنة شفاف ودقيق بدعم أفريقي... في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو (حزيران) 2019 وغيرها من الأحداث... على أن تُشكل اللجنة خلال شهر من تاريخ اعتماد تعيين رئيس الوزراء»، ما يعني أن نتائج التحقيق المعلنة أول من أمس، والتي رفضتها قوى «الحرية والتغيير»، تُعدّ مستبقة لتشكيل الحكومة، صاحبة الاختصاص في تشكيل اللجنة. وفضلاً عن ذلك، قدمت التحقيقات في جريمة فضّ الاعتصام سبعة ضباط «كبش فداء» لقوات «الدعم السريع» التي يرأسها نائب رئيس «العسكري»، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، وصوّرتهم على أنهم تورطوا في الجريمة من دون تعليمات من المجلس، كما أنها لم تعترف سوى بمقتل 87 شخصاً وإصابة 168.

في شأن الحكومة، نصّت الوثيقة على أن تتكون من «عدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية»، يعيّنهم رئيس مجلس الوزراء من قوائم «الحرية والتغيير» ويعتمدهم «السيادي»، على أن تختار «الحرية والتغيير» رئيس مجلس الوزراء. ومن اختصاصاته: «تنفيذ مهام الفترة الانتقالية وفق برنامج إعلان الحرية والتغيير»، و«العمل على إيقاف الحروب والنزاعات»، و«تعيين وإعفاء قادة الخدمة المدنية»، و«الإشراف على إنفاذ القوانين».

وبخلاف الوثائق السابقة المنشورة، حددت الوثيقة الأخيرة صلاحيات «المجلس التشريعي»، وأبقت على الاتفاق السابق بأن «يتكون بنسبة 67 بالمئة ممّن تختارهم قوى إعلان الحرية والتغيير، ونسبة 33 بالمئة للقوى الأخرى غير الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، والتي يتم تسميتها وتحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور» بين التحالف المعارض و«السيادي». وأكدت أنه «سلطة تشريعية مستقلة لا يجوز حلها ولا تتجاوز عضويته الثلاثمائة عضواً»، على أن «يراعى تمثيل كافة القوى المشاركة في التغيير، ولا تقل نسبة تمثيل النساء عن أربعين بالمئة». كما نصت على أن يشكّل «التشريعي» في «فترة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الوثيقة». ومن اختصاصات المجلس: «سن القوانين والتشريعات»، و«مراقبة أداء مجلس الوزراء ومساءلته»، و«إجازة الموازنة العامة»، و«المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات»، وترشيح رئيس لمجلس الوزراء «في حالة سحب الثقة من المجلس». وإلى حين تشكيل «التشريعي»، نصت الوثيقة على أن «تؤول سلطات المجلس، فيما عدا سلطة سحب الثقة من مجلس الوزراء، إلى أعضاء مجلسي السيادة والوزراء، يمارسونها في اجتماع مشترك».

وتطرقت الوثيقة إلى اختصاصات أجهزة القضاء القومي، وهي «مجلس القضاء العالي» و«المحكمة الدستورية» و«النيابة العامة والمراجع العام»، كما حددت صلاحيات واختصاصات الأجهزة النظامية، وهي: «القوات المسلحة» و«قوات الشرطة» و«جهاز الأمن والمخابرات الوطني».

(الأخبار)

ليبيا

رقعة المعارك تتّسع جواً: استهداف «كلية مصراتة» مقابل «الجفرة»

في إطار حربه لقطع خطوط الإمداد، بدأت المعارك خلال اليومين الماضيين تخرج عن دائرة العاصمة إلى وسط ليبيا، حيث قاعدة «الجفرة» التي استهدفتها قوات «الوفاق» بسلاح الجو. وإلى غرب ليبيا، حيث الكلية الجوية في مصراتة، التي استهدفتها قوات خليفة حفتر بطائرة من دون طيار، في حين طال التصعيد المتبادل مشفى ميدانياً

طرابلس ـ **محمود محمد**

شنّت قوات المشير خليفة حفتر هجوماً على قوات حكومة «الوفاق» من محور طريق مطار طرابلس، أدى إلى مقتل آمر كتيبة العاديات السلفية الجهادية المتشددة، أبو بكر مسعود الزنتاني، الذي كان يحارب في سوريا واليمن قبل قدومه إلى ليبيا للمشاركة في الهجوم على العاصمة. وتواصل القصف الجوي المتبادل بين الطرفين باستهداف طائرة من دون طيار الكلية الجوية في مصراتة بسبعة صواريخ، رداً على استهداف سلاح الجو التابع لـ«الوفاق» مخازن للذخيرة والأسلحة وطائرة نقل عسكرية من طراز «إليوشن إي ال-76» في قاعدة «الجفرة» العسكرية وسط ليبيا، الخاضعة لسيطرة حفتر.

ووسط التصعيد المتبادل، استهدفت قوات حفتر المستشفى الميداني في منطقة طريق المطار في طرابلس أمس، ما اعتبره المجلس الرئاسي في حكومة «الوفاق» استهدافاً «ممنهجاً»، و«من جرائم الحرب»، مؤكداً «توثيق الجهات المختصة في الحكومة هذه الجرائم لتقديمها إلى القضاء»، وداعياً «المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته». وأفاد المتحدث باسم شؤون الجرحى في وزارة الصحة، مالك مرسيط، لـ«الأخبار»، بأن القصف الجوي الذي استهدف المستشفى «نتج منه مقتل خمسة مدنيين ومسعفَين اثنين، وجرح ثمانية من الطواقم الطبية»، مشيراً إلى أنها «المرة الثانية عشرة التي يُستهدف فيها الطب الميداني، سواء سيارات الإسعاف أم المستشفيات الميدانية أم المراكز الطبية، منذ بداية الحرب على طرابلس مطلع أبريل (نيسان) الماضي». وطالب مرسيط «الأطراف على الأرض بحماية سيارات الإسعاف والمراكز الميدانية الطبية، وتحييدها عن الصراع»، مشيراً إلى أن «مركز الطب الإنساني ما زال يلتزم بعمله الحيادي، وتقديم خدماته إلى جميع ضحايا الاشتباكات جنوب طرابلس».

وفي شأن النتائج الميدانية، ذكر المتحدث باسم «الكتيبة 166» التابعة لقوات «الوفاق»، خالد أبو جازية، أنه تمت «استعادة معسكر النقلية، وصدّ هجوم قوات حفتر على محاور متعددة جنوب طرابلس»، نافياً انسحاب كتيبته العسكرية من جنوب العاصمة، بعدما تناقلت وسائل إعلام وصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي خبراً عن اعتزامها شنّ هجمات برية على قاعدة «الجفرة» العسكرية وسط ليبيا. وأضاف في حديث إلى «الأخبار»: «ما زلنا ملتزمين في مواقعنا جنوب طرابلس لرد العدوان على العاصمة، وتنفيذ جميع الأوامر العسكرية التي تصل من قيادات الجيش الليبي في حكومة الوفاق الوطني». وفي شأن مدينة القره بولي الساحلية التي دخلها مسلحو حفتر، قال أبو جازية إن «عملية سيطرة حفتر على المدينة باءت بالفشل، بعد استعادتها وتأمينها من قبل قوات حكومة الوفاق، وطرد مسلحي حفتر خارج المدينة».

> **خروج قاعدة «الجفرة» عن الخدمة سيقطع الدعم والتمويل عن قوات حفتر**

في المقابل، وصف عضو مجلس النواب المنعقد شرق البلاد، علي السعيدي، العمليات العسكرية الأخيرة بأنها «دقيقة، ومصحوبة بهجمات برية تكاد تصل إلى المرحلة الأخيرة لإنهاء العمليات الحربية واقتحام العاصمة طرابلس». وقال النائب المقرّب من حفتر، في حديث إلى «الأخبار»، إن سلاح الجو التابع لقوات الأخير «لا ينوي تدمير المقدرات العسكرية والمرافق الحيوية للشعب الليبي باستهداف الكلية الجوية في مصراتة ومطار معيتيقة الدولي»، لكنه أشار إلى أن «العديد من المرافق الحيوية تستخدمها قوات حكومة الوفاق، ما يجعلها هدفاً مشروعاً» بحسب قوله. ولفت السعيدي إلى أن كلمة الجنرال حفتر الأخيرة «حملت رسائل واضحة تبشر بالنصر القريب واستمرار الدعم لإكمال مرحلة دخول طرابلس والسيطرة عليها، تنفيذاً للهدف الأساسي، وهو حماية الوطن والمواطن ورعاية ممتلكات الدولة الليبية».

من جهته، رأى الكاتب الصحافي، عبد الله الكبير، أن «قصف قاعدتي الجفرة والكلية الجوية في مصراتة يشير إلى اتساع رقعة الحرب ووصولها إلى مدن أخرى». وأضاف، في حديث إلى «الأخبار»، أن «قصف قاعدة الجفرة تطور كبير في مسار الحرب، لأن هذه القاعدة العسكرية أساسية في خطوط إمداد قوات حفتر، ومنها ينطلق المقاتلون والأسلحة والذخائر والطائرات المسيرة لقصف مواقع قوات حكومة الوفاق». وتابع أن «خروج قاعدة الجفرة عن الخدمة بعد الغارات الجوية سيقطع الدعم والتمويل عن قوات حفتر في محيط طرابلس، ما يعجّل بانهيار قواته».

(الأخبار)

سوريا

طاول القصف الجوي كلّاً من خان شيخون واريحا ومعرة النعمان (أ ف ب)

تصعيد في «جيب إدلب» يستبق «أستانا»

قبل أيام فقط على موعد الجولة الجديدة من محادثات «أستانا»، والتي تستضيفها العاصمة الكازاخية في 1 و2 آب المقبل، يتعاظم التصعيد في «جيب إدلب»، من دون فتح جبهات برية واسعة حتى الآن. عشرات القذائف والغارات الجوية سُجّلت خلال اليومين الماضيين، واشتباكات متفرقة على أطراف ريفي إدلب واللاذقية، بلا أي تغيير في خريطة السيطرة على الأرض، ومن دون خروج تصريحات لافتة من الجانبين الروسي والتركي، الضامنين لاتفاق التهدئة المفترض. التعزيزات التي شهدتها جبهات ريفي حماة واللاذقية من جانب الجيش السوري، الأسبوع الماضي، واجتماعات المسؤولين العسكريين عن هذا القطاع، شكّلت ملامح لاحتمال إطلاق عملية عسكرية جديدة، لكن التصعيد اقتصر على الاستهدافات الجوية والمدفعية. اللافت في اليومين الماضيين كان كثافة نشاط سلاحَي الجو السوري والروسي في أجواء «جيب إدلب»، إذ استُهدفت مناطق عديدة هناك بسلسلة واسعة من الغارات، وكان لبلدات خان شيخون ومعرة النعمان واريحا النصيب الأكبر من القصف الجوي، الذي تسبب في وقوع ضحايا من ساكني تلك البلدات.

قراءات الجانب المعارض لتكثيف القصف الجوي تباينت، بين اعتباره «ضغطاً على الفصائل» لدفعهم نحو تنفيذ بنود «اتفاق سوتشي»، وبين تصنيفه «ضغطاً على الجانب التركي لإمرار بند فتح الطرق الدولية داخل جيب إدلب»، بحجّة أن البلدات المستهدفة تُجاور طريق حماة ـ حلب، مثلاً. وفي المقابل، تتحدث الأوساط الحكومية عن أن التحرك يؤكد أن هدف تحرير كامل المناطق السورية لا يزال حاضراً بمعزل عن سياق تنفيذ الاتفاقات. كذلك، ترى مصادر سياسية تتابع ملف محادثات «أستانا» أن ما يجري على الأرض يستبق جولة التفاوض المرتقبة، ويتوازى مع الضغوط السياسية على الجانب المعارض لعدم الحضور، مضيفة أن اشتراط وقف إطلاق النار لحضور «وفد المعارضة المسلحة» في أستانا هو تفصيل قد يتحقق بشكل روتيني قبيل انعقاد الجولة وعبر القنوات الروسية ـ التركية، من دون أن يعني ذلك غياب القصف المدفعي والجوي بشكل كامل، وعن مناطق محددة. وتشير أوساط معارضة إلى أن قرار «هيئة التفاوض» مقاطعة «العملية السياسية» ربطاً بما يجري في إدلب هو جزء من مظاهر هذا الضغط، ومحاولة للتأثير على نتائج الاجتماع المرتقبة.

المعلومات الميدانية لا تشي بوجود خطط لإطلاق عمليات برية واسعة قبيل جولة الاجتماعات المقبلة، ولكنها تؤكد أن الجيش سيستهدف مسبقاً أي تحرك عسكري من الجانب المقابل، يصنّفه إعداداً لإطلاق عمليات على مواقعه، وهو ما حدث بكثافة خلال الأسبوع الأخير، إذ تم استهداف عدة أرتال كانت تحركها الفصائل باتجاه نقاط قريبة من خطوط التماس.

وسط هذه التطورات الميدانية، يشي الصمت الروسي والتركي بوجود تفاهم على ضرورة عدم التشويش على «أستانا»، خاصة أن هذه الجولة تحمل في ملفاتها صيغة توافقية لتشكيلة «اللجنة الدستورية». ومن غير المعروف إلى الآن ما تأثير غياب المبعوث الأممي، غير بيدرسن، عن الجولة المرتقبة، بحكم إصابته الناجمة عن حادث سير، ولا خطط الأمم المتحدة في شأن من سينوب عنه في هذا الاجتماع المهم. وقد يتم تأجيل الإعلان عن «اللجنة» إلى ما بعد اجتماعات «أستانا»، بحيث يبقى المجال مفتوحاً لتبني «الخطوة الجديدة» في القمة الثلاثية المرتقبة في آب، بين رؤساء روسيا وتركيا وإيران.

(الأخبار)

ما قل ودل

«داعش» يتبنّى «انتحاري» مليحة العطش

تبنّى تنظيم «داعش» هجوما انتحاريا استهدف عددا من عناصر الجيش السوري أول من أمس في ريف درعا الشرقي. ووقع التفجير قرب بلدة مليحة العطش غربي بصر الحرير، فيما كانت وحدة من الجيش تداهم أحد المواقع لتفتيشه بحثاً عن مطلوبين وأسلحة، حيث فجّر الانتحاري نفسه، ما أدى إلى جرح عدد من العسكريين. تم نقلهم إلى مستشفى الصنمين. وأمس، انفجرت عبوة ناسفة خلال عمليات تمشيط تقوم بها وحدات الجيش في ريف السويداء الشرقي، ما تسبب في استشهاد 5 عسكريين وجرح اثنين آخرين. وتقوم وحدات الجيش بعمليات تمشيط في بادية السويداء منذ أيام، والتي يشتبه في وجود نشاط لـ«داعش» فيها. وشملت العمليات مناطق أرض الكراع ومغر ملحة وتل سنيم والديانة وبئر النعامة.

(الأخبار)

قضية

التصعيد النووي الإيراني: لتكرار تجربة «رابح ـ رابح»

لا يمكن الجزم بإمكانية بقاء المنطقة في حالة اللاسلم واللاحرب. لكن الأحداث التي شهدتها أجواء الخليج ومياهه، في الأسابيع الماضية، أثبتت بلا مواربة حرص الطرفين، طهران وواشنطن، على عدم الانزلاق المتهوّر نحو الحرب، وهو ما يطرح السؤال عن «البديل»، أي التفاوض الذي توّجله إيران لمجموعة أسباب بدأت تتضح أكثر فأكثر، مع ارتفاع التصعيد الإيراني نووياً

خروج طهران التدريجي من الاتفاق النووي سيخلف مساحة تُتيح مفاوضات جماعية

الموقف الإيراني يكرّر مسار التحدي في الفترة التي سبقت الاتفاق

خطوات طهران ستسهم في جعل البرنامج النووي الإيراني محوراً للنقاش الدولي بدلاً من البرنامج الصاروخي (أ ف ب)

زكريا أبو سليسك

على رغم دخول الدعوة الأميركية لإيران إلى الجلوس على طاولة المفاوضات عامها الثاني، لا تزال الأخيرة متشبّثة بقرارها القاضي بعدم الجلوس مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى تلك المائدة، قبل أن تُلبّي الإدارة الأميركية مطالب طهران المُختصرة بعودة واشنطن إلى الاتفاق النووي، مع رفع كامل للعقوبات الأميركية المفروضة خلال العام المنصرم.

عدم تحقق هذه الشروط الإيرانية، قبل جلوس الطرفين إلى الطاولة، سيجعل منها «طاولة للاستسلام»، بحسب تعبير الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي أكد أخيراً أن «بلاده لن تجلس إلى طاولة كهذه بذريعة التفاوض لحل المشاكل».

الموقف الإيراني لم يكتفِ بعرض شروطه للتفاوض فحسب، بل قابل عقوبات واشنطن، المترافقة مع دعواتها إلى التفاوض، بتحلّل تدريجي من الالتزامات المطلوبة منه في الاتفاق النووي، مكرّراً بذلك مسار التحدي الذي دأبت طهران على الولوج فيه بعد كل محطة يتراجع فيها الغرب عن الوفاء بتعهّداته. هذا ما حدث في الفترة التي سبقت الاتفاق النووي، عندما تخلّفت الترويكا الأوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) عن تقديم حزمة المحفزات النووية لطهران، بموجب اتفاقية باريس التي أوقفت على إثرها إيران محاولاتها تخصيب اليورانيوم، وهو ما دفع بالإيرانيين حينها إلى فضّ الأختام عن معدّاتهم النووية في أصفهان، ليكشفوا بعد أقل من عام عن نجاحهم في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3,5%، معلنين بذلك الانضمام إلى النادي النووي، والبلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية.

مسار المواجهة الذي كانت تقابل به إيران آنذاك حزم العقوبات المفروضة عليها من أميركا وأوروبا تارة، ومن مجلس الأمن الدولي تارة أخرى، لم يتوقف عند هذا الحد. وقتها، أفصحت طهران عن تمكنها من تخصيب اليورانيوم بنسبة 20%، وهذا ما عُدّ في حينه خطوة كبيرة، لأنه سيفتح المجال بسهولة أمام الجمهورية الإسلامية لكي تُخصب اليورانيوم بدرجة الـ90% اللازمة لصناعة السلاح النووي. تطور نووي انعكس بدوره على المفاوضات الجارية بين إيران ومجموعة «5+1»؛ إذ استطاعت طهران من خلاله تحويل النقاش من أحقية إيران في تخصيب اليورانيوم إلى التفاوض على إيقاف التخصيب بدرجة 20%، والذي تحقق عملياً في الاتفاق النووي عندما تنازلت طهران عن هذه النسبة من التخصيب، من دون أن تتنازل عن التخصيب بمستوى 3,5%، في مقابل الحصول على الامتياز القاضي برفع العقوبات الأحادية والدولية عنها. لكن عودة العقوبات الأميركية بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق، إلى جانب عجز الأطراف الدوليين الآخرين ـ جراء تلك العقوبات ـ عن الوفاء بالتزاماتهم، جعلا طهران هي الأخرى تتحلل تدريجياً من التزاماتها النووية، لتختار طريق التصعيد بعد مسار طويل من «الصبر الاستراتيجي»، في خطوة عُدّت في نظر مراقبين محاولة إيرانية لتعزيز الأوراق التفاوضية قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات. فالذهاب إلى التفاوض مع مسؤولي هذه الإدارة في ظلّ بقاء الالتزامات النووية الإيرانية على حالها، سيفتح المجال أمام واشنطن لمقايضة طهران على المكاسب التي حصلت عليها الأخيرة في الاتفاق النووي، كما لن يضمن لإيران بقاء المباحثات محصورة في الإطار النووي فقط.

وعليه، فإن خطوات طهران على الصعيد النووي ستسهم في جعل البرنامج النووي الإيراني محوراً للنقاش الدولي بدلاً من البرنامج الصاروخي. كذلك، فإن خروجها التدريجي من الاتفاق سيخلق مساحة تُتيح لها الجلوس إلى طاولة مفاوضات جماعية يكون هامش المناورة الإيراني فيها كبيراً، مقارنة بهامش المناورة المتاح في حالة المفاوضات الثنائية مع واشنطن، خصوصاً أن مائدة مفاوضات جماعية ستضمّ على الأقلّ طرفين دوليين (الصين وروسيا) يُبديان تفهّماً أكبر لمصالح إيران، عدا عن كونهما يواجهان ضغطاً أميركياً مشابهاً للضغط الممارس عليها.

في هذا السياق، يُوضح مدير «برنامج الدراسات العالمية» في مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية الإيرانية، دياكو حسيني، المخاطر المترتبة على القبول بالتفاوض في ظلّ العقوبات الأميركية، فيقول إن «الجلوس للتفاوض مع الإدارة الأميركية وسط إصرارها على الإبقاء على العقوبات، سيضفي صفة رسمية على انهيار الاتفاق النووي». ويستطرد في مقاله في صحيفة «إيران» الحكومية، متوقعاً أن «يُصبح في حينها إلغاء العقوبات موضوعاً للتفاوض، في مقابل أخذ امتيازات أكثر من إيران»، واتفاق كهذا لو تم، برأي حسيني، فسيكون «أكثر اتفاق كارثي ممكن في تاريخ البلاد أخيراً».

حذّر عراقجي من وضع «عقبات أمام سبل تصدير إيران لنفطها» (أ ف ب)

أزمة الناقلات تخيّم على اجتماع فيينا

على وقع الأزمة مع بريطانيا، اجتمع أطراف الاتفاق النووي (إيران والصين وروسيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي) في فيينا، على مستوى المديرين السياسيين لا وزراء الخارجية. وهو اجتماع كانت تقرّر قبل شهر في اللقاء الروتيني المماثل، ولئن لم يخرج أمس بنتائج كبيرة، فإن الأجواء لم تخلُ من «إيجابية» عبّر عنها ممثلو الدول الموقعة على الاتفاق، على رغم «توترات» أشار إلى وجودها رئيس الوفد الصيني. على خط طهران ـ لندن، برزت زيارة وزير الخارجية العماني، يوسف بن علوي، إلى إيران، مؤشّرة إلى إمكانية حل الأزمة. وترافق حضور الضيف العماني مع تصريحات للرئيس الإيراني، حسن روحاني، أظهر فيها «أملاً» بقدرة رئيس الوزراء البريطاني الجديد، بوريس جونسون، على تغيير الوضع وحل المعضلة. وبعث روحاني ببرقية تهنئة لتولي جونسون المنصب، متمنياً له «التوفيق»، ومعرباً عن أمله في أن «تساعد معرفة جونسون بعلاقات إيران وبريطانيا وزيارته لطهران (2017 كوزير للخارجية) على إزالة العقبات التي تعترض تنمية العلاقات». كما توجه الرئيس الإيراني لجونسون بالقول: «أمل أن نشهد تطور العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف المجالات خلال فترة رئاستك للوزراء». وإن لم تظهر بعد علامات حلّ أزمة الناقلة البريطانية المحتجزة في إيران، ومقابلها الناقلة الإيرانية في جبل طارق، فإن مصادر أفادت صحيفة «تايمز» البريطانية بأن لندن تجري مشاورات «بنّاءة» مع دول في شأن الأزمة بينها سلطنة عمان. لكن زيارة بن علوي التي تقررت قبل أيام، ولم تكن مفاجئة كوساطة رئيس الوزراء العراقي (وفق مصادر «الأخبار» من المحتمل أن يستكمل عادل عبد المهدي وساطته بزيارة لبريطانيا)، حصرها الطرفان العماني والإيراني في التنسيق المشترك في شأن أمن الملاحة في المنطقة. ونفى بن علوي الوساطة قائلاً: «لا نتوسط، ولكن نحن في هذه الحالة معنيون أكثر من غيرنا بضمان استقرار الملاحة في مضيق هرمز، لذلك نجري اتصالات مع جميع الأطراف». وبغض النظر عن صحة الوساطة من عدمها، فإن الإعلان العماني الإيراني عن التعاون في «تنظيم حركة المرور في مضيق هرمز»، والذي خرجت به الزيارة، يُعدّ تطوراً لافتاً، وذلك بعد الدعوة الإيرانية إلى تنظيم أمن الخليج من قبل دول المنطقة، بدلاً من «سبب أساسي للتوتر» سيتمثل، وفق الرئيس الإيراني، بتدخل القوات الأجنبية.

وحضر ملف الأزمة بين طهران ولندن على طاولة المباحثات في فيينا، إذ حذّر نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، من أن وضع «عقبات أمام سبل تصدير إيران لنفطها سيتعارض مع» الاتفاق النووي، معطياً مثالاً على ذلك عملية احتجاز الناقلة «غريس 1». وقال عراقجي إن آلية «إنستكس» لم تعمل بعد، «لكن يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة عليها». كما شدد على حق بلاده في الاستمرار في تخفيض التزاماتها بالاتفاق النووي «لحين تأمين الأوروبيين مصالح إيران بموجبه».

ومقابل المواقف الإيرانية، وعلى رغم تحذيرات طهران من مغبّة إرسال قوات أجنبية لحماية أمن مضيق هرمز، أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أمس، وصول سفينة حربية ثانية إلى الخليج هي المدمرة «إتش إم أس دنكن». وأفادت الوزارة بأن المدمرة التابعة للبحرية الملكية ستنضم إلى الفرقاطة «إتش إم إس مونتروز» من أجل «دعم المرور الآمن للسفن التي ترفع علم بريطانيا» عبر مضيق هرمز. وفي حين لم يتأكد بعد ما سيقوم به جونسون إزاء مقترح تشكيل القوة البحرية الأوروبية، فضلاً عن باقي المواقف الأوروبية ومنها باريس حيث رفضت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي «المشاركة في قوة يمكن النظر إليها كقوة تفاقم التوتر»، نددت الحكومة الإيرانية، أمس، بالخطوة «الاستفزازية» التي «ستفاقم التوتر». وقال المتحدث باسم الحكومة علي ربيعي: «سمعنا أنهم يريدون إرسال أسطول أوروبي إلى الخليج الفارسي»، واصفاً التحرك بـ«الرسالة العدائية»، وشدد على أن بلاده «أهم من يمكنه توفير أمن للملاحة في الخليج».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

تحليل إخباري

نتنياهو مستعرضاً «حيتس 3»
لن نعود إلى العصر الحجري

علي حيدر

بدا إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، نجاح تجربة صاروخ «حيتس 3» الاعتراضي، في ولاية الاسكا الأميركية، كما لو أنه احتفاء بما هو أكثر من إنجاز تكنولوجي ـ عسكري، ينطوي على رسائل مدروسة في اتجاهات متعددة. نحو الداخل، تعمّد أن يبدو كمن يزفّ البشرى إلى الجمهور الإسرائيلي، حتى كاد يعلن العثور على السلاح «السري والخارق» الذي سيمنح تدمير إسرائيل، ويفكّ القيد الذي عطّل جزءاً مهماً من الدور الوظيفي للكيان. «التجربة تخطّت الخيال... التنفيذ كان مثالياً، وكل إصابة كانت في الصميم». مفردات ردع تخفي وراءها إقراراً بالمخاطر المحدقة بإسرائيل. ومن أجل اكتمال عناصر الإثارة، منعت الرقابة العسكرية نشر أي معطيات حول التجربة، في حظر لم يتم رفعه (بحسب المعلق السياسي في «القناة 13»، باراك رابيد) إلا في الوقت الذي كان فيه نتنياهو يكشف عن ذلك أمام الكاميرات، خلال جلسة الحكومة.

في الجلسة المذكورة، قال نتنياهو إن «حيتس 3 اعترض بنجاح تام صواريخ بالستية خارج الغلاف الجوي للكرة الأرضية، وبارتفاع وسرعة لم نعرفهما حتى الآن»، مضيفاً أن «إسرائيل (باتت) تملك اليوم القدرة على العمل ضد صواريخ بالستية تُطلَق علينا من إيران... هذا إنجاز عظيم لأمن إسرائيل». حديثٌ يسلّط الضوء، مجدداً، على الحرب التكنولوجية بين إسرائيل وإيران، والتي سبق أن أعلن عنها بشكل صريح ومباشر رئيس الاستخبارات العسكرية «أمان»، اللواء هرتسي هليفي، في محاضرة مغلقة (تم الكشف عنها لاحقاً)، عندما كان لا يزال يتولى منصبه، حيث حذر من أن «الجمهورية الإسلامية تقلّص بسرعة التفوق النوعي (لإسرائيل)... مهندسونا يكافحون المهندسين الإيرانيين»، وأن «عدد الجامعات والطلاب في إيران تضاعف بأكثر من عشرين ضعفاً، منذ انتصار الثورة عام 1979». وحدّد هليفي مجالات هذه الحرب بين الطرفين بـ«الاستخبارات، والوسائل القتالية، والقدرات العسكرية» (هآرتس، باراك رابيد، 2015/11/1). وفي سياق الحرب التكنولوجية أيضاً، يأتي كذلك ما أعلنه رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، في أول جلسة لهيئة الأركان العامة للجيش، مطلع السنة الجارية، من أن «حزب الله يقلّص الفجوة النوعية مع الجيش الإسرائيلي، لأنه يواصل التطور واستغلال تفوقه النسبي في مجال التخفي». والجدير التذكير به، هنا، أن إيران تخوض هذه الحرب التكنولوجية في الوقت الذي تتعرّض فيه لحصار خانق، مع فارق إضافي يتصل بالظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها، فيما تتمتع إسرائيل بتفوق علمي، ودعم استثنائي أميركي وغربي على المستويات كافة.

تأتي التجربة في سياق مساعٍ إسرائيلية ـ أميركية لبلورة استراتيجية مضادة

الدور الأميركي في هذه المحطة أجمله سفير واشنطن في تل أبيب، ديفيد فريدمان، بقوله: «نحن فخورون بشراكتنا مع إسرائيل في التمويل الذي مُنحناه، والخبرات التقنية التي أضفناها، وتنفيذ التجربة في مجالنا الجوي في سماء الاسكا». وفي السياق نفسه، جاء ما نقله بيان وزارة الأمن الإسرائيلية عن رئيس الوكالة الأميركية للدفاع من الصواريخ، الأدميرال جول هيل، من «(أننا) ملزمون بمساعدة دولة إسرائيل وتطوير قدراتها القومية في الدفاع من الصواريخ، بهدف الدفاع عن نفسها وعن القوات الأميركية المنتشرة في المنطقة من التهديدات المتعاظمة». تأتي تجربة «حيتس 3» في سياق مساعٍ إسرائيلية ـ أميركية لبلورة استراتيجية مضادة، بهدف تعزيز قوة الردع في مواجهة القوة الصاروخية التي تتمتع بها إيران ومحور المقاومة. وتكشف الشراكة العملياتية والتكنولوجية بين واشنطن وتل أبيب (إضافة إلى المناورات المشتركة في سياق مواجهة الصواريخ الباليستية) عن إدراك عميق لتراجع مكانة إسرائيل الاستراتيجية في مواجهة هذا المحور. كما أن ردّ فعل نتنياهو الاحتفائي يثبّت الهواجس التي كانت ولا تزال تسكن صانع القرار في تل أبيب، إزاء التهديد الذي تشكله صواريخ إيران ومحور المقاومة. ومن دون الانتقاص من أهمية الإنجازات التكنولوجية للكيان، إلا أن هذا الإعلان مشابه للكثير من المواقف التي امتدت على أكثر من عقد، حول جاهزية إسرائيل التي تنكشف مردوعيتها في كل محطة اختبار.

كذلك، تأتي التجربة الصاروخية الأخيرة في إطار مساعي واشنطن وتل أبيب إلى تقليص مساحة المناورة أمام طهران وحلفائها، وتحديداً بعدما أدركتا أن كل الرسائل السابقة لم تنجح في ردع الجمهورية الإسلامية، وأن الأخيرة ماضية نحو المزيد من الخطوات المضادة على المستويين النووي والردعي. كما تكشف رسائل نتنياهو إدراكاً عميقاً في العاصمتين بأن أحد أهم عناصر قوة الردع الإيرانية، في مواجهة الضغوط القصوى، تكمن في القدرة على تهديد الأمن القومي لإسرائيل، وأن أطراف محور المقاومة ينطلقون في رسائلهم وخطواتهم من إدراك مسبق لحضور هذه المفاعيل في وعي الولايات المتحدة وإسرائيل وحساباتهما.

لم يخفِ نتنياهو أن أصل إعلانه عن التجربة هدَف الى توجيه رسالة ردع محددة في مواجهة إيران: «ليعلم جميع أعدائنا أننا نستطيع التغلب عليهم في الدفاع وفي الهجوم على حدّ سواء». لكن أداءه المسرحي، وحصر الإعلان عنه بشخصه وأمام الكاميرات، أظهرا كما لو أن صاروخ «حيتس» كان مُوجّهاً بالدرجة الأولى نحو الداخل، وأن رسالته الرئيسة هي للجمهور الإسرائيلي بأن «إسرائيل لن تعود للعصر الحجري». رسالة تشي بأن مفاعيل مواقف أمين عام حزب الله، السيد حسن نصر الله، لا تزال حاضرة في خلفية هذا المشهد المغطى بالصوت والصورة.

أداء نتنياهو المسرحي أظهر كما لو أن «حيتس» كان مُوجّهاً بالدرجة الأولى نحو الداخل (أ ف ب)

أفغانستان

«طالبان» ترفض التفاوض مع حكومة كابول: انسحاب القوات الأميركية أولاً

لا مفاوضات بين الحكومة الأفغانية و«طالبان» قبل انسحاب القوات الأميركية من البلاد. هذا ما اشترطته الحركة فور إعلان الحكومة الأفغانية عن مفاوضات ستجمعها إلى «طالبان»، في دولة أوروبية، خلال الأسبوعين المقبلين

وضعت حركة «طالبان» الأفغانية انسحاب القوات الأميركية شرطاً أساسياً لبدء مفاوضات مع حكومة أشرف غني، الذي افتتح، أمس، حملة إعادة انتخابه لولاية ثانية، تحت شعار «السلام قادم». وتخيّم على الانتخابات الرئاسية الأفغانية المرتقبة في 28 أيلول/ سبتمبر المقبل، والتي تمّ تعديل برنامجها الزمني مرتين، مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وحركة «طالبان» برعاية قطرية، حملت في جولتها السابعة ـ بداية الشهر الجاري ـ مؤشرات إيجابية، بينما يُرتقب أن ينتج منها توقيع اتفاق بين الجانبين، يؤسّس لانسحاب أميركي من أفغانستان، وفق ما تشترط الحركة، ويسبق المفاوضات الأفغانية ـ الأفغانية، بحسب الموفد الأميركي للسلام في أفغانستان، زلماي خليل زاد.

وفي انتظار ما سيخرج من جولة المفاوضات الثامنة المرتقبة بين الولايات المتحدة و«طالبان» بعد ظهور دلائل على إحراز تقدّم في جهود إنهاء الحرب، أعلن وزير الدولة لشؤون المصالحة ومساعد الرئيس الأفغاني، عبد السلام رحيمي، أول من أمس، عن مفاوضات مباشرة ستُعقد «في دولة أوروبية» بين الحكومة و«طالبان» خلال الأسبوعين المقبلين، على أن يضمّ الوفد الحكومي 15 شخصية من مختلف الفئات. وفي حين لم يحدّد

> أكد غني أمام أنصاره أن «السلام قادم والمفاوضات ستجرى» مع «طالبان»

الوزير مكان الاجتماع، كشفت مصادر دبلوماسية لوكالة «فرانس برس» أن المحادثات ستُعقد في أوسلو، ومن المقرّر أن تبدأ في 7 آب/ أغسطس المقبل. إعلانٌ لم تتأخر الحركة في الردّ عليه؛ إذ اشترط الناطق باسم مكتبها السياسي في الدوحة، سهيل شاهين، وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان للبدء بـ«الحوار مع فريق تفاوض أفغاني»، لا تُمثل الحكومة الأفغانية فيه بصفتها الرسمية، «ولكن كجهة سياسية مثل الجهات الأخرى»، وهو ما عاد وشدّد عليه الناطق باسم «طالبان»، ذبيح الله مجاهد. واستدعى ذلك توضيحاً إضافياً تولّاه خليل زاد، الذي عقد، في الأيام الماضية، جولة محادثات مع غني وقادة من المعارضة وديبلوماسيين وشخصيات من المجتمع المدني في كابول؛ حيث شدّد الموفد الأميركي على ضرورة أن تضع الولايات المتحدة اللمسات النهائية على اتفاقها مع الحركة، قبل انطلاق المفاوضات الأفغانية ـ الأفغانية. وفي هذا الإطار، قال مصدران مطلعان على المحادثات إن من المتوقّع أن توقّع الولايات المتحدة و«طالبان» مذكرة تفاهم هذا الأسبوع، لتعزيز خطة انسحاب القوات الأجنبية، والحصول على تعهد من الحركة يمنعها من العمل انطلاقاً من الأراضي الأفغانية.

وأفتُتحت في أفغانستان، أمس، حملة الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في 28 أيلول/ سبتمبر، حيث أكد الرئيس الأفغاني، المرشح لولاية ثانية، أمام أنصاره أن «السلام قادم والمفاوضات ستجرى» مع «طالبان»، واعتبر قيادي بارز في الحركة، وفق ما نقلت عنه «رويترز»، أن غني يريد عقد محادثات مباشرة مع «طالبان» لإضفاء الشرعية على وضعه السياسي قبل انتخابات الرئاسة، مضيفاً إن الأمر يعود إلى الولايات المتحدة للالتزام بسحب قواتها لإنهاء سفك الدماء. وقال إن «أساليب الضغط، سواء من الولايات المتحدة أو من الحكومة الأفغانية، لن تؤدي إلا إلى زيادة العنف».

من جهته، ذكر مسؤول أفغاني أن مسلّحين من «طالبان» دمروا نقاط تفتيش للشرطة، وقتلوا سبعة من أفراد الشرطة والمدنيين في محاولة للسيطرة على منطقة تقع في إقليم غزنة وسط البلاد، إلى الجنوب من كابول. كذلك، استهدف انفجار مكتب أمر الله صالح، المرشح لمنصب نائب الرئيس الأفغاني، في إطار هجوم تزامن مع بدء الحملة الانتخابية. وقال الناطق باسم وزارة الداخلية، نصرت رحيمي، «قرابة الساعة 16:40 مساءً، وقع أول انفجار قرب المكتب، ثم اقتحم عدد من المهاجمين المكتب. وقد طوّقت قوات الأمن المنطقة، وتحاول قتل المهاجمين في أسرع وقت».

(الأخبار)

افتُتحت في أفغانستان أمس حملة الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في 28 أيلول/ سبتمبر (أ ف ب)

تقرير

فنزويلا ترجّح تدخّل «المارينز» على أراضيها

اخترقت طائرات تجسّس أميركية أجواء فنزويلا، في انتهاك ثانٍ في أقلّ من أسبوعين. تزامن ذلك مع إعلان كاراكاس عن احتمالات دخول جنود من مشاة البحرية الأميركية (المارينز) إلى فنزويلا، في تصعيد جديد من قبل واشنطن، يشي بأن الأميركيين مستعدون للخوض أكثر في محاولات إسقاط الرئيس نيكولاس مادورو. وجاء هذا التطور بعد إعلان الإدارة الأميركية حزمة عقوبات جديدة على فنزويلا، كان محرّكها الرئيس زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إلى أميركا اللاتينية، والمواقف التي خرجت عنها. الكشف عن دخول جنود «المارينز» إلى فنزويلا جاء على لسان نائب رئيس الحزب «الاشتراكي» الفنزويلي، دايوسدادو كابيلو، الذي قال وفق ما نقلت عنه وكالة «رويترز» إن «من المرجح أن تدخل قوات من مشاة البحرية الأميركية فنزويلا»، مضيفاً، بعد أسبوع من حدوث مواجهة بين طائرتين عسكريتين، أميركية وفنزويلية، وأمام تجمّع منتدى «ساو باولو للمساواة والناشطين اليساريين» في أميركا اللاتينية، أن «مشكلتهم (المارينز) ستكون الخروج من فنزويلا». الحديث الفنزويلي الذي يحمل صفة الترجيح إلى الآن، جاء فيما كان لافروف يختتم جولته اللاتينية باجتماع مع نظيره الصيني وانغ يي، على هامش الاجتماع الوزاري لمجموعة «بريكس» في ريو دي

> حذّر مادورو من اعتقال مؤيدي «معاهدة التعاون العسكري بين البلدان الأميركية»

جانيرو البرازيلية، حيث بحثا مشكلة إيران النووية والوضع في فنزويلا. من جهتها، أفادت القيادة الاستراتيجية للجيش الفنزويلي بدخول طائرات استطلاع أميركية أجواء فنزويلا من جديد يوم السبت. وذكرت في بيان أن «طائرات الاستطلاع الأميركية دخلت اليوم من جديد المنطقة الجوية التي تشرف عليها فنزويلا وانتهكت الأمن الجوي والمعاهدات الدولية. وتواصل الولايات المتحدة إهانة بلادنا بشكل مكشوف».

في غضون ذلك، حذّر الرئيس الفنزويلي من استعداده لاعتقال مؤيدي إعادة البلاد إلى «معاهدة التعاون العسكري بين البلدان الأميركية»، والتي أقرّتها «الجمعية الوطنية» الخاضعة لسيطرة المعارضة. وقال مادورو إن «الرافعة جاهزة»، ملمّحاً إلى توقيف نائب رئيس الجمعية الوطنية أدغار زمبرانو في أيار/مايو الماضي. وتلا الرئيس الفنزويلي أمام الجمهور قرار محكمة العدل العليا، التي ألغت الجمعة الاتفاق التشريعي الذي صوّت عليه النواب لإعادة فنزويلا إلى معاهدة البلدان الأميركية للمساعدة المتبادلة. يُذكر أن فنزويلا انسحبت من المعاهدة عام 2013 بتحريض من الرئيس الراحل هوغو تشافيز. وقد صوّتت «الجمعية الوطنية»، التي تسيطر عليها المعارضة، على إعادة البلاد إلى المعاهدة، الثلاثاء الماضي، بعد ستة أشهر من إعلان الانقلابي خوان غوايدو نفسه رئيساً بالوكالة للبلاد.

(الأخبار)

كابيلو خلال مشاركته في تظاهرات داعمة لمادورو خرجت أول من أمس (أ ف ب)

وفيات

بمزيد من الرضى والقبول بقضاء الله وقدره
ننعى اليكم وفاة فقيدنا الغالي المرحوم
توفيق بهجت الطيارة
والدته : سهيله السجعان
زوجته : سلطاني صوما
أولاده : بهجت، ندى في المهجر
شقيقه : المرحوم عدنان
شقيقته : نجوى حرم المرحوم عاصم الداعوق
صلي على جثمانه الطاهر يوم السبت 27 تموز 2019 الموافق 23 ذو القعده 1440 هـ في مسجد الخاشقجي ويوارى الثرى في جبانة الشهداء .
تقبل التعازي للرجال والنساء اليوم الإثنين في قاعة غاردن شهاب منطقة الحمراء الورديه من الساعة الحاديه عشر صباحاً حتى الساعة السابعة مساءً.
الراضون بقضاء الله وقدره:
آل الطيارة ، صوما، السجعان، الداعوق و مزاحم.

رقد على رجاء القيامة المجيدة السبت 27 تموز 2019 متمماً واجباته الدينية المأسوف عليه المرحوم
طانيوس اسعد ابي رزق
زوجته جميلة داوود ابي رزق
ابنه شربل ابي رزق
بناته سعاد ابي رزق زوجة سامي باز
ماري ابي رزق
نهاد ابي رزق
شقيقه سمعان
ارملة شقيقه المرحوم لويس: نيكول أبي غانم وأولادها وعائلاتهم
شقيقته هيلانة زوجة سمعان الياس ابي رزق واولادهما وعائلاتهم
ينعونه اليكم بمزيد من الرجاء المسيحي
تقبل التعازي اليوم الإثنين 29 تموز 2019 في صالون كنيسة مار غريغوريوس الرعائية – جوار البواشق عشقوت، من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى الساعة السابعة مساءً.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

دعوة لانعقاد جمعية عمومية عادية
لشركة اتش ام بي ار للصناعة والتجارة ش.م.ل.
يدعو مجلس ادارة شركة اتش ام بي ار للصناعة والتجارة ش.م.ل. المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة التي ستعقد بصورة استثنائية في الساعة التاسعة صباحاً من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في 2019/8/22 في مقر الشركة الكائن في سنتر الكوسا، كورنيش المزرعة، الطابق التاسع وذلك للتداول في جدول الاعمال التالي:
1 - أخذ العلم باستقالة عضو مجلس الادارة السيد هاشم محمد الكوسا من عضويته في المجلس واتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن.
2 - انتخاب عضو جديد في مجلس الادارة.
3 - أمور مختلفة.
يمكن للمساهمين، اذا كان يتعذر عليهم حضور الجمعية، انابة وكلاء عنهم لتمثيلهم فيها على ان يكون هؤلاء الوكلاء انفسهم من المساهمين.
عن مجلس الادارة
مروان محمد الكوسا
الرئيس/ المدير العام

إعلان
تعلن كهربباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لزوم تشغيل وصيانة معمل مطمر النعاسة لتوليد الطاقة من الغازات المنبعثة لمدة خمس سنوات، موضوع استدراج العروض رقم ث4ر/5071 تاريخ 2019/5/31، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/8/23 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200 1/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي، وفقاً للتوصيف الوارد في دفتر الشروط، لا سيما في الجزء D من الـ BDS.
بيروت في 2019/7/24
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1208

إعلان عن إعادة مناقصة عمومية
في تمام الساعة التاسعة صباحاً من يوم الجمعة الواقع فيه 2019/8/9 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"التأمين على المنشآت والتجهيزات والمكاتب للعام 2019" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول ـ من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /200,000/ ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى العرض، ويعفى من دفع هذا المبلغ كل من سبق وسدده.
تقدم العروض باليد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الادارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 1221

وثيقة تبليغ اوراق مدنية
صادرة عن محكمة التمييز المدنية - غرفة 3 مدني
الرئيسة: سهير الحركة
أساس: 2018/000005
طالب التبليغ: ادارة الجمارك اللبنانية
المطلوب إبلاغه: السيد عدنان شرارة - صاحب مؤسسة BLOOM & SHOES PRO
برج البراجنة - المنشية - بناية سعد ومنصور ط: ارضي
الأوراق المطلوب إبلاغها: استدعاء تمييزي بتاريخ 2018/11/23 ومرفقاته وكافة أوراق الملف التمييزي.
في التمييز المقدم من ادارة الجمارك بوجه المطلوب ابلاغه، المجهول المقام، وانطواء سمعان العاقوري وموضوعه اتخاذ القرار بقبول التمييز شكلاً واساساً ونقض القرار المطعون فيه، الصادر عن محكمة استئناف بيروت رقم 2019/838 تاريخ 2018/06/19، والحكم باعتبار ان الخصمين ارتكبا 36 مخالفة جمركية مستقلة في 36 معاملة جمركية مستقلة مقدمة منهما والزامهما بان يدفعا للجهة المميزة بالتكافل والتضامن فيما بينهما الغرامة المنصوص عنها في البند 4 من المادة 361 جمارك كجزاء نقدي وذلك بحدها الاقصى اي ما مجموعه 720,000,000/ل.ل. وتدريكهما الرسوم والمصاريف كافة.
فيقتضي حضورك بالذات او من يمثلك قانوناً بموجب سند مصدق لتبليغ الأوراق وإلا تسري المهل القانونية بحقك من تاريخ النشر واللصق، سنداً للمادة 409 من قانون أصول المحاكمات المدنية.
رئيس القلم
ميشلين ابراهيم
التكليف 1219

إعلان مناقصة تلزيم تقديم وتركيب اجهزة قياس
نوع المتساقطات وتوابعها لزوم مصلحة الأرصاد الجوية
الساعة التاسعة والنصف من يوم الاربعاء الواقع فيه الحادي والعشرون من شهر آب 2019، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب المديرية العامة للطيران المدني - مناقصة تلزيم تقديم وتركيب أجهزة قياس
نوع المتساقطات وتوابعها لزوم مصلحة الأرصاد الجوية.
- التأمين المؤقت: خمسة ملايين ليرة لبنانية فقط لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من ديوان المديرية العامة للطيران المدني.
يجب ان تصل العروض الى قلم ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1217

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه للمستدعى ضدهما: روزا مطانيوس رعد، من سكان بلدة بريسات أصلاً، ويوسف جبور كرم، من بلدة حدث الجبة أصلاً، وهما مجهولي الاقامة حالياً.
بالدعوى 2018/222 تدعوكما المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكما من المستدعي جورج وديع الغصن بوكالة المحامية ميشالا شلفون، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار 2328 منطقة حدث الجبة العقارية وذلك بمهلة 20 يوماً من تاريخ النشر واتخاذ مقام لكما ضمن نطاق المحكمة وابداء ملاحظاتكما الخطية على الدعوى بمهلة 15 يوماً من تاريخ التبليغ والا يعتبر كل تبليغ لكما لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي سيلفر ابو شقرا، تقدمت المستدعية أوجيني صفير بواسطة وكيلها المحامي بشاره زوين باستدعاء سجل بالرقم 2019/1839 تطلب فيه شطب اشارة استحضار دعوى رقم 88/4766 صادرة عن محكمة بداية جبل لبنان من الجهة المدعية ايفون يوسف حنا وادوار واميلي وجوزف البير صفير ضد المدعى عليها أوجيني اميل صفير جهة الدعوى بازالة التعدي الحاصل من الجهة المدعى عليها مالكة الحق المختلف رقم 2 على الحق المختلف رقم واحد وهدم البناء المخالف، ضم طيه واعيدت وثيقة التبليغ لمرجعها 1988/3/22 المسجلة برقم يومي 29 تاريخ 1988/3/16 عن صحيفة القسم /2/ من العقار /898/ كفردبيان العقارية سنداً للمادة 512 ا.م.م. مهلة الملاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت غاده خليل غصن بصفتها الشخصيه سند ملكية بدل ضائع للقسم 5 A من العقار 1115 جدرا.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلب محمد يحي ارناؤط سند تمليك بدل عن ضائع للعقار 1747 منطقة الاشرفيه.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلب احمد يحي ارناؤط بوكالته عن عبد الرحمن خالد الجمال بصفته احد ورثة خالد محمد الجمال سندات تمليك بدل عن ضائع باسم مورثه / خالد محمد الجمال بالاقسام 2، 3، 4 و6 من العقار 4229 مزرعة.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

تبليغ قضائي
من رئيس محكمة بداية جبل لبنان الرابعة في بعبدا القاضي لبيب سلهب تقدمت المستدعية جوسلين جورج ابي كنعان بالاستدعاء 2019/8909 تطلب فيه شطب اشارة بتاريخ 70/7/3 ورد لهذه الدائرة في جونيه صورة عن استحضار عدد الاوراق 1560 سجل لدى قلم المحكمة العقارية رقم يومي 1139 تاريخ 70/6/27 من المدعي واشارة بالمعاملة رقم 69/23 تاريخ 69/5/8 القي الحجز الاحتياطي مع هذا العقار والعقارات رقم 239 و241 و252 و255 و480 لمصلحة ابراهيم خيرالله البعيني لقاء دينه البالغ اربعة عشر الف ليرة لبنانية بما فيها الرسوم ارفق طيه واعيد سند التبليغ للقاضي - جونيه في 69/5/12 واشارة 69/666 والحكم بابطال كافة المعاملات الاحتياطية والتنفيذية الجارية في المعاملة المذكورة على هذا العقار والعقارات رقم 239 و241 و480 من منطقة حصارات العقارية ارفق الاستحضار طيه واعيدت وثيقة التبليغ للقاضي جونيه 70/7/6 عن العقار 480/حصارات.
كل من له اعتراض يستطيع التقدم به أمام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مصطفى محمد بزون بوكالته عن مريم عبدالله سلمان بصفتها مشترية سندات بدل ضائع لكل من حبيب وزهيره وعين الحياة وفاطمة اولاد عبدالله سلمان ومحمد عبدالله مصطفى سلمان بالعقار 142 حنويه في الاميري والملك.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت زكيه موسى عامر لمورثها موسى محمد عامر سند بدل ضائع للعقار 1665 قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد احمد عاشور لموكله علي ابراهيم سعد بالعقار 809 معركه وبوكالته عن علي ابراهيم سعد لموكله عبدالله خليل سعد بالعقار 822 معركه سندات تمليك بدل ضائع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عباس محمود جعفر لموكله محمد جعفر حمود سند تمليك بدل ضائع للعقار 6/999 A طيردبا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب جهاد احمد خليل بوكالته عن عدنان محمد سعيد خضرة لموكلته نجوى محمد حلاوي سند بدل ضائع للعقار 8/1112 A عين بعال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي جميل فياض بوكالته عن جميل محمد بدوي بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 7/2091 برج الشمالي بإسم بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

حريات

عزيزي عبدو أبو كسم... لن يوقف أحدٌ هذا السيل

جوي سليم

«المركز الكاثوليكي للإعلام». يحاول المرء أن يفهم شيئاً من هذا الاسم، ولكنها مهمة شبه مستعصية. لدينا وزارة إعلام، مجلس وطني للإعلام، مجلس أعلى كاثوليكي. تفهم إلى حدّ ما مهام كل واحد من هذه الهيئات، بعضها ببروقراطي مهتري، وبعضها طائفي فعّال. تبحث قليلاً على الإنترنت عن تاريخ تأسيس «المركز الكاثوليكي للإعلام» فلا تجد معلومات كافية، كأنه موجود منذ الأزل. ليس هناك سوى تصريحات لمديره، الأب عبدو أبو كسم، يتصدى فيها لمؤامرات الملحدين، واليهود، والمثليين، وعبدة الشيطان، وكل الجهات التي «تتآمر» على الدين المسيحي والمسيحيين في لبنان. تذكر بعض المصادر أن «المركز» تأسس عام 1978 بطلب من المطران رولان أبو جودة بغرض التواصل مع مؤسسات الإعلام آنذاك. وهو لم يحظ بالطبع بشهرته إلا بعد خروج الجيش السوري من لبنان حين استعادت الطوائف «عافيتها»، من جهة، وإثر انتشار مواقع التواصل الاجتماعي من جهة أخرى، ما أتاح للناس سهولة الاطلاع والتواصل مع الهيئة التي باتت مرجعاً رقابياً، شبيهاً بإدارات المدارس. في خوري وكاتبة المقال، إثر كتابة منشور على فايسبوك والتعليق عليه، منشورٌ شكك بمعجزة منسوبة إلى قدّيس لبناني. الثانية، عندما قاد حملةً على الأمين السابق للاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر بعد تسريب فيديو يظهر الأخير ساخراً من بطريرك راحل. الثالثة، عندما تذكر أحدهم فجأة أن لفرقة «مشروع ليلى» أغنية «تتضمن مسّاً بالدين المسيحي» (أغنية «الجنّ»). لكن قبل هذا العام، ارتبط اسم المركز وتحديداً مديره عبدو أبو كسم بالمنع والرقابة فقط. قبل أكثر من ثلاث سنوات، انشغل المركز ومديره بمسرحية عصام محفوظ «لماذا» التي أعادتها لينا خوري إلى الخشبة، اعتراضاً على مشهد يحاكي القدّاس المسيحي. قبل ذلك بسنوات، برز اسم المركز في قضية الاعتراض على فيلم «تنورة ماكسي» لجو بو عبد، لتضمنه مشهداً جنسياً داخل كنيسة. وفي أيلول (سبتمبر) 2017، حذّر المركز من مهرجان للبوغا، متحدثاً في حينه عن «خطورة اقتباس أي تقنيّة تأمل شرق آسيوي لدمجها مع التأمل المسيحي» ولا نعرف حتى الآن ما علاقة البوغا بالإعلام كي يدلي أبو كسم بموقف منها. قبلها في شباط (فبراير) من العام نفسه، تعليقاً على قرار القاضي المنفرد في المتن الشمالي بعدم تجريم المثلية، أعلن أبو كسم أن المثلية «خطيئة من الخطايا الكبرى لأنها لا تدخل ضمن مخطط الله بالخاص والخلق والإنجاب والعائلة، والكتاب المقدس تحدث كثيراً عن اللواط وقال كلاماً قاسياً بحقهم»، وأيضاً لا نعرف ما علاقة قرار قضائي بالإعلام وبمهام المركز الذي يديره أبو كسم.

لكن ما همّ؟ فهل كل رجل دين في العالم العربي قرر أن يدلي بارائه في الشأن العام، لديه مهام محددة أو ملتزم بوظيفته؟ ففي حقلة التشدد التي بلغت ذروتها في السنوات الماضية، لا معنى للسؤال عن «توصيف وظيفي» لرجل الدين، هو متحدث باسم الحساسيات، ويبدو أنه حين يعلو صوت الحساسيات لا مجال لأي سؤال عقلاني آخر، فهو لن يسمع أصلاً. في هذا السياق، استحضر أبو كسم عام 2015 في حديث إلى «الأخبار» (2015/10/16) (معلقاً على فيديو كليب للمغنية ناية، اعتُبر انه يتضمن إهانة لإشارة الصليب)، حادثة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة إلى النبي محمد في الدانمارك: «كشروا بيروت يومها، ليش بدّو يكون حيطها واطي؟». حجة أصبحت مفصلاً لدى المسيحيين غالباً ما تُستعاد في كل مرة يرون أن هناك مسّاً بدينهم. شيءٌ من قبيل تحاصص القمع والمظلومية.

لوحة ماكس إرنست La Vierge corrigeant l'enfant Jésus devant trois témoins (1926)

* الفنّ والمسّ بالمقدس

حفل تاريخ الفن بأمثلة تضمنت «مسّاً بالأديان» أو ما يسمّى بـ«التجديف» (Blasphemy). عرف الدين المسيحي على وجه الخصوص هذا النوع من الفنون، بسبب تفرّده بين الديانات السماوية بعلاقته بالصور والرموز. منذ منع قسطنطين الأول رسوم كاريكاتور معادية للمسيحية في الإمبراطورية الرومانية، حتى انتشار الرسوم المعادية للكهنوت والبابوية مع الإصلاح البروتستانتي. لكنّ لحظة التجرؤ على المسيح ومريم العذراء والثالوث الأقدس لم تأتِ إلا مع كومونة باريس (1871). منذ ذلك الحين وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، شهدت باريس ذروة الرسوم الكاريكاتورية المعادية للدين، وربما وصلت هذه الرسوم إلى جرأة متقدمة عما نشهدها في عصرنا. سمعنا كثيراً في النصف الثاني من القرن الماضي كما في العقدين الأخيرين عن أعمال فنية إشكالية، تحركت لأجلها المؤسسات الدينية حول العالم، وتعرض القائمون عليها لعقوبات قانونية أو لحملات تهديد وكراهية. لمحة سريعة على جزء يسير من الأعمال التي استفزت المؤسسات الدينية والمتديّنين في السنوات الأخيرة، تظهر بعضاً من هذا الاشتباك: عمل Piss Christ للمصور الأميركي أندرس سيرانو (1987) الذي يصور المسيح المصلوب في وعاء من بول المصور. عمل Virgin in a Condom لتانيا كوفاتس (1994) التي تصور تمثالاً للعذراء داخل واقٍ ذكري. لوحة الفنان السوريالي ماكس إرنست La Vierge corrigeant l'enfant Jésus devant trois témoins (1926) التي تبدو فيها مريم العذراء تضرب الطفل يسوع تحت نظر ثلاثة أشخاص هم الفنانون بول إيلوار، وأندريه بروتون وإرنست نفسه. رسم دالي Parfois je crache par plaisir sur le portrait de ma mère عام 1929. فيلما «حياة براين» لفريق مونتي بايثون الكوميدي البريطاني (1979) و«التجربة الأخيرة للمسيح» لسكورسيزي (1988). مسرحية الإيطالي روميو كاستيلوتشي «عن مفهوم وجه ابن الإله» عام 2011، تظهر رسماً لوجه المسيح على المسرح، وتنتهي ببكائه دموعاً من فضلات بشرية. المسرحية أثارت عاصفة غضب لدى المجموعات الكاثوليكية المتطرفة في فرنسا انتهت باعمال عنف في باريس. مسرحية الأرجنتيني رودريغو غارسيا Golgota picnic التي تضمّنت شخصية «المسيح المجنون» مروراً بالطبع بكليب أغنية Like a prayer لمادونا، وJudas للبدي غاغا، إلى جانب تاريخ طويل من شيطنة موسيقى الروك والميتال من قِبَل الكنيسة.

اشتبك الفنّ مع المقدس مراراً، لعلّ ذلك عائد بالدرجة الأولى إلى كون الفنّ هو المجال الوحيد الذي يُنافس الدين أو الألوهة بصورة أعمّ، على الخلق. اشتبك أحياناً بغرض التقاوض معه وأحياناً من دون أي هدف سوى الغرض الوظيفي نفسه. فلطالما استفاد الدين من الفنّ، لماذا لا يحصل العكس؟ وإذا كان بين تعريفات الكُفر أو التجديف نجد أولاً «التعدي»، فإن الفنّ هو في طبيعته متعدٍّ. متعدٍّ على الخطوط الحمر، على المسلّمات، على صروح الأمان، على المنظومات المشيّدة للحماية واليقين، والدين يأتي في صدارتها.

الفن الذي عليه أن يكون قوةً مُستخرجة للكليشيه، بحسب تعريف بول سيزان، اصطدم بالدين (هل هناك كليشيه أكبر منه؟) واستفاد من رمزيته، ووظّف معانيه، تارةً لإضفاء بعد آخر عليه، وتارةً للسخرية منه أو نقده وهجائه. عند هذه النقطة، يجب الإشارة إلى أننا حين نتكلم عن الدين، نحن لا نتكلم عن رواية أو نصّ معزول في كتاب، وقد جاء شخصٌ «شرير» يعتدي عليه، لكننا نتحدث عن سلطة ومؤسسة متجذرة تاريخياً، لها سطوتها على حياة الجماعات والأفراد، خصوصاً في بلدٍ مثل لبنان، يتشرب فيه الفرد السلطة الدينية منذ أن يبصر النور، ثم ينشأ عليها ويتعرف إلى أكثر صورها ابتذالاً، الطوائف ومؤسساتها وزبائنيتها.

لكن المشكلة الأساسية في تعاطي المؤسسة الدينية مع الفنون، هو تجاهلها أن النص الديني، بقصصه ورموزه، هو جزء من الإرث البشري، وهو ملكٌ لكل البشر بمعزل عن اعتقادهم بحقيقة ما ورائياته، أو بالاكتفاء به رمزاً ومصدراً للمعنى. وحين يوظف موسيقي، أو مخرج، أو فنان تشكيلي، قصة القيامة أو الميلاد أو غيرها في عمل فني، فهو يقصد التوظيف الرمزي للرواية الدينية، مقصياً الجزء الغيبي الذي يعني المؤمن أكثر. فالرواية الدينية، مثل الروايات الأدبية والميثولوجيا، تصبح استعارةً في الفنون، وفي حالات كثيرة يكون توظيفها الفني تكريماً لها، لمكانتها في التاريخ وفي وجدان الجمهور. لا يمكن لأحد أن يمنع استخدام الدين باعتباره رمزاً في الخلق الفني، هذا كان تلغي جزءاً من ذاكرة، أو أن تمحو تاريخاً وثقافة.

هناك بعدٌ أساسي غالباً ما يسقط في مناسبات كهذه، وهو ما يمكن أن نسميه «شمولية التأويل». فالفنان ليس مسؤولاً عن تأويلك لعمله وعن المعنى الذي فهمته بمعزل عن «وضوح» هذا المعنى أو التباسه. فكيف إذا استخدمت تأويلك الخاص للتحريض على الفنان. في الحملة التي تبعت عمل Piss Christ، هناك راهبة علقت على العمل بالقول إن ما فهمته منه هو أن إظهار المصلوب في وعاء بول، يعني «انظروا ماذا فعلنا بالمسيح»، من يحدّد «الرسالة»؟ من يجزم بأحادية المعنى؟ إن تفسيرك وفهمك نابعان من ثقافتك وتجربتك وذكائك وتخصصك، ناهيك بالنبل والرحابة والسماحة وسعة الأفق، وقيم أخرى. لماذا تحمّل الفنان مسؤولية قيمك وصفاتك أنت؟

* احمل قلقك واتبعني

الكفر/ التجديف هو ما يُنظر إليه بكونه تعدّياً على الله. تهمة حاكمت المحكمة الرومانية المسيح بها بحسب القانون اليهودي، الرجل الناصري الذي قام بمعجزات شفاء واستخراج أرواح وغيرها، كان مجدّفاً على الإله اليهودي واستحقّ لذلك عقوبة الموت بحسب القانون، أكثر من باراباس المجرم. وهو للمفارقة، ما سنجده في ما بعد عند القديس توما الأكويني الذي يقول في مؤلفه المركزي Summa Theologica: «إذا قارنا بين القتل والكفر، لناحية هدف كلتي الخطيئتين، من الواضح أن الكفر، وهي الخطيئة المرتكبة مباشرةً ضد

> لحظة التجرؤ على المسيح ومريم العذراء والثالوث الأقدس لم تأتِ إلا مع كومونة باريس (1871)

الله، أكثر سوءاً من القتل، لأن الأخيرة خطيئة ضد الجار». لكن التجديف يختلف كثيراً بين وروده في خطاب وبين وروده في عمل فني. الأخير هو تمثيل representation وهو لا يتبنّى مهاماً تحريضية أو تعبوية مثل الخطاب، هذا إذا اعتبرنا أن التجديف تهمة، مع العلم بوجود أصوات غربية طالبت وتطالب بالحق في التجديف، لما في ذلك من ضرورة عقلانية. ولكن، بالطبع، ليس هذا نقاشنا اليوم.

لماذا يُعدّ الكفر إذاً أشدّ سوءاً من القتل؟ ينتفض المؤمنون لاستخدام الدين في نكتة، في أغنية أو في «ميم» على فايسبوك، لما يشعرون أنه اعتداء على أكثر ما هو هشّ فيهم، على قلقهم وهواجسهم. لقد لاحظت الفلسفة الوجودية، لا سيما مع هايدغر، أن المنظومات الصارمة، أياً كانت هويتها، دينية أو أخلاقية أو عقائدية، لديها مهمة أساسية: الحماية من القلق. عرّف هذا التيار الفلسفي القلق بكونه خوفاً غير موجّه (unfocused fear)، وقد اشتهر تعريف كيركيغارد للقلق في هذا المجال بكونه «دوار الحرية»، أي الغثيان الذي يصيب المرء أمام الممكن، الاحتمالات اللامتناهية. بهذا المعنى، القلق هو تركة المطلق في داخلنا، والمطلق هنا تعني العالم المفتوح، المتفلّت الذي يفتقر إلى مدير وعناية واضحة، بخلاف ما يعتقده المؤمن. لذلك، إن المؤمن، الذي يُفترض أنه ثبّت قلقه، جدّده بإيمانه، يُخرجه في كل مرة عن طوعه طيفُ حرية. شخص يسخر من رمز ديني، أغنية تدرج آية أو قصة دينية في سياق خارج عن السائد، أمورٌ كفيلة باستفزاز المؤمن، واسترجاع قلقه الأوّلي. الحرية هي أكثر ما يريك الإنسان عموماً، لأنها تضعه مجدداً في مواجهة يقينه، كي يسخر من رموز أخرى، أغنية تدرج آية أو قصة دينية في سياق خارج عن السائد، أمورٌ كفيلة باستفزاز المؤمن، واسترجاع قلقه الأوّلي. الحرية هي أكثر ما يريك الإنسان عموماً، لأنها تضعه مجدداً في مواجهة يقينه، كي يسأل مسلماته وقناعاته، الأرض التي يقف عليها والسقف الذي يحميه. الحرية، في أغنية، في لوحة، في فيلم، تعرّض حقائقه التي تكوّر في داخلها وأطمأن، إلى الاهتزاز في كل مرة. ففي هجومه عليها، ومطالبته بمنعها، يسعى المؤمن إلى الانتصار على قلقه وإيجاد السكينة مجدداً. هذا عالمٌ معدّ بطريقة تناسب منظومتي الفكرية التي أصبحت سرياً وتياراً، من يأتي ويتجرأ على خلخلتها؟

في سياق متصل، عند اندلاع أعمال عنف في باريس ردّاً على مسرحية كاستيلوتشي، تبرأت الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا مما يجري وأكدت أنها ليست متطرفة ولا ظلامية. تصريح كهذا يوضح حرج المؤسسة الدينية أمام تاريخ من التنوير، حرجٌ نفتقد مثيلاً له من قبل المؤسسة الدينية الرسمية في بلادنا (ونجده عند قلة استثنائية من رجال الدين). هذا ينقلنا إلى مستوى آخر من القلق وهو القلق الهوياتي. وهنا نستعيد تصريح أبو كسم عن اعتراض المسلمين عام 2006 على الرسومات المسيئة للرسول في بيروت. ليس سهلاً أن تكون في موقع مسؤولية عن طائفة في بلدٍ مثل لبنان. فأنت مؤتمن على «حقوق وكرامة» الطائفة فقط، ما يعني ضمناً مساواتها المستمرة بالطوائف الأخرى، مع ما يعنيه ذلك من قلق متواصل. هنا مهمتك مضاعفة لأنها مهمة هوياتية، والهوية تحدد بشكل أساسي بالمعاداة للآخر، بانتخاب عدو، وإن تعذر ذلك باختراعه. بهذا فقط تؤكد وجود الجماعة وحيويتها وتنشّ عصبها. أن تستمر مهام هذا المركز بهذا الشكل، مع هيمنة العشوائية والخطاب التجهيلي والجماعة المتفلتة من أي هدوء وعقلانية، هو أمرٌ مؤسف وتهديد لأي شخص في المستقبل، فنان أو مجرد شخص له حساب على فايسبوك مثلاً، ينتج أو يكتب أو يقول شيئاً لا يعجب جماعة المؤمنين فتفوّض أبو كسم ليقتصّ منه. على أحد ما، على صوت عقلاني ما، أن يقف في وجه مهرجان اللاعقلانية هذا.

أما بالنسبة لحساسية المؤمن، فربما الحلّ، كما هو دوماً، في التصالح مع القلق. لن ينتهي القلق لأن طبيعة العالم لن تتغير. لن تختفي الحرية من الوجود مع كل تبعاتها وأثقالها، لن تقلّ الغرضية والعبثية. نعم سيظهر دائماً أشخاص يستخدمون روايات الدينية خارج سياقها، ستصادف أشخاصاً مثليين وربما أكثر من قبل، وسترى فوتو-مونتاج لمادونا وغيرها مكان صورة مريم العذراء. وقد تستمع إلى أغانٍ لا تعجبك. هذا عالمٌ مفتوح وومتقدّم بسرعة وبشكل دائم. عزيزي أبو كسم، عزيزي المؤمن، خبرٌ سيّئ، لن يوقف أحدٌ هذا السيل.

* تحت عنوان «محاكم التفتيش» تقام اليوم وقفة احتجاجية (17:30) في حديقة «سمير قصير» (وسط بيروت) رفضاً لـ «سطوة السلطات الدينية والملاحقات القانونية والمساس بحرية الرأي»

لستَ آخر الضحايا يا رفيق كايتانو ريبويّ عن محاكم التفتيـــش التي لا تغلق أبوابها

يعتقد كثيرون أن «محاكم التفتيش» مرتبطة حصراً بالعصور الوسطى المظلمة في أوروبا وو مقتصرة على فظائع الكنيسة الكاثوليكية ضد أصحاب البدع الهرطوقية و«الكفرة». لكنّ مراجعةً لذلك النشاط المنظّم الذي يستهدف قطاعات محدّدة من السكّان، وتحميه قوانين تقرّها السلطات ويتقاطع فيها الديني بالدنيوي، وتنفذه أجهزة محترفة وكوادر متخصصة تمارس رقابة على حياة الناس وتجمع معلومات موثقة ومؤرشفة، وتحقق معهم وتعاقبهم إن هم خرجوا عن «الطريف المستقيم» الذي ترسمه لهم... مراجعة مثل تلك سترينا بأن «التفتيش» الذي ابتدعه رجال دين ادعوا امتلاك الحقيقة قبل حوالى 800 سنة، صار مهمة تاريخية وروحاً ملعونة تناقلتها الأجيال عبر العصور. ليجد اليوم أعلى تمثلاته في الإمبراطورية الأميركية المعولمة

سعيد محمد

«الماضي لم يمت، بل إنه ليس ماضياً بعد»
(ويليام فولكنر)

بناء على تقرير فنّي مستوف من مجلس الإيمان لمدينة فالنسيا، فإن محكمة التفتيش الإسبانية قررت في 1834 إعدام المواطن كايتانو ريبويّ آخر مدير المدرسة المحلية حرقاً، خوفاً من تأثير أفكاره «السيئة» على الآخرين، لكي تتعذّب روحه في الدنيا فيُضمن نعيم الآخرة. تضمّن التقرير اتهامات بأن الجندي السابق والأسير العائد من فرنسا لا يؤمن بمقررات المجمع المسكوني، ولوحظ أنّه لم يشارك في احتفالات عيد الفصح، وتحدث للبعض عن أن حضور القداديس قد لا يضمن الخلاص بالضرورة. وقد تكررت تقارير المخبرين بأنه لم يُشاهد ولو لمرّة يرسم إشارة الصليب، وتقول المصادر التاريخية إن السلطات المدنيّة في فالنسيا وافقت على قرار الإعدام بالإجماع بعد الاطلاع على محتويات التقرير، واقترحت على مجلس الإيمان أن تتسلم ريبويّ وتعدمه شنقاً كما يُعدم المجرمون. لكن مجلس الإيمان كان على اطلاع دقيق بمداولات المجلس البلدي، فاستبق الأحداث وقبض على الرجل المحترم الشريف الذي قاتل وأُسر من أجل الوطن الإسباني، وأعدمه حرقاً بوضعه في برميل خشبي أشعلت به النار، والقي رماده في نهر جار.

وفق السردية الرسميّة للمؤرخين البرجوازيين، كان كايتانو ريبويّ آخر الضحايا المسجلين للتفتيش الإسباني قبل أن يضطر الملك فيرديناند السابع لإلغائه إثر ضغوط من الحكومة الفرنسية التي حمت نظامه من الثائرين على الحكم الملكي. لكن الوثائق التاريخية تقول إن محاكم التفتيش كانت ناشطة في روما حتى 1870 عندما عصى الجنود أمر البابا وانحازوا لإيطاليا موحدة، وأنها لم تلغ قط بل أعيدت تسميتها لاحقاً بالمجمع المقدّس لشؤون العقيدة والإيمان. وهي إن لم تعد مكلّفة بحرق «المهرطقين» علناً، فقد بقيت تدير قائمة للكتب الممنوعة حتى عام 1965 (منها أعمال معروفة لجان بول سارتر، غراهام غرين، توماس رييس، تشارلز كوران...) وتحاكم المفكرين وتمنع كتبهم وتبذل جهوداً للتضييق عليهم في مصادر رزقهم.

دراسة التاريخ المفصّل للجرائم المرتكبة باسم الله، كما يسميها الشاعر البريطاني شيلي، ما زالت غير مكتملة رغم أنّ الفاتيكان أفرج في 1998 عما تبقى لديه من أرشيف من وثائق التفتيش بعدما نقل نابليون معظمه إلى فرنسا وتناثر من هناك إلى مكتبات عديدة ومجموعات خاصة وهو يضم رفوفاً طولها لا يقل عن 50 ميلاً وفيه سجلات دقيقة عمّا كان يحصل في أوروبا العصور الوسطى من تحليل أكاديميّ للأفكار المهرطقة التي يطرحها ديكارت، إلى تقرير من مخبر حقير في مونتريال عام 1560 عن طحّان قال لزبائنه إنّه يعتقد بأن دود الجبن ما هو إلا ملائكة متقمّصين، مروراً بفواتير مفصّلة لمصروفات شراء الحبال والحطب وبقيّة مستلزمات الإعدام. ورغم محاولات بعض الباحثين الفاسدين لأسباب مفهومة. التقليل من أعداد الضحايا إلى عشرات الألوف، إلا أن أكوام الوثائق المتفرقة تشير إلى أن الأعداد الواقعية لن تقلّ عن نصف مليون إنسان، لا سيّما أن هموجة محاكم التفتيش لم تكن مقتصرة على إيطاليا أو إسبانيا، بل امتدت إلى كل نواحي أوروبا والأميركيتين (المستعمرات الإسبانية في المكسيك والبيرو...)، وشمالي أفريقيا. وهناك نسخٌ محفوظة بالكامل من «دليل عمل المحققين في قضايا الهرطقة» بأقلام مفتشين كبار، وفيها نصوص تتطابق حدّ الذهول مع أساليب التحقيق وطرائق التعذيب لانتزاع الاعترافات التي كشف عنها في ملفات المخابرات الأميركية، مما يشير إلى أن المحاكم كانت نشاطاً يومياً لجيش من المحققين.

بدايات التفتيش بصورته المنظّمة كما نعرفها كانت مبادرات محليّة قام بها رجال دين منذ القرن الثاني عشر ضد الكفرة من السكان الأصليين في أوروبا الذين لم يعتنقوا دين روما، وتحولت لاحقاً إلى عمل مؤسسي في عهد البابا لوسيوس الثالث (1184) الذي أرسل مطارنة للقضاء على الكاثاريين سكان جنوب فرنسا والولدانسيين في ألمانيا بحجة التفتيش. لكن المهمّة تحولت بعد القضاء على هذه الشعوب إلى برنامج ممنهج لفرض الهيمنة المادية على السكان، بمن فيهم المؤمنون، وأصبحت التهم معلبة وجاهزة لإلقائها ليس فقط على أي خروج عن التعاليم، بل استحالت في كثير من الأحيان حجّة للاستيلاء على الأراضي أو الأموال أو التخلص من المعارضين السياسيين أو إجبار النساء على الفضيلة بشكلها الرسمي المتناسب مع الوثائق الناجية من الغوغاء واستمالتهم ضد عدو مشترك أو حتى غطاءً لتنفيذ سياسات التطهير العرقي ضد المتحولين إلى الكثلكة من اليهودية والإسلام. ولا يستبعد أيّ من المؤرخين أنّ كثيراً من الناس أحرقوا أحياء بسبب نكايات شخصية من مخبرين محليين، أو ابتزازات رجال دين جشعين، بينما نجا آخرون لأنهم أثرياء دفعوا الرشاوى المطلوبة لتبرئتهم. هناك حادثة مدونة عن سيدة مجتمع حسناء معروفة في إيرلندا رفضت تودّدات أحد هؤلاء المحققين المتكررة، فالقيت عليها تهمة السحر وممارسة الجنس مع الشيطان، وصدّقت اعترافاتها رسمياً من قبل لجنة التحقيق، لتعدم حرقاً أمام العامة. بالطبع لم يكن الاعتراف بالجرم أو إنكاره ليصنع فرقاً. إذ لا بدّ من التعذيب ومن العقوبة العلنيّة كدرس لبقيّة السكان. لم تكن المقاومة لتجدي، إذ أن لجنة للتحقيق وصلت إلى إحدى القرى بعد طعن مفتش سيئ السمعة فيها أثناء وجوده في الكنيسة، وقررت بناء على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب إعدام 42 شخصاً أقرّ كل منهم على حدة بتنفيذ الهجوم.

لكن ارتباط الوثائق الناجية من محاكم التفتيش الأوروبية بأعمال الكنيسة الرسمية في أوروبا القرون الوسطى، لا ينبغي له أن يحجب عنّا

> المواطنون الخاضعون أنفسهم يستخدمون التكنولوجيا لشن حملات تفتيشهم الخاصة على «المهرطقين»

حقيقة أن النخب الحاكمة، بغض النظر عن دينها أو زمانها أو طبيعة الضحايا المستهدفين، كانت توظف روحيّة ذات التفتيش لفرض هيمنتها الثقافية والمادية على عامة الناس. في تاريخنا العربي تحديداً قصص كثيرة عن تصفية المعارضين والمفكرين بعد محاكمات تفتيش تشيب لها الولدان. إلا أن الأهم من ذلك كله أن نكون قادرين – بعد سقوط كل هؤلاء الضحايا – أن نفكك منهجيّة العقل التفتيشي التي انتقلت مع تحولات الأزمنة لتصبح من مهمات الدولة الحديثة. والدولة في المفهوم الغرامشي ليست سوى أداة النخبة لفرض الهيمنة على المواطنين. فمن الملحوظ أن التفتيش يتطلّب إلى جانب ادعاء ملكيّة الحقيقة (إلهيّات أو وطنيّات أو أيّ تلفيقات أخرى) عملاً مؤسسياً ببروقراطياً ضخماً، وكوادر محترفة قادرة على جمع أدق المعلومات عن مهرطقين محتملين، سواء في الدين أو السياسة أو حتى العلوم، ومراكمتها وأرشفتها، وتشريعات تؤطر استهدافها لمجموعات دينية أو عرقية أو طبقية من السكان. تتلاقى في الدفاع عن دورها مؤسسات رسميّة متحالفة مع هيئات مجتمع مدني. دينيّة أو طوائفيّة أو قومية. وتعتمد في تحقيق مهمّاتها على ما تحتفظ به مؤسسات الدولة عن مواطنيها من سجلّات، وتقارير شبكات المخبرين والعملاء (وحديثاً المعلومات التي تتطوع بتقديمها على مواقع التواصل الاجتماعي)، وتمارس انتزاع اعترافات تحت التعذيب، وتنفذ عدالة منتقاة في إطار قانون النخبة أو خارجه.

التاريخ المعاصر يكاد يفيض بالأمثلة التي تجعل رجلاً مثل توركويمادا (اول مفتش أعلى) أو خليفته ديبغو دي ديزا (في سجلاته أسماء أكثر من 600 شخص حقق معهم وأعدمهم) يشعران بالفخر: المحاكم الستالينيّة البغيضة، المرحلة المكارثية في الولايات المتحدة، جرائم كولونيالات جيوش أميركا اللاتينية المدعومين من واشنطن (تشيلي، الأرجنتين..)، دولة الكيان العبري، أجهزة المخابرات في دول الشرق الأوسط، الحرب المزعومة على الإرهاب... هما سيصابان أيضاً بالدهشة من الاحترافية والتقدم الذي وصلته المهنة على يد المخابرات المركزية الأميركية التي انتقلت بالتفتيش من مرحلة العلم إلى الفن. لكنهما لن يصدّقا أن المواطنين الخاضعين أنفسهم أصبحوا يستخدمون أحدث تقنيات التكنولوجيا لشن حملات تفتيشهم المحلية الخاصة على المهرطقين. في الهند وحدها، قتل عشرات المسلمين على أيدي جيرانهم الهندوس بسبب شائعات عنهم نُشرت بواسطة تطبيق «واتس آب» ادعت بأنهم ذبحوا أبقاراً! أما إذا كانوا بالفعل اقترفوا تلك الهرطقة. تقول السلطات المتساهلة مع القتلة. فذلك ليس مؤكداً.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 29 تموز 2019 العدد 3819

صورة وخبر

منذ أيلول (سبتمبر) 2017، تواصل «رولينغ ستونز» جولتها الفنية العالمية التي تحمل اسم No Filter، على أن تختتمها في نهاية آب (أغسطس) المقبل في ميامي. أثناء وجودها في مدينة هيوستن في ولاية تكساس الأميركية أخيراً، أشعلت فرقة الروك البريطانية الأسطورية الأجزاء في مدرّجات NRG، ووثّقت عدسات المصوّرين لحظات عدّة من بينها مواقف جمعت ميك جاغر ورونّي وود. (سوزان كوردييرو ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

كلمات

1- أكثرُ ما يَبرعُ الخونةُ في أدائِه:
أدوارُ المُسَحاءِ والقدّيسين.
2- للنجاةِ مِنْ طعنةِ خائنِك:
إجعلْ صدرَكَ العاري، على الدوام، في مُتَناولِ خنجرِه.
3- انتبه!
الخونةُ والجواسيسُ والجلاّدون، وجِراءُ الخونةِ والجواسيسِ والجلاّدين، مُدَرَّبون بحيثُ لا يَلتقطون إلاّ الأصواتَ الخفيضةَ، وهسيسَ الظنونِ والأسرارِ والهواجس.
لهذا، على أملِ تضليلِهم والنجاةِ مِن كمائنِهم،
إجعلْ يديكَ بُوقَ حنجرتِكَ ومِهتافَ قلبك؛
واصرخْ بأعلى صوت: «أنا الجاني».
في أسوَإِ الأحوال (فقط لأنهم يُبغِضونكَ ويَستَصغِرونَ قُدرتَك)
سيُشيحون بآذانِهم عنك؛ ثمّ يَهزّون رؤوسَهم ويُؤَكِّدون:
إنْ هو إلّا دَعِيٌّ... وأحمق.

2018/8/6

يا قمر مشغرة: حكايا وأغنيات

في الذكرى الخمسين لهبوط الإنسان على القمر، وضمن فعاليات مهرجان السنة القمرية في «الجامعة الأميركية في بيروت»، يستقبل «مركز ومتحف زكي ناصيف الثقافي» في بلدة مشغرة البقاعية أمسية ثقافية بعنوان «يا قمر مشغرة» في 16 آب (أغسطس) المقبل من تنظيم كلية الفنون والعلوم في الـ AUB. من بين الفعاليات التي يتضمنها البرنامج لقاء مع جهاد توما بعنوان Moon Tales (حكايا القمر)، وآخر مع نبيل ناصيف حول تراث زكي ناصيف (الصورة) الثقافي «عبر قمر مشغرة»، وحفلة تقدّم فيها فرقة «رند» مجموعة من «أغنيات القمر».

«يا قمر مشغرة»: الجمعة 16 آب ـ بدءاً من الساعة الثالثة بعد الظهر ـ «مركز ومتحف زكي ناصيف الثقافي» (مشغرة ـ البقاع الغربي).

موعد مع عبد الوهاب عندما يأتي المساء

بعد حفلة ناجحة قبل أيّام، يتحضّر «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت) لتخصيص أمسية جديدة خاصة بريبيرتوار الموسيقار الراحل محمد عبد الوهاب (1902 ـ 1991/ الصورة) في 20 آب (أغسطس) المقبل. تحت عنوان «عندما يأتي المساء»، يؤدّي خضر رجب (يعزف على الكمنجة أيضاً) مختارات من أرشيف موسيقار الأجيال، بمرافقة الموسيقيين: زياد جعفر (عود)، وسام دبول (قانون) ومازن ملاعب (إيقاع). ومن بين الأغنيات التي يتضمّنها البرنامج تلك التي تحمل عنوان الأمسية والتي لحّنها وغنّاها عبد الوهّاب في عام 1938، وكتب كلماتها محمود أبو الوفا.

«عندما يأتي المساء»: الثلاثاء 20 آب ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

يحيى العبدالله «المجلس» لبناني

ضمن شهر الأفلام الأردنية الثاني في «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو) بالشراكة مع «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام»، الجمهور على موعد في 14 آب (أغسطس) المقبل مع فيلم «المجلس» (80 د ـ 2014) للمخرج يحيى العبدالله. تُعلن مدرسة ابتدائية فلسطينية تابعة للأنروا في منطقة السخنة في الأردن عن انتخابات لمجلس الطلبة، فيطمح الطلاب بتأسيس «مجلس» يجري من خلاله تنظيم العلاقة فيما بينهم كطلبة، وعلاقتهم مع المعلمين. يتتبع الوثائقي رحلة اثنين من الطلبة منذ لحظة الإعلان عن الانتخابات حتى نهاية العام الدراسي.

«المجلس»: الأربعاء 14 آب ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

الإثنين 29 تموز 2019 العدد 67
Lundi 29 Juillet 2019 no67

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
جورج قرم
العبء الأكبر على الاقتصاد والمجتمع

02
موريس صحناوي
تفصلنا عن الانهيار مسافة سنتين

04
إياد الخليل
شتّان ما بين التقشّف والشهابية

05
نقولا سركيس
عندما تستعمل الأرقام للتضليل

08
غسان ديبة
كينز خارج واشنطن

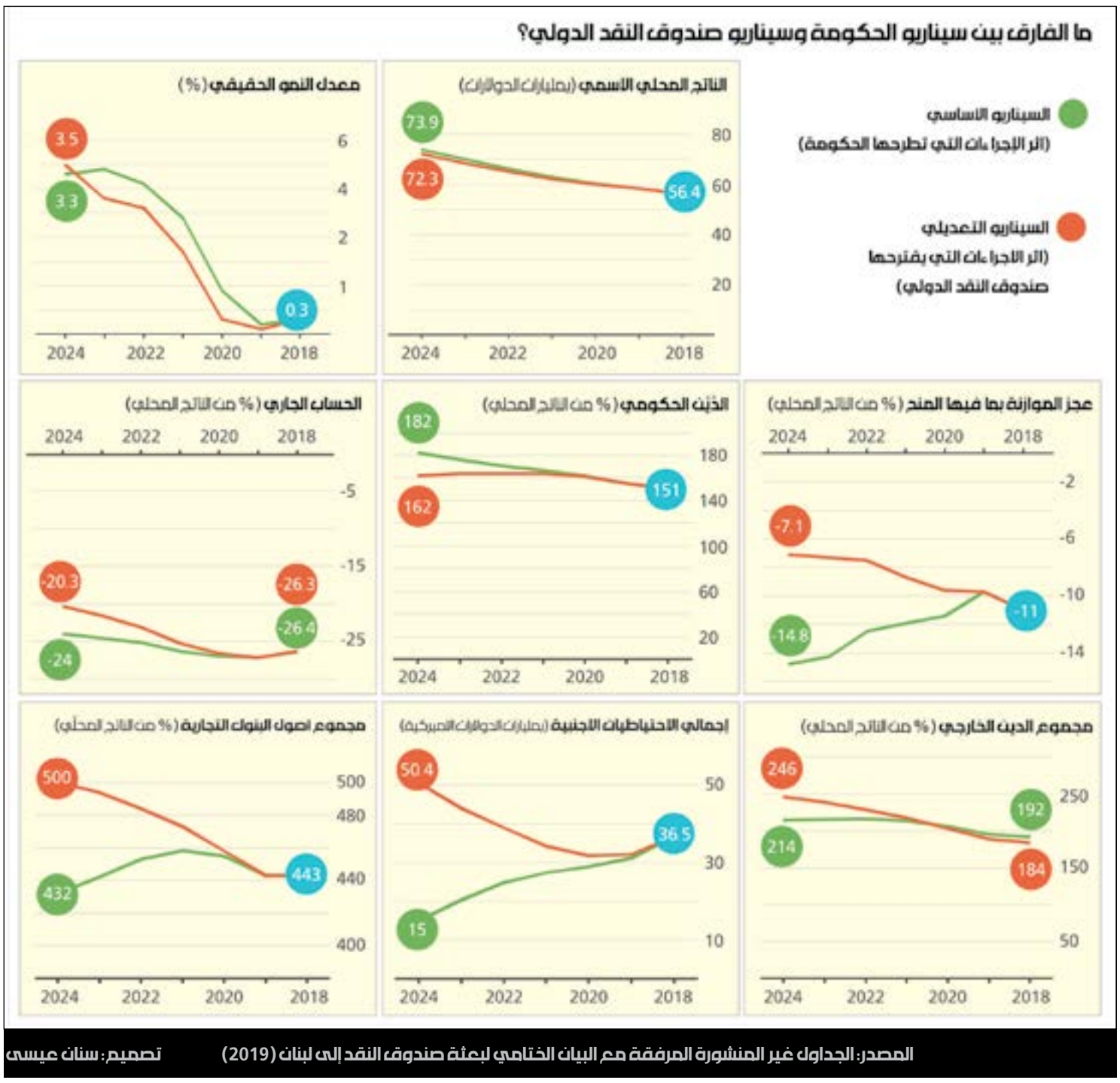

كأس التقشّف المسموم: استعدّوا للجرعات المقبلة!

خرج الساخطون من «الشارع» بعد إقرار قانون موازنة 2019 في البرلمان اللبناني، ولملم المعترضون خسائرهم المحدودة وعادوا إلى صمتهم. كما لو أن «الحرب» انتهت، سواء على جبهة زيادة الضرائب أو على جبهة تخفيض النفقات والأجور. ولكنّها ليست النهاية. وما تمّ تمريره حتى الآن ليس سوى الجرعات الأولى من برنامج التقشّف المطروح. والحكومة تعلن جهاراً أن هناك المزيد من «الجرعات» آتية لا محالة في مشروع قانون موازنة عام 2020، الذي التزمت بتقديمه في المهلة الدستورية، أي في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة

أشار خبراء صندوق النقد الدولي، في البيان الختامي لبعثة المادة الرابعة، إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في موازنة عام 2019 قد تخفّض عجز المالية العامّة المحسوب على أساس نقدي من 11% من مجمل الناتج المحلّي في عام 2018 إلى 9,75% من هذا العام، وليس إلى 7,6% كما تزعم. هذا من دون احتساب المتأخّرات المتراكمة وعملية تسويتها التي ستزيد العجز النقدي في عام 2019 أكثر ممّا هو متوقّع. ووفق السيناريو الأساسي (غير المنشور) الذي وضعه هؤلاء الخبراء، فإن الإجراءات المتّخذة أو التي ستتّخذها الحكومة في السنوات الثلاث المقبلة، لن تضع عجز الموازنة على مسار تراجعي، إذ سيرتفع مجدّداً إلى 11,4% من مجمل الناتج المحلّي في العام المقبل وسيصل إلى 14,8% في عام 2024. وكذلك سيظل الدَّيْن الحكومي على مساره الصعودي، وسيرتفع من 155% من مجمل الناتج المحلّي في هذا العام إلى 182% بعد 5 سنوات. وستضمحل الاحتياطات الأجنبية ولن تكون كافية لتغطية سوى أقل من 9 أشهر من فاتورة الاستيراد أو أقل من 10% من ودائع الجهاز المصرفي بالعملات الأجنبية. وبالتالي سيبقى معدّل النموّ ضعيفاً وسيتراجع حجم أصول المصارف من مجمل الناتج المحلّي قليلاً.

لذلك، يوصي خبراء الصندوق الحكومة أن تستكمل إجراءاتها التقشّفية والانكماشية، ويقترحون عليها زيادة الضريبة على القيمة المضافة وتوسيع قاعدتها، وفرض رسوم على المحروقات، وجعل الزيادة المؤقّتة على ضريبة الفوائد دائمة. كما يقترحون إلغاء دعم الكهرباء وزيادة أسعارها، وتخفيض نفقات الأجور ومعاشات التقاعد. إلّا أن المفارقة أن السيناريو المعدّل، الذي يتضمّن اقتراحاتهم، لا يستهدف النموّ الذي سيبقى ضعيفاً، ولا يؤدّي إلى تخفيض العجز المالي إلى أقل من 7,1% بعد 5 سنوات من التقشّف القاسي، وكذلك سيبقى الدَّيْن الحكومي على مساره الصعودي، ولو بوتيرة أبطأ ممّا هي في سيناريو الحكومة، وسيبلغ 161% من مجمل الناتج المحلّي في عام 2024. وسيسجّل عجز الحساب الجاري انخفاضاً أسرع، ولكنّه سيبقى فوق 20% من مجمل الناتج المحلّي، وسيرتفع الدَّيْن الخارجي (بما فيه ودائع غير المقيمين) إلى 246%، وسيكون أعلى بكثير ممّا هو في سيناريو الحكومة (214%).

بالمقارنة بين السيناريوهين الأساسي والمعدّل، يتبيّن أن هناك مؤشّرين رئيسين يستهدفهما خبراء صندوق النقد الدولي: زيادة الأصول الأجنبية وزيادة أصول القطاع المصرفي، ففي حين يتّجهان نزولاً في سيناريو إجراءات الحكومة، يصعدان في سيناريو اقتراحات خبراء الصندوق. إذ سيخسر لبنان 16 مليار دولار من أصوله الأجنبية في غضون 5 سنوات، وفق السيناريو الأساس، وستتراجع أصول القطاع المصرفي من 443% من مجمل الناتج المحلّي في العام الجاري إلى 432% في عام 2024. أمّا وفق السيناريو المعدّل فسترتفع الأصول بالعملات الأجنبية بقيمة 18,4 مليار دولار، وسترتفع أصول المصارف إلى 500% من مجمل الناتج المحلّي. وهنا يكمن أصل الموضوع، فخبراء الصندوق لا يقترحون أي تغيير في النموذج الاقتصادي اللبناني وآليات إعادة توزيع الثروة والدخل، بل بالعكس تماماً، فجلّ همّهم هو المحافظة على هذا النموذج وتحميل كلفة إنقاذه للطبقات الدنيا والمتوسّطة.

يقول البيان الختامي (حرفياً) إنه «على الرغم من مهارة مصرف لبنان في الحفاظ على الاستقرار النقدي لسنوات عدّة في ظلّ ظروف عصيبة، فقد زادت التحدّيات التي يواجهها في قيامه بهذه المهمّة». ويقول أيضاً إن «إعادة التوازن للاقتصاد في الإطار الحالي لنظام سعر الصرف الثابت أمام الدولار الأميركي، تتطلّب عملية ضبط مالي كبيرة وموثوقة يتمّ تنفيذها بقوّة وإصلاحات هيكلية طموحة»، ويضيف: «نظراً لتثبيت سعر الليرة مقابل الدولار، سيكون من الضروري إجراء إصلاحات هيكلية عميقة لتعزيز الصادرات من أجل التصحيح الخارجي».

بمعزل عن السجال الضروري حول «الوصفة» التي يقترحها خبراء الصندوق لتفادي تخفيض سعر الصرف الثابت أو انهياره، والتي تعتبر أن الضبط المالي (أي المزيد من التقشّف والانكماش) والإصلاحات الهيكلية (أي المزيد من تقليص القطاع العام) «هما السبيل الوحيد لخروج لبنان من وضعه الحالي». فإن هذه «الوصفة»، التي يتوجّب الاعتراض عليها، هي نفسها التي تتبنّاها الحكومة اللبنانية، والتي سيظهر المزيد من فصولها في الأشهر المقبلة. وهذا ما بشّر به رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، في ردّه على مداخلات النواب في جلسة مناقشة موازنة عام 2019، ولا سيّما إعلانه الصريح عن توجّه واضح لدى الحكومة وهو «تقليص حجم القطاع العام وتكبير حجم القطاع الخاص». وقال: «هذا توجّه لا غنى عنه»، محدِّداً ثلاثة أهداف له: مواصلة تثبيت سعر صرف الليرة، ومواصلة تسديد الدَّيْن وفوائده، والمحافظة على القطاع المصرفي.

لا يبدو أن هناك فارقاً جوهرياً بين ما تقوم به الحكومة وما يقترحه صندوق النقد، لا في الأهداف ولا في الوسائل، كلّ ما في الأمر أن الصندوق يعتقد أن الوضع أخطر ممّا تعتقد الحكومة، ويدعوها إلى التحرّك أسرع وبقسوة أكبر وأشدّ، فالمجتمع غير موجود، لا في وصفة الصندوق ولا في توجّه الحكومة، إلّا لخدمة مصالح رأس المال وربحيّته.

المصارف العبء الأكبر على المجتمع والاقتصاد

نحو إصلاح اقتصادي شامل

جورج قرم
اقتصادي، ووزير مال سابق

شكّل الإصلاح الاقتصادي حاجة منذ نشأة الكيان اللبناني وصولاً إلى أيّامنا الراهنة، التي نشهد خلالها أكبر أزمة اقتصادية ومالية في تاريخه. لطالما تأثّر الفاعلون الاقتصاديون والسياسيون بالفكر الاقتصادي التقليدي الذي رسّاه ميشال شيحا، ويقوم على ترسيخ دور خدماتي للبنان ووسيط بين الشرق والغرب. وهو دور أفقد الكيان وظائف الدولة التقليدية أي تأمين رفاهية المقيمن فيها وتمتين الاقتصاد.

هيمنت هذه النظرية على الاقتصاد والسياسة في لبنان منذ تأسيس الدولة فيه، قبل الحرب اللبنانية، أفرز هذا الدور اقتصاداً يعتمد، بشكل رئيس، على الخدمات والريع العقاري والمالي، ما أدّى إلى تراجع التنمية وتنامي الفقر والتفاوتات الاجتماعية. وقد عبّر الاقتصادي الفرنسي الأب لويس لوبريه، عن ذلك من خلال تقرير «بعثة إيرفد» التي ترأسها في مطلع سبتينيات القرن الماضي للقيام بمسح شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، إذ قال في حينها: «لبنان على مفترق، إمّا تعالجون بقع الفقر فيه أو سينفجر من الداخل»! تحقّقت هذه «النبوءة»، إن صحّ التعبير، فعلاً، فبعد سنوات انفجرت حرب أهلية استمرّت 15 عاماً.

على الرغم من كلّ التبعات الدامية التي أفرزها الاقتتال الأهلي، لم تعرف هذه النظرية انتشارها الأوسع إلّا بعد انتهاء الحرب اللبنانية. ففي مطلع تسعينيات القرن الماضي، أتى الرئيس رفيق الحريري بخطط اقتصادية لإعادة الإعمار، مصبوغة بالنظرية الشيحية عن «دور لبنان». إلّا أن ما فات الرئيس الحريري في حينها، هو أن لبنان بات عاجزاً عن لعب هذا الدور الوسيط والخدماتي في الشرق، خصوصاً أن معظم اقتصادات المنطقة كانت قد سبقته في التطوّر فيما كان هو متلهياً بحروبه. إلّا أن ذلك لم يحُل دون تغذية نموذج الريع المالي والعقاري.

خرج لبنان من الحرب بدَيْن عام لا يتجاوز المليارين دولار وبموازنات عامّة تحقّق فوائض. أمّا اليوم، تخطّى الدَّيْن العام عتبة الـ80 مليار دولار، وتجاوزت العجوزات المالية المُتراكمة، بما فيها مستحقّات الضمان والمقاولين والمستشفيات، الـ120 مليار دولار.

فبحجّة إعادة الإعمار، أُطلق مسار طويل من مراكمة المديونية العامّة، التي أغنت فئة على حساب سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية. اللافت في هذا السياق، أن دراسة شركة «بكتل» قدّرت كلفة إعادة الإعمار في لبنان بنحو 2,5 مليار دولار، لكن طبعاً، لم يأخذ أحد بها. لقد تمّ وضعها جانباً، واعتُمدت خطّة «آفاق 2000» التي أتى بها فريق الرئيس الحريري، وقدّرت كلفة إعادة الإعمار بنحو 18 مليار دولار. وعلى الرغم من ذلك، لم يتمّ إنفاق أكثر من 14 مليار دولار على الاستثمارات والبنية التحتية طوال ربع قرن. وأكثر من ذلك، درجت في تلك الفترة الاستدانة من دون مبرّر، أي من دون أن يكون هناك أيّ عجز في الموازنة أساساً.

ما يعني أن لعبة المديونية لم يكن هدفها الإعمار بذاته، بل دعم سياسة الاقتراض، أي الريع المالي لضخّ الأموال العامّة في نظام مصرفيّ بات حجمه، اليوم، يساوي 5 مرّات حجم الناتج الوطني الإجمالي، وهو مستوى عالٍ يفوق كلّ منطق اقتصادي، ويحول دون تحقيق أيّ نموّ في الاقتصاد الذي يدور في دوّامة من الانكماش. وقد جرت هذه العملية وفق الآلية التالية: كانت المصارف تقترض الدولارات من الخارج بفائدة لا تتجاوز 4% أو 5%، وتعيد توظيفها في سندات الخزينة باللّيرة اللبنانية بمعدّلات فائدة وصلت إلى 40% في عام 1995. أمّا ما سمح باستمرار هذه المضاربات فهو سعر الصرف الثابت، الذي أعفى المضاربين من أية مخاطر قد تنجم عن تقلّب سعر الصرف.

اختار نظام الحكم الجديد أسوأ نظام نقدي على حدّ قول الاقتصادي فرد برغستاين (Fred Bergstein)، حيث تتعايش عملة محلّية ضعيفة مع عملة دولية قوية. والعمل بسعر ثابت لليرة اللبنانية هو الذي ساهم بتكوين الدَّيْن اللبناني العملاق. وأصبحت لعبة الاستدانة بالدولار للتوظيف باللّيرة بفوائد مرتفعة تدرّ أرباحاً طائلة على أصحاب الرساميل، بدليل أن قيمة الفوائد المدفوعة على الدَّيْن العام بلغت نحو 77 مليار دولار في خلال ربع قرن.

> **يعتاش النظام المصرفي من قتل الاقتصاد والمجتمع بعد ان بات يتجاوز 5 مرّات حجم الناتج الوطني**

لقد أتت هذه اللعبة على حساب النشاط الاقتصادي العام، وحتى على حساب القطاع العقاري الذي عرف فائضاً من المساكن الفخمة بلغ 150 ألف شقة فخمة غير مباعة على مستوى لبنان في بداية التسعينيات، ويعاني اليوم من ركود كبير بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

لقد قضت سياسة الفوائد المرتفعة والمديونية المستمرّة والمتفاقمة باطراد على إمكانية بناء اقتصاد مُنتج قادر على المنافسة، إذ ساهمت برفع أكلاف الإنتاج، فتراجعت حصّتا الصناعة والزراعة من 19% من الناتج المحلّي بعد الحرب إلى 8% في عام 2017. وتمّ القضاء على الصناعة التي كانت صادراتها تصل إلى 900 مليون دولار في عام 1974. كذلك هاجرت اليد العاملة اللبنانية الماهرة وخرج من لبنان بعد الحرب نحو 800 ألف شاب وشابّة. وبهذه الطريقة بات النظام المصرفي يعتاش من قتل الاقتصاد والمجتمع.

نعيش حالياً في ظلّ أزمة نتجت عن كلّ هذا السياق، وهي تفاقمت مع بدء الحرب الكونية على سوريا في عام 2011. الخروج منها صعب خصوصاً أن يترافق ذلك مع إصلاح النظام النقدي بشكل تدريجي، بحيث نتخلّص من التزاوج الشاذّ بين عملتين في التعاملات على الهندسات المالية التي تدرّ أرباحاً طائلة وإضافية إلى النظام المصرفي اللبناني الذي تحوّل عبئاً كبيراً على الاقتصاد اللبناني، بينما كان يجب أن يقوم بالحصول على معظم أرباحه من عمليّات في الخارج.

يتطلّب الخروج أن نعيد النظر بكلّ السياسات الاقتصادية المعمول بها منذ عقود، والعودة إلى المنطق الاقتصادي والمالي والنقدي السليم، بدلاً من الاستمرار في الهندسات المالية، التي ليست إلّا هدراً للأموال العامّة، تصبّ في النهاية لصالح النظام المصرفي. ويتطلّب ذلك عملاً على ثلاثة مستويات:

أ- في الشقّ المالي والنقدي: يجب إدخال نظام تسقيف الدَّيْن العام بحيث لا تسطو خدمة الدَّيْن على إيرادات الدولة، وتشجيع المصارف على تنويع نشاطاتها داخل لبنان وخارجه لتخفيف اتكالها على الاكتتاب والمتاجرة بسندات الخزينة أو اليوروبوند بالدولار التي تصدرها الدولة لتحقيق أرباحها. على أن يترافق ذلك مع إصلاح النظام النقدي بشكل تدريجي، بحيث نتخلّص من التزاوج الشاذّ بين عملتين في التعاملات الداخلية. خصوصاً أن المصارف اللبنانية باتت تمدّ المصرف المركزي بالسيولة بالدولار من أجل الحفاظ على احتياطاته بالعملات الأجنبية، علماً أن هذه الورشة تتطلّب ثورة إنتاجية شاملة في البلاد، لتخفيض العجز الكبير في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، وهو عجز توأم بات يهدّد باستمرار سلامة الوضع النقدي وإمكانية تأمين يمتلك كفاءات بشرية كبيرة في مجالات الأبحاث والتطوير والتكنولوجيا. وهو ما يمكن تطويره بالتعاون مع الجامعات ومعاهد التدريب المهني وشركات القطاع الخاص.

ب- في التنمية المحلّية: إنشاء شركات تنمية محلّية مموّلة من البلديات والأوقاف والفعاليات الاقتصادية المحلّية ومنظّمات المجتمع الأهلي للمساهمة في تنمية المناطق والأقضية وخلق فرص عمل. بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية خارج المرافق السياحية القائمة في بيروت وجبل لبنان وتوزيعها على كلّ المناطق اللبنانية، لإبقاء المواطنين في المناطق الريفية والتخفيف من حدّة تركّز السكّان على الساحل اللبناني.

ج- في تنمية القدرات الإنتاجية: من المعروف أن لبنان لديه قدرات إنتاجية كبيرة غير مستغلّة، ولا سيّما في مجال التصنيع الزراعي وصناعة الأدوية والصناعات الخفيفة. وكذلك يمتلك كفاءات بشرية كبيرة في مجالات الأبحاث والتطوير والتكنولوجيا. وهو ما يمكن تطويره بالتعاون مع الجامعات ومعاهد التدريب المهني وشركات القطاع الخاص.

اللامركزية بحيث يتمّ الإنفاق على الخدمات العامّة عبر أجهزة البلديات أو اتحاد البلديات، إذ أن هذا النظام يسمح للمواطنين بمراقبة صحّة الإنفاق.

أزمة الرئيس الحريري في السعودية، والإشارة الأخيرة يعبّر عنها مؤتمر «سيدر» واستعداد المجتمع الدولي لتمويل مشاريع بقيمة 11,5 مليار دولار، وهي حاجة قصوى للبنان. لقد أكسبنا المجتمع الدولي الكثير من الوقت لمواجهة الزلزال العظيم التي تعيشه المنطقة، لكن في الوقت الجديد المُتاح لنا، يجب التركيز على شفاء المريض والخروج من هذا الوضع بأسرع ما يمكن، عبر إدارة الأزمة واتخاذ القرارات المناسبة والصعبة.

■ ما هي هذه القرارات الصعبة؟

إن تراكم الدَّيْن وسياسة الفوائد العالية هما سمتان طبعتا النموذج اللبناني منذ زمن طويل، وناجمتان عن السياسة التي تدير البلاد. لقد اقترفنا من استحقاقات حاسمة. لا شكّ أن كلفة عدم الانهيار كبيرة وسيتحمّلها اللبنانيون جميعاً، إلّا أن كلفة الانهيار أكبر بكثير. وبالتالي هناك ضرورة للقيام بإجراءات جذرية تصيب الهيكلية القائمة.

الحكم هو فنّ بذاته، إلّا أنه أصعب في أوقات الأزمات، لأنه يتطلّب معرفة واسعة بكيفية تحديد الأولويات وتنفيذها تباعاً، وهناك مجموعة من الأولويات التي يفترض العمل عليها. خفض عجز الكهرباء أحدها وكذلك خفض معدّلات الفائدة. إلّا أن ذلك يتطلّب حكمة وفنّاً ومصارحة للرأي العام. فعند إدارة الأزمات الكبرى، يجب تحديد الأولويات بحيث لا يتمّ الخلط بين التدابير الأساسية وتلك الثانوية. على سبيل المثال، لدى حدوث حريق في الطبقة الأولى من أحد المباني، يجب أن تكون الأولوية لإخماد الحريق وإنقاذ المبنى وسكّانه وليس لمناقشة سبب الحريق أو كيفية إعادة بناء مبنى جديد، أو اجتماع لجنة وطلب الاجتماع مع المتعهّدين لتحضير دفتر الشروط، لأنه في حينها يكون المبنى قد احترق بكامله وانهار على سكّانه. وتماماً لا يمكن الحديث عن خفض العجز في الكهرباء فيما يتمّ التلهّي بتركيب العدّادات. كذلك لا يمكن خفض معدّلات الفائدة قبل القيام بإجراءات أخرى.

العملية معقّدة وتحتاج إلى من يقول أنا أتحمّل هذه المسؤولية. وفي لبنان، الأولوية هي في معالجة الأزمة السياسية، لأنه في غياب حلّ هذه الأزمة لا يمكن اتخاذ أي قرار.

إنّ الحرب السورية وعرسال مثال على ذلك، والإشارة الثانية كانت بقبول الولايات المتّحدة بتنفيذ العقوبات على حزب الله بطريقة مُحدّدة وهادفة وبالتنسيق الوثيق مع المصرف المركزي للحؤول دون التأثير على النظام ككلّ، وقد تبعها إشارة ثالثة تمثّلت بالضغوط الدولية التي مورست على اللاعبين المؤثّرين في السياسة اللبنانية لانتخاب رئيس للجمهورية بعد أكثر من ثلاث سنوات من الفراغ، أمّا الإشارة الرابعة فكانت بتدخّل الأميركيين والفرنسيين إبّان جدّاً، ويمكن أن يؤدّي إلى انقسام لبنان.

في الواقع، تسير الدولة اللبنانية في المسار الذي يقودها إلى حافة الهاوية منذ زمن طويل، وفي طريقها تجرّ الاقتصاد معها. إلّا أننا اليوم على مسافة أقرب من هذه الحافة ونسير بسرعة أكبر باتجاهها بدليل ارتفاع معدّلات الفائدة وزيادة العجز.

في حال استمرار الوضع على حاله سنصل إلى الانهيار الذي قد يتمثّل، ربّما، بحالة من الفوضى قد يصعب التحكّم بها، بحيث تستمرّ حدّتها بالتصاعد. ونظرياً، يفصلنا عن هذا الانهيار نحو سنتين إلى ثلاث سنوات، ذلك إذ استندنا إلى قيمة الموجودات لدى مصرف لبنان والمصارف لتمويل الدولة.

لكن في الواقع، هناك إشارات عدّة صدرت عن المجتمع الدولي تبيّن دعمه للبنان للحؤول دون انهياره، الإشارة الأولى تمثّلت بالمساعدات التي قدّمتها الأجهزة الأمنية الأجنبية للجيش والأجهزة اللبنانية لمنع دخول داعش إلى الأراضي اللبنانية

> **الخروج من الأزمة مُمكن عبر تامين مداخيل استثنائية من خلال بيع الغاز**

إبّان الحرب السورية وعرسال مثال على ذلك، والإشارة الثانية كانت بقبول الولايات المتّحدة بتنفيذ العقوبات على حزب الله بطريقة مُحدّدة وهادفة وبالتنسيق الوثيق مع المصرف المركزي للحؤول دون التأثير على النظام ككلّ، وقد تبعها إشارة ثالثة تمثّلت بالضغوط الدولية التي مورست على اللاعبين المؤثّرين في السياسة اللبنانية لانتخاب رئيس للجمهورية بعد أكثر من ثلاث سنوات من الفراغ، أمّا الإشارة الرابعة فكانت بتدخّل الأميركيين والفرنسيين إبّان أزمتها. وهو أمر غير مُتاح راهناً، أولاً لأننا نعيش في بركان في المنطقة لا ندري متى الخروج منه، وثانياً لأن معدّلات الفائدة المحلّية وصلت إلى مستويات عالية تقتل الاقتصاد وتحول دون تحقيق أي نموّ، علماً بأن هذه المعدّلات العالية، ولو ضرورية في وضعنا الراهن، تسهم في استقطاب الرساميل وتمويل الدولة. هذا الواقع يجعلنا ندور في حلقة مُفرغة، قد يكون الخروج منها مُمكناً عبر تامين مداخيل استثنائية من خلال بيع موجودات للدولة أو موارد مُتاحة لتخفيض الدَّيْن كالغاز على سبيل المثال.

■ هل العيش في هذه الدوّامة أمر حتمي ومستدام؟ إلا يمكن الخروج منها؟ وما الذي يتطلّبه ذلك؟

لا شكّ أن كلفة منع الانهيار مرتفعة جدّاً، سواء على الاقتصاد أو المجتمع، وهو ما يتمثّل بوصول أسعار الفائدة إلى مستويات مرتفعة جدّاً لاستقطاب الرساميل. إلّا أن الانهيار أيضاً مكلّف، ومكلّف التي انهارت. لكن لبنان يموّل عجزه من الداخل، أي من السوق اللبنانية التي كان لديها الإمكانيات المالية، ولكن يمكن لهذه الإمكانيات أن تنضب ولا تعود كافية، وخصوصاً في حال استمرار عجز الميزانية بهذا الحجم.

أمام هذا الوضع، يصبح الهدف الرئيس شفاء المريض من مرضه، وتصبح كلّ الأهداف الأخرى تحوم حول هذا الهدف. لأن في واقعنا الراهن، المريض، أي الدولة، هو أكبر لاعب اقتصادي ويشغّل الجزء الأكبر من اليد العاملة المحلّية، وترتبط به كلّ القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا سيّما القطاع المصرفي، وبالتالي إن لم يشفَ المريض من مرضه، فلا يمكن القيام بأي شي آخر.

طبعاً، المسألة ليست سهلة. يتطلّب الشفاء القيام بأمرين متساويين: أوّلاً، سيطرة الدولة على نفقاتها ومداخيلها، وهو ما يفترض مراقبة العجز السنوي وتخفيف خدمة الدَّيْن العام وخفض عجز الكهرباء ومعالجة كلّ مكوّنات الهدر والإسراف في النفقات وإعادة النظر بالبنود الضريبية. وثانياً، تخفيف نسبة ديونها وهو ما يعني زيادة النموّ لخفض نسبة الدَّيْن من الناتج المحلّي، إلّا أن ذلك يتطلّب وقتاً، وهو مرتبط بالأوضاع الأمنية في المنطقة بوصفها عاملاً أساسياً لجذب الاستثمارات، ويرتبط أيضاً بتوافر الثقة بالدولة وإرادتها على معالجة مرضها وإدارة قدرة الدولة على الاستدانة، أو تراجع قدرة الدائنين على إقراضها. هذا الأمر لا يزال مُستبعداً للبوم، لأن انهيار الدولة لا يصبّ في مصلحة أحد، ولا سيّما القطاع المصرفي الذي يُعدّ الدائن الأول للدولة اللبنانية، باعتبار أن عدم قدرتها على الاستدانة يعني توقّفها عن تسديد التزاماتها، ويعني أيضاً خسارة القطاع المصرفي للأموال الموظّفة لديه. هناك ترابط بين الدولة والقطاع المصرفي.

■ هل القصّة هي بهذه السهولة، بمعنى هل الترابط بين أصحاب رأس المال والقطاع المصرفي والدولة يدعو إلى الارتياح فعلاً؟ ألا توجد كلفة مترتبة عن كلّ هذا السياق أو تداعيات ناجمة عنه؟

الدولة اللبنانية هي كجسم مريض. على مدار سنوات طويلة، راكمت مديونية عالية تفوق قدرة الناتج المحلّي على تحمّلها، ويُعبّر عن ذلك بنسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلّي التي تتخطّى الـ155%. هذه المديونية وخدمتها تزداد سنوياً، وفي الوقت نفسه تعاني الدولة من عجز مستمرّ في تخفيض نفقاتها وزيادة إيراداتها. من المعروف أن كلّ دول العالم تستدين لتمويل ميزانيّاتها، لكن في لبنان وصلت نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلّي إلى أكثر من 155%، وهي من الأعلى في العالم، ولن تكون الأسواق على استعداد لتمويلها في هذه الحال، كما حصل في دولة اليونان

«باغيرا» المصرفي

موريس صحناوي، هو أحد أبناء الأسر البورجوازية التقليدية، ممّن واكبوا مسار تطوّر الاقتصاد اللبناني منذ عام 1967، عندما تخرّج في جامعة القديس يوسف وبدأ نشاطه الاقتصادي الخاص في مجال التصنيع الغذائي. إلّا أن اندلاع الحرب الأهلية في عام 1975 أسفر عن إقفال مصنعه، فانتقل للعمل المصرفي مع أسرته، وشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ــ المدير العام لـ«بنك سوسيته جنرال لبنان» بين عامي 1982 و2005، ليغادر بعد ذلك اثر خلافات داخل الأسرة ومع الشركاء الفرنسيين. تولّى حقيبة وزارة الطاقة والمياه بين عامي 2004 و2005 في حكومة الرئيس الراحل عمر كرامي في عهد رئيس الجمهورية أميل لحود. وفي عام 2008، دخل في شراكة مع المصرفيين عدنان وعادل القصّار لتملك «البنك اللبناني للتجارة»، وشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ــ المدير العام فيه حتّى عام 2018، ليغادر مجدّداً منصبه ولكن إلى قبرص هذه المرّة، حيث تملّك حصّة في «بنك استرو» وتولّى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة فيه حتّى الآن. لا تقتصر شهرة موريس صحناوي في المجال المصرفي، فهو عُرف أيضاً في سباقات السيّارات تحت اسم مستعار هو «باغيرا»، إذ لمع نجمه بين عامي 1985 و2000 من دون أن يكون معروفاً أنه هو نفسه المصرفي المشهور أيضاً.

مقابلة
اجرتها **فيفيان عقيقي**

يقول المصرفي موريس صحناوي إن الدولة اللبنانية تسير على حافة الهاوية منذ زمن طويل. وفي طريقها تجرّ الاقتصاد معها. ويحذّر من أننا اليوم على مسافة أقرب من هذه الحافة ونسير بسرعة أكبر باتجاهها بدليل ارتفاع معدّلات الفائدة وزيادة العجز. وفي حال استمرّ الوضع على حاله سنصل إلى الانهيار الذي قد يتمثّل، ربّما، بحالة من الفوضى على حاله. ونظرياً، يفصلنا عن هذا الانهيار نحو سنتين إلى ثلاث سنوات. ذلك إذ استندنا إلى قيمة الموجودات لدى مصرف لبنان والمصارف لتمويل الدولة

موريس صحناوي

تفصلنا عن الانهيار مسافة سنتين

■ تتصدّر الأزمة المالية في لبنان غيرها من المشكلات، بوصفها الأزمة الأكبر في تاريخه والمُهدّدة بالانفجار. في هذا الإطار، كثرت التقارير المحلّية والدولية والتصريحات التي تحذّر من الوضع الراهن، وتقول بأننا وصلنا إلى شفير انهيار ما. برأيك، أين نحن اليوم؟ وهل وصلنا فعلاً إلى شفير الانهيار؟

يوجد إجماع محلّي وخارجي، وعلى مستويات عالية، بأننا دخلنا في دوّامة أزمة فعلية، والخروج منها ينطوي على تحد كبير. هناك عوامل عدّة تؤثّر في هذه الأزمة، ترتبط باستقرار المنطقة الذي لا يشجّع على أي استثمار، وكذلك بمواجهة المسؤولين السياسيين صعوبات كبرى في اتخاذ أي قرار. فكيف الأمر باتخاذ قرارات صعبة لمواجهة أزمة داهمة؟ نحن نعيش في أزمة خطيرة، قد تكون تداعيات انفجارها كبيرة، لكنّنا لم نصل الى الانهيار بعد. وقد يكون الانهيار قريباً أو نسير بسرعة أكبر نحوه، لكنني لا أظن ذلك. إذ لا تزال الفرص متاحة لمنع حدوث هذا الانهيار الذي لا يريده أحد.

■ ماذا تعني بالانهيار؟ وما هو الشكل الذي قد يأخذه؟

يتمثّل الانهيار بتوقّف الدولة اللبنانية عن تسديد خدمة ديونها ودفع نفقاتها في حال لم تتمكّن من تمويل عجز الميزانية. ما يعني أن أي انهيار لن يأتي إلّا كنتيجة لتراجع

اقتصاد السوء

مؤشرات الأزمة والمخاطر [1]

هل السياسات الانكماشية هي الحلّ؟

محمد زبيب

تتصاعد حدّة الأزمة الاقتصادية في لبنان وتتسارع وتيرتها باطراد، وكل المؤشّرات المتداولة تُنبئ بأن الأسوأ لم يأتِ بعد. يتوقّع صندوق النقد الدولي ألّا يسجّل الناتج المحلّي الإجمالي أي نموّ حقيقي لسنوات عدّة مقبلة، وتتراوح تقديراته لمعدّل النمو بين 0,1% و0,3% فقط في هذا العام والعام المقبل. وأظهر الاستطلاع الفصلي لثقة المستهلك، الذي يجريه بنك بيبلوس والجامعة الأميركية في بيروت، أن أكثر من 62% من الأسر، التي شملها الاستطلاع في الفصل الثاني من العام الجاري، تتوقّع المزيد من التدهور في أوضاعها المالية في الأشهر الستة المقبلة، ويتوقّع 69% من المستطلعين أن تسجّل «بيئة الأعمال» المزيد من التدهور. في المقابل، 9% فقط يتوقّعون أن تتحسّن أوضاعهم. وأظهر مؤشّر «مديري المشتريات» الشهري، الصادر عن بنك لبنان والمهجر في شهر تموز/ يوليو، استمرار التراجع في «ظروف العمل» لدى شركات القطاع الخاص للعام السادس على التوالي، ففي حين تتوقّع 22% من الشركات تخفيض إنتاجها في العام المقبل، فإن أي شركة لا تتوقّع أي زيادة في إنتاجها. ويبيّن مؤشّر «الطلبيات الجديدة» الفرعي تراجعاً شهرياً مستمرّاً في المبيعات منذ حزيران/ يونيو 2013، ويسجّل مؤشّرا «التوظيف» و«الأجور» جموداً منذ فترة طويلة عند حافة الانكماش، فيما يسجّل مؤشّر «كلفة الإنتاج» ارتفاعاً مستمرّاً للشهر الرابع على التوالي، على الرغم من انخفاض معدّل التضخّم بالمقارنة مع العام الماضي.

في ظلّ هذه المؤشّرات القاتمة والمتراكمة، انضمت الحكومة إلى مصرف لبنان في تطبيق السياسات الانكماشية بدلاً من دعم الطلب والإنتاج والعمالة. ووفق الأرقام التي نشرتها وزارة المال عن نتائج المالية العامّة حتى نيسان/ أبريل من هذا العام، انخفض الإنفاق الفعلي بقيمة تتجاوز 1300 مليار ليرة في أربعة أشهر فقط، أو ما نسبته 16% بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. جرى هذا التخفيض عبر مراكمة المتأخّرات والامتناع عن صرف الكثير من الاعتمادات قبل البدء بتنفيذ الموازنة التقشّفية، التي صادق عليها البرلمان أخيراً ولم تُنشر في الجريدة الرسمية حتّى الآن. وعلى الرغم من تشكيك بعثة صندوق النقد الدولي الأخيرة بقدرة الحكومة على الالتزام بتخفيض العجز المالي من 11% من مجمل الناتج المحلّي في عام 2018 إلى 7,6% في هذا العام، إلّا أنها توقّعت انخفاضه بنسبة 1,35% من مجمل الناتج المحلّي، أي بنحو 800 مليون دولار. واعتبرت أن هذا القدر من التقشّف لن يكون كافياً لتجاوز مخاطر سعر الصرف والتوقّف عن الدفع، وبالتالي طالبت الحكومة باعتماد سياسة مالية متماهية أكثر مع السياسة النقدية، أو بمعنى أوضح، تحويل السياسة المالية للدولة إلى مجرّد أداة نقدية، بهدف مساعدة مصرف لبنان على تأدية مهمّته في الحفاظ على سعر الليرة الثابت، في ظلّ «الظروف العصيبة». وهناك وصفة وحيدة مطروحة، سواء من قِبَل الحكومة أو من قِبَل خبراء صندوق النقد، وهي لن تزيد الوضع السيئ إلّا سوءاً، كونها ترمي إلى تخفيض القدرة الشرائية للمقيمين بدلاً من رفعها، للحدّ من الطلب المتزايد على الدولار والتمويل وعرض النقود أو طبع العملة ووقف نزف ميزان المدفوعات المتمادي منذ عام 2011. وتتضمّن هذه الوصفة إجراءات «قمعية» عبر تقليص الإنفاق العام والخصخصة وتجميد الأجور وزيادة الضرائب على الاستهلاك ورفع أسعار الفوائد... وكلّها عوامل تؤدّي إلى كبح النشاط الاقتصادي وزيادة التفاوتات الاجتماعية واللاامساواة في توزيع الثروة والدخل، وتقوم بنقل الخسائر أو المخاطر من القطاع المالي، بحجّة المحافظة على المصارف وخدمة الودائع وجذب التدفّقات الخارجية بالعملات الصعبة، إلى المجتمع أو الأسر المقيمة، بحجّة تقاسم الكلفة المترتبة على مساعي منع انهيار الجهاز المصرفي تحت وطأة الضغوط.

تشير التقديرات إلى أن عجز الحساب الجاري (ميزان تعاملات المقيمين مع الخارج) سيبلغ هذا العام أكثر من 27% من مجمل الناتج المحلّي، أي أن الاقتصاد اللبناني بحاجة إلى توفير 16 مليار دولار إضافية في العام الجاري، فوق الدولارات التي يحصل عليها من الخارج، وذلك للإيفاء، بالتزاماته بالعملات الأجنبية لمصلحة غير المقيمين، وهي بمعظمها ناتجة من عجز الميزان التجاري (الفارق بين صادرات السلع والخدمات ومستورداتها) ومدفوعات الفائدة على الدَّيْن الخارجي، ولا سيّما ودائع غير المقيمين. هذا العجز ليس مستجدّاً أو طارئاً، بل مثّل السمة الرئيسة للنموذج الاقتصادي اللبناني في ربع القرن الأخير، أقلّه منذ توقف الحرب ومرحلة إعادة الإعمار. ما استجد بالفعل هو أن الطريقة التي جرى اعتمادها لتمويل هذا العجز البنيوي لم تعد صالحة، نظراً إلى تغيّر ظروف الاقتصاد العالمي والإقليمي وتراجع جاذبية لبنان وتنافسيته في أسواق رأس المال، نتيجة الارتفاع المتواصل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، أي سعر صرف الليرة الفعلي لا الاسمي قياساً إلى الأسعار النسبية في لبنان وأهمّ الشركاء التجاريين. ما يعني ارتفاع كلفة الإنتاج وضمور الاستثمارات وتدهور الصادرات.

في حين تبقى فاتورة الاستيراد مرتفعة، وتسجّل الصادرات المزيد من التراجع بسبب ضعف عوامل الإنتاج المحلّية، وينخفض صافي تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، فيما يواصل الدَّيْن العام الحكومي ارتفاعه (155% من مجمل الناتج المحلّي في هذا العام)، وباتت مدفوعات الفائدة المترتبة عليه تستنزف نحو 9% من الدخل القومي. في ظلّ هذا الوضع، تتوقّف تدفّقات الودائع الداخلة فعلياً إلى لبنان، التي تعدّ مصدراً رئيساً لتمويل الاستهلاك عبر الدَّيْن بدلاً من دخل العمل، وفيما كان معدّل نموّ الودائع في عام 2018 هو الأدنى منذ عام 2005، سجّلت الودائع انخفاضاً بالقيمة المطلقة في الأشهر الماضية. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً تراكمياً على مدى 12 شهراً حتّى أيار/ مايو الماضي بلغت قيمته 10,4 مليارات دولار، ما دفع البنك المركزي إلى تمويل هذا العجز عبر الودائع التي توظّفها المصارف لديه بفوائد مرتفعة. ووفق البيان الختامي لبعثة صندوق النقد، انخفضت الموجودات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان بنحو 6 مليارات دولار منذ أوائل عام 2018، «على الرغم من استمرار العمليات النقدية التي يقوم بها».

أدّت السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض القروض للقطاع الخاص وتوقّف شبه تامّ للقروض السكنية المدعومة. كما أدّت «الهندسات المالية» إلى دفع فوائد مرتفعة جدّاً للمودعين لتجديد ودائعهم وجذب ودائع جديدة بدلاً من الودائع الهاربة. وأدّى ارتفاع أسعار الفائدة على التسليفات في ظل الانكماش الاقتصادي إلى زيادة القروض المتعثّرة، وباتت القروض المشكوك بتحصيلها تساوي أكثر من 14% من مجمل القروض الممنوحة للشركات والأفراد. وشجّعت العمليّات النقدية التي يقوم بها مصرف لبنان على تركيز توظيفات المصارف في دَيْن الدولة، إذ بات 14% من أصول المصارف موظّفة في دَيْن الحكومة، و53% موظّفة في دَيْن مصرف لبنان، أي أن انكشاف المصارف الكلّي على الديون السيادية بات يشكّل 68,5% من أصول هذه المصارف، أو أكثر من 8 أضعاف رأس المال الأساسي.

كل هذه المؤشّرات، ويوجد غيرها كثير، تشير إلى درجة مخاطر مرتفعة جدّاً، تهدّد بانهيار القدرات الشرائية لفئات واسعة من المقيمين في لبنان، كما تهدّد المصارف والودائع، ولكن وصفة التقشّف والسياسات المالية والنقدية الانكماشية المطروحة في مواجهة هذه المخاطر تضعنا أمام المفاضلة الفظيعة: لكي ننقذ أرباح رأس المال علينا أن نضحّي بالمجتمع والاقتصاد ومصادر الدخل المُتاح. فهل حقّاً لا يوجد خيار آخر؟ ألا توجد طريقة لإنقاذ الجميع؟

(يتبع)

شتّان ما بين التقشّف والشهابية

«وهذه التنمية فيما هي تهيّئ فرص العمل للجميع والعيش اللائق بالإنسان، تفعل فعلها الكبير في القضاء على التفاوت بين الافراد والجماعات والمناطق، وتنقله الى كلّ انحاء لبنان بركة المساواة. وروح الوفاء للوطن»

الرئيس فؤاد شهاب

إياد الخليك
استاذ جامعي
باحث في الاقتصاد السياسي

ليس الهجوم على القطاع العام إلّا استكمالاً لمسلسل طويل بدأ بعد انتهاء الحرب الأهلية، وقام على الأيديولوجية النيوليبرالية التي تُشيطن الدولة وتعتبرها عائقاً أمام نمو القطاع الخاص. إذ قامت السلطة، مذاك الحين، بضرب القدرات المالية للدولة عبر نظام ضريبي فاشل وظالم، حرم الدولة من الموارد المالية الكافية التي تسمح لها القيام بمسؤولياتها الأساسية، وجعل منها رهينة للاستدانة الدائمة. فما كان يتوجّب على الدولة أن تأخذه بالضرائب، باتت تستجديه عبر الاقتراض بفوائد باهظة. حتّى أصبحت خدمة الدَّيْن تستنزف 50% من إيرادات الدولة وثلث الإنفاق الحكومي، وهي النسبة الأعلى في العالم على الإطلاق، استناداً إلى بيانات البنك الدولي!

ربّما لا يدرك المسؤولون أن المشكلة ليست في الدولة بل في غيابها وعجزها. فتحجيم الدولة والقطاع العام، يفاقم المشاكل بدلاً من حلّها. فيما المطلوب تمكين الدولة ومدّها بالقدرات الضرورية مالياً واقتصادياً لكي تتمكّن من القيام بالمسؤوليات المتعدّدة الملقاة على عاتقها. فوفقاً لعالم الاقتصاد السياسي فرانسيس فوكوياما، إن دول الحدّ الأدنى التي تتمتّع بفردوس ضريبي مثل الصومال وغيرها من دول جنوبي الصحراء الأفريقية، حيث الإيرادات الحكومية لا تتجاوز نسبة 20% من الدخل القومي، (في لبنان تصل إلى 20% بينما تُراوح في معظم الدول المتقدّمة بين 40% و50%) تكون دولاً عاجزة عن تمويل الخدمات العامّة الأساسية لمواطنيها كالصحّة والتعليم، وتفتقد إلى بنية تحتية جيّدة وعصرية، وضرورية لبناء اقتصاد حديث ومُنتج (مثل الكهرباء والطرق والنقل والاتصالات).

لا تتجاوز الإيرادات الحكومية 20% من الناتج، وهناك إمكانية لزيادتها إلى 30% عبر مكافحة التهرّب الضريبي

عودة إلى الشهابية

كان عهد الرئيس فؤاد شهاب تاسيسياً بامتياز ومدخلاً لبناء الدولة الديموقراطية الحديثة والانصهار الوطني الحقيقي، إذ اعتبر أن المشكلة الاقتصادية - الاجتماعية والتفاوت الاقتصادي بين المناطق والشرائح الاجتماعية المختلفة هي أساس الانقسامات السياسية والطائفية والحزبية، فاوكل مهمّة إعداد الدراسات والتخطيط ووضع الأهداف والأولويات إلى بعثة «إيرفد» برئاسة الأب لوبريه.

تميّزت سياسة تمويل الإنماء في العهد الشهابي «بالجرأة والإقدام»، فبعد أن كانت إمكانات الخزينة تحدّد ضرورات الإنماء، أصبحت الأولوية خلال العهد الشهابي للإنماء والعدالة الاجتماعية. ركّزت الشهابية على الإنفاق على البنية التحتية لإيصال الخدمات العامّة إلى القرى والمناطق النائية وتحسين بناها التحتية، بعد أن بيّنت بعثة «إيرفد» أنّ هناك نحو 600 قرية لبنانية تفتقر إلى الطرق وشبه معزولة، ولا يصلها التيار الكهربائي، وتفتقر إلى الخدمات الصحّية والاجتماعية، وأيضاً لا تستطيع تصريف إنتاجها الزراعي. فصدر المرسوم 6630 في عام 1961 مخصّصاً مبلغ 84 مليون ليرة لإيصال الطرق إلى جميع القرى اللبنانية، وأتبع بقانون ثان في العام نفسه، يخصّص مبلغ 450 مليون ليرة لتعميم الكهرباء على القرى كافة، فتمّ تاسيس مصلحة كهرباء لبنان، وعُهد إليها إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها في جميع الأراضي اللبنانية، وتحوّلت كل الإنشاءات الكهربائية المستثمرة من القطاع العام أو القطاع الخاص إلى مصلحة كهرباء لبنان، فازدادت القدرة المجهّزة للإنتاج في المعامل الكهربائية المائية والحرارية في لبنان من 144,3 ألف كيلوواط إلى 284 ألف كيلوواط بين عامي 1958 و1964.

وخلال الفترة نفسها، ارتفعت الاعتمادات التي أنفقت عبر وزارة الأشغال أربعة أضعاف، وأدّت إلى إنجاز سلسلة من الطرق بطول 900 كيلومتر. ووزّعت هذه الاعتمادات وفقاً لحاجات المناطق، فنالت منطقة البقاع الحصّة الأكبر نظراً للحرمان التي تعاني منه ولكبر مساحتها. وازداد على أثرها عدد المركبات من 60 ألفاً إلى 140 ألفاً بين عامي 1960 و1968.

الإنفاق الحكومي من دون فوائد الدَّيْن نسبة إلى الناتج المحلّي في عيّنة من البلدان لعام 2017

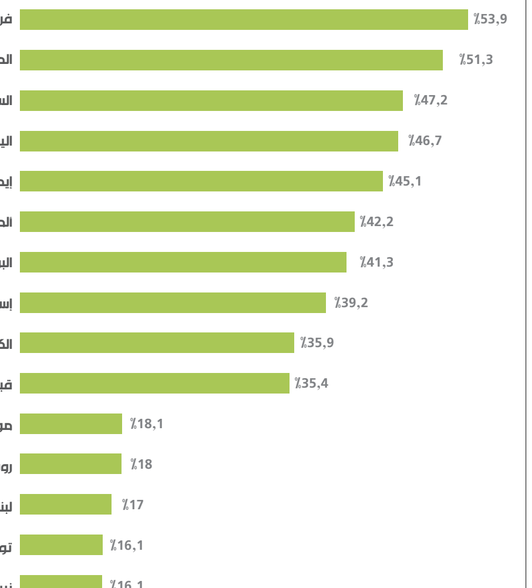

المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي ووزارة المالية

الهجوم على القطاع العام

بعد الحرب اللبنانية، أشاعت البروباغندا النيوليبرالية المُهيمنة تضخّم حجم الدولة في الاقتصاد، وحمّلته مسؤولية الأزمات التي نعيشها. لكن إذا نظرنا في الأرقام، نجد أنّ المشكلة تكمن في ضعف الموارد المالية لدى القطاع العام نتيجة شحّ الإيرادات الحكومية وذهاب القسم الأكبر منها لتمويل خدمة الدَّيْن (50%).

إذا أخذنا حجم الدولة بالإنفاق الحكومي نسبةً إلى الناتج المحلّي في عام 2017، نجد أنه يقارب 29% وفقاً لإحصاءات وزارة المالية وإدارة الإحصاء المركزي، علماً أن مدفوعات الفائدة على الدَّيْن العام تشكّل ما يفوق ثلث الإنفاق الحكومي. أمّا إذا استثنينا مدفوعات فوائد الدَّيْن الحكومي باعتبار أنه لا يقابلها أي إنتاج أو خدمة، فيمكن أن نأخذ صورة أقرب إلى الحجم «الفعلي» للدولة في الاقتصاد، إذ يصبح يقارب 19%، بينما يصل إلى 54% في فرنسا، و35% في قبرص، و18% في الموزامبيق. ما يعني أن حجم الدولة في الاقتصاد في لبنان هو قريب من الدول العاجزة عن توفير الخدمات العامّة الأساسية لمواطنيها وتطوير وصيانة بناها التحتية.

من الواضح أن هناك علاقة بين مستوى التقدّم الاقتصادي وحجم الدولة في الاقتصاد، ويعود ذلك إلى سببين مترابطين. أوّلاً، إن زيادة المداخيل تزيد من الطلب على التقديمات الاجتماعية والخدمات العامّة والبنية التحتية الحديثة، فضلاً عن أن توفير الخدمات العامّة الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى بنية تحتية حديثة، يحسّن الإنتاجية، ويزيد من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، فيزداد النموّ الاقتصادي. وهو ما يجعل الإنفاق الحكومي جاذباً لاستثمارات القطاع الخاص أيضاً، التي من الصعب أن تأتي من دون هذه المقوّمات الأساسية. وهذا ما تؤكّده دراسات وتقارير عدّة صادرة عن المؤسّسات الدولية، تبيّن افتراء البنية التحتية وتراجع الخدمات العامّة في لبنان، بما يشكّل عائقاً أساسياً أمام استثمار القطاع الخاص فيه وتحقيق النموّ الاقتصادي المستدام، فهو يحلّ في المرتبة 113 من أصل 137 بلداً لناحية جودة بناه التحتية وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2017، أي بعد بنغلادش ومالي، ما يجعله في مصاف الدول الفاشلة في هذا المجال!

دولة المصارف

ساهمت السياسة النقدية التي جعلت من تثبيت سعر الصرف الهدف شبه الوحيد لها، بارتفاع معدّلات الفائدة لزيادة الطلب على الليرة واستقطاب الودائع بالعملات الصعبة لتعزيز احتياطي المصرف المركزي بالعملات الأجنبية.

19%
حجم الإنفاق الحكومي من الناتج المحلّي في لبنان
وهي نسبة قريبة للبلدان الضعيفة مثل الموزامبيق، حيث يبلغ الإنفاق الحكومي 18٪ من الناتج المحلّي

بين عامي 1993 و2003، بلغ المعدّل الوسطي للفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية لاستحقاق سنتين نحو 17,5%، وفق بيانات مصرف لبنان. فتحوّلت المدّخرات إلى التوظيف في الأوراق المالية، بدلاً من القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الحقيقي. حتّى أصبحت توظيفات المصارف في سندات الخزينة وشهادات الإيداع لدى مصرف لبنان تفوق نحو 60% من مجمل توظيفاتها. وبالتالي، باتت معظم مداخيل وأرباح القطاع المصرفي تأتي من الأموال العامّة. ما يعني ببساطة، أن القطاع المصرفي هو القطاع الأكثر دعماً من الدولة، وقد أصبح فعلياً جزءاً من القطاع العام. وإن كان من بدٍ للتقشّف فيجدر أن يبدأ من هذا القطاع الذي يستنزف أكثر من 50% من إيرادات الدولة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكلفة التراكمية لخدمة الدَّيْن الحكومي، بين عامي 1993 و2017، بلغت نحو 77 مليار دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف الأموال التي رصدها مؤتمر «سيدر» والتي تبلغ نحو 17,5 مليار دولار.

الدولة هي الحل وليست المشكلة

في عام 1969 خلال مناقشة مشروع الموازنة، عارض كمال جنبلاط بشدّة موازنة التقشّف التي تقدّم بها وزير المالية، آنذاك، بيار إدة، ووصفها بموازنة الفقر والحرمان الشامل ورعاية جيوب الأغنياء، وبأنها محاولة لهدم الدولة والإدارة اللبنانية. وكذلك حذّر جنبلاط من صرف صغار الموظّفي باعتبارها قطع للأرزاق التي ترتقي إلى قطع الأعناق، مشيراً إلى أنها ستزيد من البطالة وأزمة العمل. وأيضاً طالب بتنفيذ مخطّط واسع للأشغال العامّة مذكّراً بإنجازات الرئيس فؤاد شهاب، قائلاً: «تمكّن العهد الشهابي من أن يصرف نحو 1400 مليون ليرة لإيصال المياه والطريق والكهرباء والمدرسة والمستوصف والمستشفى (...)، وشقّ الأتوستردات وحقّق مشروع الليطاني ومشاريع الريّ الكبرى في البلاد وسواها من المشاريع، من دون أن تصاب الموازنة باي عجز يذكر».

أمّا البلدان المتقدّمة، لا سيّما في أوروبا وشرقي آسيا، فقد اعتمدت نموذج «قيادة الدولة للتنمية الاقتصادية»، ونجحت في التحوّل إلى اقتصادات صناعية حديثة، خلال فترة قصيرة نسبياً، من خلال تدخّل الدولة في الأسواق وحمايتها، وصولاً إلى توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص بفوائد متدنية، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الواعدة التي تنطوي على فوائد اقتصادية واجتماعية مرتفعة وقابلة للتصدير أو الحلول مكان المستوردات، وكذلك انشات شركات مملوكة من الدولة في المرافق العامّة، مثل فرانس تيلكوم وشركة كهرباء فرنسا التي تعدّ من أضخم الشركات في العالم. وقد كان الهدف توفير بنية تحتية حديثة وخدمات عامّة بأسعار مقبولة، أي بخلاف التجربة اللبنانية خلال فترة الإعمار التي حجّمت الدولة وضربت مؤسّساتها.

لا شكّ أن تحقيق ذلك في لبنان يبدو صعباً جدّاً في ظلّ ميزان القوى الحالي الذي يميل بشكل كبير لصالح رأس المال على حساب العمّال وذوي الدخل المحدود والدولة. يقول الاقتصادي البر داغر «الإصلاح ليس مجرّد مسألة تقنية»، ونشاطره رأيه بأن الإصلاح الذي اختبرناه خلال العقود الأخيرة أدّى إلى انحلال الإدارة العامّة وخصخصة الوظائف السيادية للدولة وعمّق التخلّف الاقتصادي والسياسي. وكشرط ضروري، ولو لم يكن كافياً، للخروج من الأزمة، نُفترض العمل لإرساء نظام ضريبي تصاعدي يوفّر موارد مالية كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية. حالياً، تقدّر نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلّي بنحو 20% فقط، بينما تبيّن التقديرات أن هناك إمكانية لزيادتها إلى 30%، أي بنحو 3,4 مليار دولار سنوياً، عبر ضبط التهرّب الضريبي وفرض ضرائب ورسوم إضافية على الربح العقاري وفوائد الودائع ورؤوس الأموال المنقولة، فضلاً عن رفع الضريبة التصاعدية على المداخيل والأرباح، وخفض الفائدة كمقدّمة لخفض خدمة الدَّيْن العام وبالتالي العجز وتشجيع الاستثمار.

لا شكّ أن هذه الإجراءات لا ترتقي إلى مستوى الإصلاح الجذري في النظام الضريبي، ولكنّها تشكّل خرقاً للنموذج الحالي. فالمطلوب هو تنفيذ مشروع إصلاحي حقيقي يقوم على قيادة الدولة لعملية النهوض الاقتصادي والتنمية على غرار تجارب البلدان المتقدّمة والتجربة الشهابية المميّزة، لا عبر الإمعان في ضرب قدرات الدولة وإفراغ القطاع العام والخصخصة لدرجة أن ينتهي الغلو في خصخصة العام، بجعل العام يختفي تماماً.

عن توصيات صندوق النقد

عندما كانت الحكومة تبحث عن مخارج لخفض العجز المالي من خلال خفض سعر الفائدة على سندات الخزينة والاكتتاب بسندات بفائدة 1%، أتت المفاجأة من صندوق النقد، الذي ألقى «حرماً» على هذا الاكتتاب على رغم أنه من غلاة المطالبين بخفض العجز. وكانت الحجّة أن هذا الاكتتاب سيضعف ميزانية المصرف المركزي، وكذلك حذّر من الضغط على المصارف للاكتتاب بها.

من هنا، يبدو أن صندوق النقد يعطي الأولوية لمصالح القطاع المصرفي، قبل مصلحة الدولة بخفض عجزها من خلال خفض فائدة الدَّيْن، وقبل مصلحة الاقتصاد بانخفاض معدّلات الفائدة الذي من شأنه تشجيع الاستثمار! والمفارقة أن هذه «التحذيرات» تأتي بالتوازي مع إقرار الصندوق بانخفاض النمو إلى 0,3% خلال عام 2018.

وهنا نتساءل لماذا يكون المصرف المركزي كريماً إلى هذا الحدّ مع المصارف سواء من خلال الهندسات المالية أو الفوائد على شهادات الإيداع أو ضخّ السيولة فيها، ولماذا لا يتعامل بشكل مماثل مع الدولة التي هي بأمسّ الحاجة إلى خفض خدمة الدَّيْن وإلى الإنفاق المجدي على تحديث البنية التحتية المهترئة وهو أمر ضروري لجذب الاستثمارات؟

وجهات نظر

عندما تُستعمل الأرقام للتضليل حول سياسة البترول والغاز

نقولا سركيس
باحث في قضايا البترول

من الكلمات المشهورة لبنيامين ديسرائيلي، رئيس وزراء بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا قبل قرابة قرنين، قوله عن سوء استعمال الأرقام: «يوجد ثلاثة أنواع من الكذب: الأكاذيب الصغيرة والأكاذيب الكبيرة و... الإحصائيات!».

تبادرت هذه الكلمات الى ذهني عندما قرأت التقرير المنشور في «الأخبار» بعنوان «الثروة البترولية الموعودة: كيف نخلق وهماً جديداً؟» (ملحق رأس المال - الإثنين 22 تموز/ يوليو 2019). فما جاء في هذا المقال من أرقام، وردت في دراسة أعدّتها هيئة إدارة قطاع البترول بالتعاون مع برنامج التنمية النرويجي، يتجاوز حدود المفهوم المتعارف عليه لمعنى الأرقام والإحصائيات، إلى نوع غير مسبوق من التوقّعات الاعتباطية، التي لا تستند إلى الحدّ الأدنى اللازم من الأدلة والبراهين الواقعية، ولا سيّما تقديرات الهيئة لكميات الغاز المحتملة في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان وإيرادات الغاز وحصّة الدولة من هذه الإيرادات المتوقّعة خلال ما لا يقل عن خمسين سنة من الإنتاج.

من الطبيعي أن تستوقف هذه التقديرات والتوقّعات انتباه كلّ من سمع بها أو قرأ عنها، ولا سيّما أن رئيس الهيئة الحكومية المذكورة استخدمها في سياق عرض موسّع قدّمه أمام عدد من رجال الأعمال والمستثمرين في مؤتمر «جمعية الطاقة الوطنية اللبنانية» في العام الماضي، أي إنه تبنّاها على الرغم من أن بعضها يختلف كلّياً عن كلّ ما كتب وقيل حتى الآن، علماً بأنها المرّة الأولى التي يتجرّأ فيها أحد كبار المسؤولين عن قطاع البترول في لبنان على التفوّه بتوقّعات تمتدّ لأكثر من نصف قرن.

أولاً، في ما يتعلّق بمكامن الغاز المحتمل وجودها تحت المياه اللبنانية: تقدّر هيئة البترول أنها تحتوي على 50 تريليون قدم مكعب من الغاز كمعدّل وسطي، وتشير تقديراتها إلى أن هذه الكمّية (غير المؤكّدة طبعاً) تقارب مرّة ونصف المرة حجم الاحتياطيات الغازية المؤكّدة في حقل «ظهر» قبالة دلتا النيل (30 تريليون قدم مكعب)، الذي يعتبر أكبر حقل غاز تمّ اكتشافه حتّى الآن في البحر المتوسّط. ليس واضحاً كيف توصّلت الهيئة المذكورة إلى تقدير مجموع احتياطيات الغاز، الذي يبلغ ضعف المجموع البالغ 25,5 تريليون قدم، وهو التقدير الأقرب إلى الواقع والمُعتمد من قبل شركات البترول والغاز العالمية ومن قبل صندوق النقد الدولي، علماً بأن وزير الطاقة السابق جبران باسيل كان قد ذهب في عام 2012 إلى حدّ الإعلان عن وجود95,5 تريليون قدم مكعب، أي أربعة أضعاف التقديرات المتداولة حالياً!

ثانياً، في ما يتعلّق بدخل الدولة من استثمار الغاز: ما جاء في عرض رئيس هيئة البترول حول التوقّعات الخاصّة بدخل الدولة من استثمار الغاز، لا يقل غرابة عمّا جاء، في تقدير كثيات الغاز، إذ استراوح حصّة الدولة، وفق قوله، بين 51% و72% من مجموع أرباح الشركات العاملة، أي بين مليار و3,6 مليارات دولار سنوياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2026 و2066. وهذه كلّها أرقام تستند، كما تؤكّد الهيئة، إلى الدراسة التي أعدّتها في عام 2017 بعنوان «نحو تخطيط تدرّجي لقطاع البترول والغاز في لبنان». ولكن، وفق ما ورد في تقرير «الأخبار»، خالفت الهيئة تطبيق قانون حقّ الوصول إلى المعلومات، وأبلغت الصحيفة، بعد تلكؤ ومماطلة، أنها لن تسلّمها الدراسة ولن تسمح لها بالاطلاع على أرقامها وفرضيّاتها ونتائجها، بحجّة أنه «لا يمكن نشر الأرقام وعرضها بوصفها أرقاماً دقيقة كي لا يساء استعمالها إعلامياً أو يساء فهمها من قِبَل الناس». كذا بالحرف الواحد كما جاء في التقرير المنشور!

بانتظار نشر أو إمكانية الاطلاع على الدراسة المشار إليها، تستدعي تقديرات هيئة إدارة قطاع البترول، والأرقام التي عرضها رئيسها علناً، ملاحظات عديدة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- تطلعات إلى ما هو أبعد بكثير عن اي افق منظور

غريب أن يكون لبنان، حيث لا يوجد أي إنتاج ولم يحصل أي اكتشاف حتّى اليوم، أول بلد في العالم يعلن توقّعات مفصّلة حول احتمالات إنتاج الغاز وإيراداته وتقاسم هذه الإيرادات بين الدولة والشركات الأجنبية العاملة، خلال فترة تمتدّ إلى عام 2066، أي إلى ما هو أبعد بكثير من أفق المستقبل المنظور.

2- ارقام عن عمليات صناعية ليس للدولة اي دور فيها

بما أن الريع هو الدخل ناقص النفقات، فلا بدّ لتحديد الريع من معرفة مختلف عناصر الدخل والنفقات. وهذا ليس بالأمر السهل بشكل مباشر وبالنسبة إلى صناعة الغاز المرتقبة في لبنان، ما دامت المادة 5 من المرسوم 2017/43، وخلافاً للقانون البترولي، قد أخرجت الدولة كلّياً من العمليات البترولية والغازية، وتركت للشركات أمر تنفيذ هذه العمليات من الألف إلى الياء، مكتفية بدور المتفرّج أو «الأطرش في الزفّة»، كما كانت عليه الحال قبل اكثر من نصف قرن في ظل الامتيازات القديمة، ما يعني أن كل الأرقام التي تشير إليها هيئة البترول عن دخل الغاز في المستقبل هي مستقاة من مصادر أخرى (لا تزال سرّية!) أو أنها مقدّرة عشوائياً. ولإضفاء الحدّ الأدنى اللازم من «المصداقية» على هذه الأرقام، كان لا بدّ من إبراز مشاركة برنامج التنمية النرويجي فيها، كما تدّعي الهيئة.

3- الخلط بين الارقام المحسومة وغير المحسومة

من المستغرب أن يقدّم أحد كبار المسؤولين عن قطاع البترول تقديرات عن مليارات الدولارات من دخل وأرباح صناعة الغاز المقدّرة خلال عشرات السنين المقبلة، ويتناسى الإشارة إلى عامل الحسم والتمييز في التدفّقات المالية المحتملة بين القيمة الآنية للدولار، من جهة، وقدرته الشرائية عبر السنين (discounted cash flow) من جهة ثانية. ففي غياب هذا التمييز وإدخال عامل الحسم للتوصّل إلى احتساب القيمة الفعلية (net present value) للتدفّقات المالية على المدى الطويل لا يبقى أي معنى للأرقام التي تتحدّث عنها هيئة البترول، وذلك لأن جمع مليارات عام 2030 مع مليارات 2040 أو 2050 مثلاً، يشبه عملية جمع الكرز والفجل، أو خلط الدبس بالطحين، وتصبح توقّعات المليارات دعوة إلى رحلة العمر على بساط الريح!

4- حصّة خيالية للدولة من الارباح

لم تقدّم هيئة البترول حتى الآن أي جدول أو بيان يبيّن بالأرقام وبالتفصيل طريقة الاحتساب التي اعتمدتها لدعم الادّعاء، بأن حصّة الدولة من الأرباح ستراوح بين 51% و72% في إطار اتفاقيتي الاستكشاف والإنتاج اللتين تغطّيان المرتعين 4 و9. فهذه النسب التي تلامس أو تتجاوز، كما تقول الهيئة، المعدّلات المعروفة لحصص الدول المُنتجة في سائر دول العالم،

37% حصّة الدولة اللبنانية نظرياً، من إيرادات الغاز في حدّها الاقصى، بالمقارنة مع حصّة لا تقلّ عن 65% في البلدان المتقدّمة

تبدو خيالية بالمقارنة مع مكوّنات هذه الحصص في لبنان والدول الأخرى، وذلك لأن هذه المقارنة تدل على أن كل عناصر دخل الدولة في لبنان، والتي ينصّ عليها المرسوم 2017/43 والقانون الخاصّ بالأحكام الضريبية، هي أدنى بكثير ممّا هي عليه في سائر أنحاء العالم. هذه العناصر تشمل في لبنان رسوم مساحات رمزية، وإتاوة على الغاز لا تتجاوز 4% من قيمة الإنتاج، أي أقلّ من ثلث المعيار العالمي، وهو 12,5% المطبّق منذ مطلع القرن الماضي في شتّى أنحاء العالم (بما في ذلك مصر وإسرائيل)، وضريبة 20% على الأرباح مقابل معدّل 26% في البلدان الأخرى. هذا يعطي لبنان نظرياً حصّة 37% كحدّ أقصى من الأرباح، وواقعياً أقل من ذلك بكثير بعد الأخذ بالاعتبار عامل الحسم الذي تطبّقه الشركات على رساميلها الخاصّة. مع الإشارة إلى أنه، نظراً إلى تغييب الدولة، ليس من المستبعد أن تعلن الشركات العاملة عن خسائر في سنين أو فترات معيّنة. في هذه الحالات تطير طبعاً كلّ حصّة الدولة من الأرباح ولا يبقى لها سوى نسبة الإتاوة (4%) التعيسة من قيمة الإنتاج. لذلك تبقى نظرياً حصّة 37% للدولة جدّاً أقصى ممكناً، في مقابل حصّة 65% إلى 85% التي تتقاضاها الدول التي تمارس نظام المشاركة في الإنتاج الذي نصّ عليه القانون البترولي ورماه المرسوم 2017/43 في سلّة المهملات.

إلى متى طرد الدولة من الأنشطة البترولية؟

الأهمّ والأخطر بكثير من التلاعب بالأرقام وتسخيرها لتضليل اللبنانيين، هو التغييم المُطبق على موضوع مشاركة الدولة ودورها المحوري في الأنشطة البترولية. هذه المشاركة التي نصّ عليها القانون البترولي 2010/32 بكل وضوح، وفي مواد عديدة، على أن تكون هذه المشاركة ضمن ما هو معروف باتفاقيات تقاسم الإنتاج (Production Sharing Agreements)، التي حلّت محل الامتيازات التي تمّ تأميم آخرها في مطلع سبعينيات القرن الماضي. وكان من الطبيعي أن يتبنّى المشرّع اللبناني هذا النوع من الاتفاقيات بعد أن أصبح مطبّقاً في أكثر من 70 دولة، كونه النظام الوحيد المُتاح لكلّ دولة لا تملك الخبرة والرساميل اللازمة لاستثمار ثروتها من البترول والغاز، وتقرّر التعاقد مع متعهّد أجنبي، يقبل بتحمّل كل مخاطر التنقيب لقاء تقاسم الإنتاج مع البلد المُنتج ممثّلاً بشركة نفط وطنية. هذا ما فعلته معظم الدول النامية، علاوة على النروج وروسيا وغيرهما، ما مكّنها من اكتساب الخبرة اللازمة وتطوير العشرات من الشركات الوطنية، والاستغناء بعد فترة عن الشركات المشغّلة الأجنبية، وبسط سيطرتها على مختلف مراحل هذه الصناعة في العديد من البلدان كالجزائر ومصر وليبيا والسعودية وسائر دول الخليج وإندونيسيا وماليزيا، الخ...

أمّا في لبنان، وبعد الانطلاقة الطبيعية والمنطقية التي سجّلها القانون في هذا المجال، فقد جاءت إلم الصائب عندما قرّر بعض الموظفين الأعضاء في هيئة إدارة قطاع البترول (وبالتعاون مع مستشارين أجانب وعلى رأسهم الجيولوجي النرويجي من أصل عراقي فاروق القاسم) إضافة المادة 5 إلى المرسوم التطبيقي 2017/43، التي تنصّ على أنه «لن يكون مشاركة للدولة في دورة التراخيص الأولى»! وهكذا، في بضع كلمات فقط، جاءت هذه المادة كعبوة ناسفة لتقوّض الركيزة الرئيسية للقانون البترولي، أي مشاركة الدولة الفعلية والمباشرة في صناعة البترول والغاز عبر نظام تقاسم الإنتاج. وهذا ما أدّى عملياً وتلقائياً إلى طرد الدولة كلّياً من الأنشطة البترولية، والتنازل عن حقوق الملكية التي تعود لها على كامل إنتاج البترول والغاز، وإمكانية مراقبة عمليات وحسابات المتعهّد الأجنبي، وحرمانها من اكتساب الخبرات اللازمة وتدريب الكوادر الوطنيين، كما فعلت كل الدول العربية وغيرها. والعجيب أنه لم تتمّ حتى يومنا هذا أي مساءلة أو محاسبة للموظّفين ومستشاريهم الذين سمحوا لأنفسهم بتزوير القانون والقفز فوق إرادة المجلس النيابي، واستباحة حقوق ملكية اللبنانيين لثروتهم الموعودة. كما أنه لم يتمّ حتّى الآن الكشف عن هوية ونيّات من ارتكبوا هذا الإجرام بحقّ كل لبناني ولحساب من يعملون.

نتيجة لهذا الوضع السوريالي، ما كاد التوقيع يتمّ على أول اتفاقيتي استكشاف وإنتاج في الرقعتين 4 و9، حتّى تمّ الإعلان بسرعة في مطلع هذا العام عن دورة تراخيص ثانية واستدراج عروض جديدة للاستكشاف والإنتاج في خمس من أصل ثماني رقع باقية. السؤال الجوهري الكبير ما زال مطروحاً حول مشاركة الدولة في الاتفاقيات الجديدة المُزمع عقدها، إذ إن المادة 5 من المرسوم 2017/43 تنصّ على أنه لن يكون للدولة مشاركة في «دورة التراخيص الأولى»، ما يعني أن هذه المخالفة المذهلة للقانون كانت استثنائية وأن كل الاتفاقيات المقبلة ستتمّ وفق القانون وعلى أساس ما ينصّ عليه من عقود تقاسم الإنتاج. لذلك كان من المفترض أن يتمّ الإعلان صراحة عن نسبة وشروط هذه المشاركة قبل استدراج العروض لدورة تراخيص ثانية، لأن البديهيات تقتضي إعلام المواطن اللبناني بما يجري كما تستلزم إعلام الشركات المعنية بذلك كي تجري حساباتها وتقدّم عروضها على هذا الأساس. غير أن ذلك لم يحصل، وما زال الغموض سيّد الموقف، وكأن موضوع المشاركة أو عدمها هو أمر ثانوي أو تافه لا يستحقّ التوقّف عنده.

اللافت أن مديرية نورد (Norad) التابعة لوزارة الخارجية النروجية المسؤولة عن متابعة اتفاقيات التعاون البترولي مع لبنان وغيره، تشير على موقعها الإلكتروني بتاريخ 28 حزيران/ يونيو 2019، إلى أنه من أهمّ إنجازات هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان وآخرها، كان إنجازها دراسة حول مختلف «خيارات مشاركة الدولة في الأنشطة البترولية بمناسبة دورة التراخيص الثانية». إلّا أنه لم يتمّ الإعلان حتّى الآن عن «الخيار» الذي تمّ تحديده، ما يوحي بخطر أن يكون هذا الخيار هو الاستمرار في سياسة التعتيم وفي عدم المشاركة!

هكذا تسير الأمور في الجمهورية اللبنانية، وكأن موضوع الحلّ والربط في تنفيذ القانون، وفي موضوع استراتيجي بأهمّية ممارسة الدولة لصلاحياتها في صناعة البترول والغاز، أو الاستمرار في طردها من المشاركة في هذه الصناعة، هو أمر متروك لمزاج هذا الوزير أو ذاك، أو لعدد من الموظّفين والمستشارين الأجانب.

كلّ ذلك لا يمنع المسؤولين عن هذا القطاع من تكرار التصريحات، من دون أن يرفّ لهم جفن، بأن مسيرة البترول والغاز في لبنان تمتاز بأعلى درجة من الشفافية، وأن لبنان هو البلد الوحيد في العالم الذي فكّر في الانضمام إلى منظّمة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) حتّى قبل حصول أي اكتشاف عنده. من الأفضل، لإعطاء أي معنى لهذه التصريحات الجوفاء، الاستشهاد برأي المنظّمة المذكورة حول هذا الموضوع، ولو على قصاصة ورق صغيرة، أو رأي الجهات الرسمية النروجية حول وجه الشبه (ولو من البعيد وأبعد من البعيد) بين ما يجري في لبنان و«النموذج البترولي النروجي» الذي يتغنّى به المسؤولون، أو الكشف عن مصير وتفاصيل توزيع 200 مليون دولار ناتجة عن بيع المعطيات (Data) الخاصّة بالسبوحات الزلزالية في المياه البحرية، الخ...

بانتظار ذلك، يبقى التعتيم والتضليل وتبقى التصريحات والأرقام الاعتباطية التي ترمى جزافاً من دون خجل، مجرّد وسيلة لتغطية مصالح خاصّة أجنبية ومحلّية وللضحك على اللبنانيين، مع الخطر، في حال استمرت الأمور على حالها، أن تستمرّ عملية نهب ثروة البترول والغاز الموعودة، وأن يصبح لبنان ونصبح كلّنا أضحوكة للعالم!

قراءات

مقال

قيادة صندوق النقد الدولي كورقة للمساومة

من يخلف كريستين لاغارد؟

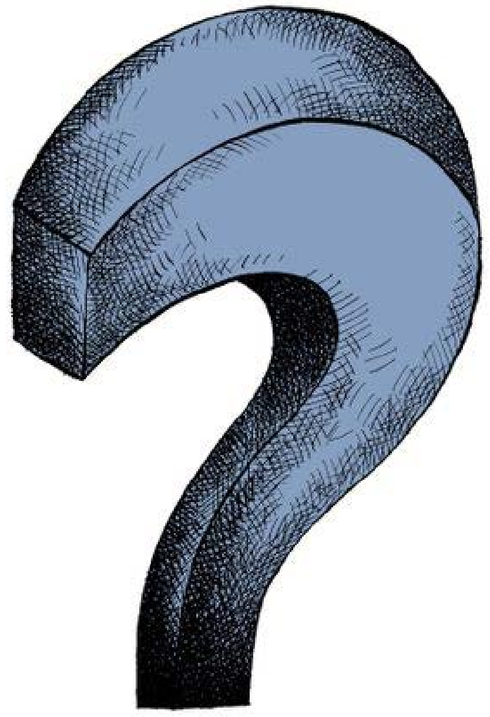

أريس ـ كوبا

ARES.

آدم توز

في ظلّ عملية إعادة خلط الأوراق السياسية في أوروبا هذا العام، تبيّن أن كريستين لاغارد هي الحلّ للحيرة التي تعتري اختيار الخلف لماريو دراغي في البنك المركزي الأوروبي. غير أن انتقالها من منصبها يفتح المجال لسؤال آخر: من يخلف لاغارد في صندوق النقد الدولي؟ هذه مسألة أوروبية، لأنه، كجزء من تسوية «بريتون وودز» التأسيسية عام 1944، تسمّي الولايات المتّحدة رئيس البنك الدولي بينما يشغل منصب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي أوروبي. وما يؤمّن مصالح أميركا في الصندوق هو موقعها كأكبر مساهم فردي فيه وتعيينها منذ تسعينيات القرن الماضي النائب الأوّل للمدير الإداري. ويشغّل هذا المنصب اليوم ديفيد ليبتون الذي ينوب عن لاغارد بعد استقالتها.

لقد صمد هذا التوزيع الأساسي للمناصب حتى اليوم، حتى في زمن ارتفاع التوتر الدولي. وحين أعلن جيم يونغ كيم بشكل مفاجئ رحيله من البنك الدولي في كانون الثاني/ يناير 2019، سمّت إدارة ترامب ديفيد مالباس خلفاً له. وانتُخب مالباس في نيسان/ أبريل بغالبية ساحقة، ومن دون اعتراض على الرغم من صيته كأحد منتقدي البنك. فلم يكن أحد يرغب في صبّ الزيت على نار التوتر مع البيت الأبيض.

اليوم بعد مدّ السجادة الحمراء للاغارد، يحشد الأوروبيون من أجل استكمال إعادة خلط الأوراق عبر تعيين أحد منهم في صندوق النقد.

قديم ولا يمكن الدفاع عنه

على الرغم من أن التقليد في صالحهم، لكن حقيقة أن الأوروبيين يشعرون بأنهم مخوّلون المضي قدماً بهذه الطريقة أمر لا يمكن الدفاع عنه، وعفى عليه الزمن. فهو يسيء إلى شرعية صندوق النقد الدولي وغير صحّي لأوروبا أيضاً. فأزمة منطقة اليورو خلقت اعتماداً متبادلاً بين منطقة اليورو والصندوق يجب وقفه بشكل نهائي، إذ إن تعامل الأوروبيين مع قيادة مؤسّسة عالمية كورقة مساومة في إطار صفقة سياسية أوروبية داخلية - تشمل رئاسة البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية - يزيد الطين بلّة. فالاتحاد الأوروبي الذي يُواجَه بتنمّر أشباه دونالد ترامب وفلاديمير بوتين، يفتخر بأنه مناصر للنظام المتعدّد الجنسيات والتعاون المشترك. والمؤسّسات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تمثل مبادئ عامّة للحوكمة العالمية. ولكن قبول هذه القواعد يعتمد في المقابل على قبول اللاعبين الرئيسيين للتوزيع الأساسي للنفوذ. ونظراً إلى التغيير الكبير في ميزان الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، فإن الاتفاق بين الأوروبيين والأميركيين على تشارك النفوذ في المراحل الأخيرة للحرب العالمية الثانية وجوب أن تحظى اقتصادات السوق الناشئة في آسيا بصوت أقوى في مؤسّسات «بريتون وودز» بات حقيقة، على الأقل منذ الأزمات المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات. وإبان تلك الأزمة، أثارت الطريقة التي تعامل بها صندوق النقد الدولي مع دول مثل إندونيسيا وكوريا الجنوبية، أزمة ثقة كبيرة. وبعبارة سياسية، أصبح الاقتراض من الصندوق سامّاً.

بحلول عام 2007، مع استقالة الإسباني رودريغو راتو كمدير إداري للصندوق وتسليمه المنصب للاشتراكي الفرنسي الطموح دومينيك ستراوس - كان، كان الصندوق في حالة سقوط حرّ. فقد تقلّصت لائحة الزبائن لتقتصر على تركيا وأفغانستان، علماً أنه من دون الرسوم التي يجنيها الصندوق من الإقراض، كانت ميزانيته تتقلّص وبدا ستراوس - كان ولايته بتقليص فريقه من الاقتصاديين.

بالطبع قد يتمنّى البعض للصندوق بئس المصير، ولكن الأزمة المالية في عام 2008 أخمدت تلك الفكرة. وسرعان ما اتسعت لائحة زبائن الصندوق بسرعة دول شرق أوروبية مثل هنغاريا ولاتفيا وأوكرانيا. وأسّس إطلاق اجتماعات قيادة مجموعة العشرين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 منتدى عالمياً جديداً، حيث كان لاقتصادات السوق الناشئة وزن مناسب أكثر. وكانت اجتماعات المجموعة في لندن في نيسان/ أبريل

> **في الأمم المتّحدة ومؤسّسات «بريتون وودز» فائض تمثيل عفى عليه الزمن، وثمّة خطر من ان يؤدّي انشغال اوروبا بمشاكلها إلى تقويض شرعية هذه المؤسّسات**

2009 التي وافقت على تقويم ميزان حقوق التصويت في الصندوق ورفع تمويله إلى أكثر من تريليون دولار. وبناءً على ذلك، استعاد الصندوق مكانته كمنظمة القرن الحادي والعشرين لمكافحة الأزمة.

زعزعة الثقة

ولكن أين وكيف يجب توجيه هذا النفوذ؟ عام 2010 اهتزّت الثقة المالية العالمية بفعل أزمة منطقة اليورو. وأثارت فكرة إدخال صندوق النقد الدولي في شؤون منطقة اليورو ذعر حكومة ساركوزي في فرنسا والبنك المركزي الأوروبي. ولكن جهاز أوروبا الخاص بمكافحة الأزمة عمل ببطء مؤلم. لذلك فمن أجل تحقيق الاستقرار، تمّ التوصّل إلى صفقة بين المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الأميركي السابق باراك أوباما مدعومة من ستراوس - كان. وبذلك أصبح صندوق النقد الدولي متورّطاً بعمق في برامج الأزمة الوطنية في اليونان وإيرلندا والبرتغال وكامل الجدار الخلفي لمنطقة اليورو. وفي أيار/ مايو 2010 خصّص ما لا يقلّ عن 250 مليون يورو من موارد الصندوق لاستكمال «صندوق الاستقرار المالي الأوروبي» الخلف المنشأ على عجل لـ«آلية الاستقرار الأوروبية». وتحت ضغط احتجاج العديد من الأعضاء غير الأوروبيين في مجلس إدارته، أجبره التورّط في منطقة اليورو على تجاوز المبادئ الأساسية لمكافحة الأزمة التي طوّرها منذ تسعينيات القرن الماضي. فبين 2010 و2015 وجد نفسه يوافق على برامج إعادة هيكلة للديون، عرف اقتصاديو الصندوق أنها غير منصفة وغير مستدامة. وحين بدأت مسيرة ستراوس - كان تنهار في 2011، إثر سلسلة من الاتهامات بالاعتداء الجنسي (تمّ إسقاط الاتهامات لاحقاً أو ثبت تبرئته)، كان لدى الأوروبيين الوقاحة لبحاججوا بأن خلفه يجب أن يكون أوروبياً لأن صندوق النقد الدولي مرتبط وجودياً بمنطقة اليورو. واصرّت إدارة أوباما على أن يبقى صندوق النقد الدولي منخرطاً مخافة أن تسبّب أوروبا بلحظة ليمان أخرى.

ولكن استعمال مساهميه الرئيسيين له بهذه الطريقة أساء إلى شرعية صندوق النقد الدولي كمؤسّسة عالمية وأساء إلى أوروبا. فالصندوق لم يقم فقط، كجزء من «الترويكا» مع المفوضية والبنك المركزي الأوروبي، بمساندة الإدارة الكارثية لأزمة الديون في منطقة اليورو، بل إن قدرة أوروبا على الطلب منه تعني أيضاً أنها تتقاعس عن بناء شبكة الأمان الخاصّة بها.

مسألة خلافية

في هذه الأثناء، أصبحت الحجّة لزيادة تأثير اقتصادات السوق الناشئة على صندوق النقد الدولي أقوى من أي وقت مضى. فاليوم، لدى دول الاتحاد الأوروبي الـ27 باستثناء المملكة المتحدة، حصّة تصويت بنسبة 25,6% مقارنة بـ16,5% للولايات المتّحدة و6% للصين و5,3% لألمانيا و4% لفرنسا و2,6% للهند. فكيف يجب إعادة النظر في الحصص بالضبط هي مسألة خلافية. هل المعيار هنا هو حجم الاحتياطات من النقد الأجنبي أم حجم الناتج المحلّي الإجمالي؟ إن كان الناتج المحلّي فهل يُقاس بتعادل القدرة الشرائية أم أسعار الصرف الحالية؟

من حيث تعادل القدرة الشرائية، تعتبر الصين أكبر اقتصاد في العالم، أمّا من حيث أسعار الصرف فهي خلف الولايات المتّحدة باشواط. وكيف يمكن وزن الطبيعة المغلقة لجزء كبير من الاقتصاد الصيني؟

اختيار الصيغة المناسبة بحدّ ذاته تمرين سياسي جدّاً. ولكن حتى لو اعتمدنا الصيغة الحالية للحصص المتوافق عليها وفق التوزيع الحالي، ستكون النتائج صارخة. فيجب أن تتضاعف حصّة الصين في التصويت لتبلغ 12,9% وأن تتراجع حصّة الاتحاد الأوروبي إلى 23,3% وكذلك حصّة الولايات المتّحدة إلى 14,7%. والتغيير الأخير خطير لأن من شأنه أن يدفع الولايات المتّحدة إلى ما دون حصّة الـ15% التي تحتاج إليها لتستعمل حقّ الفيتو على قرارات مجلس الإدارة وهو ما يحتاج إلى غالبية بنسبة 85%. ولا يوجد أية إمكانية لأن تقبل أميركا هذا التغيير. وبالفعل لا يوجد أية توقّعات واقعية بأن واشنطن ستوقّع على أي تعديل في الحصص. ففي ظلّ إدارة أوباما، احتاج الجمهوريون في الكونغرس حتى كانون الثاني/ يناير 2016 ليوافقوا على تغيير طفيف في ميزان حقوق التصويت الذي وافقت عليه الإدارة الأميركية في لندن في ربيع 2009.

لذلك فإن استغلال الأوروبيين لهذا الطريق المسدود لتعيين واحد منهم مجدّداً للإدارة سيكون دليلاً صارخاً على سوء النية. وإذا كانت أوروبا جادّة بشأن تأمين النظام الدولي عن طريق التلبية التدريجية للمطالب المشروعة للقوى الناشئة، فهي توجه بالتالي إشارة مهمّة عن طريق فتح خلافة لاغارد على مرشّحين مؤهّلين بشكل جيّد وآتين من أسواق ناشئة. هناك العديد من الاحتمالات الممكنة.

المرشّحون الرئيسيون

ثمّة مرشّحون رئيسيون ذكرت أسماؤهم في الآونة الأخيرة، وهم أوغسطين كارستنز الذي كان سابقاً في البنك المركزي المكسيكي، وهو المدير الحالي لبنك التسويات الدولية في بازل؛ وراغورام راجان كبير الخبراء الاقتصاديين سابقاً في صندوق النقد الدولي، والرئيس الحالي للبنك المركزي في الهند والأستاذ في كلية بوث لإدارة الأعمال بجامعة شيكاغو؛ ووزير المالية السنغافوري السابق ثارمان شانموغاراتنام الذي كان أوّل آسيوي يرأس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي المجموعة التوجيهية الرئيسية للسياسات في صندوق النقد الدولي.

ولكن تحدّر هؤلاء من اقتصادات ناشئة لا يجعلهم مناصرين لآراء غير تقليدية - فهم جميعاً من أوساط دافوس. وراجان هو الأعلى مستوى من الناحية الفكرية، إلّا أن السياسات التي يشجّعها تذهب نحو إعادة توجيه النظام الليبرالي. وكان أحد أشرس منتقدي إجراءات السياسة المالية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي في ظل إدارة بن برنانكي.

إن وصول أي من هؤلاء إلى رئاسة صندوق النقد الدولي هو بمثابة اعتراف بالتحوّل الأساسي في ميزان الاقتصاد العالمي. وأي منهم سيكون مرشّحاً أقوى من القائمة المختصرة التي توصّل إليها الأوروبيون حتى الآن. فمارك كارني، رئيس بنك إنكلترا (المولود في كندا)، هو «الأوروبي» الوحيد الذي يمكن أن يبلغ مكانة هؤلاء الثلاثة في المالية العالمية. ولكن على الرغم من جواز سفره الإيرلندي، تم استبعاده باعتبار أن أوروبيته غير كافية. وعلى الرغم من حاجتها إلى الدعم لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلّا أن دبلن لن تفرض هذه المسألة.

للأسف، تبدو الأصوات الحاسمة في أوروبا مصمّمة على أن يحصل ممثّل عن منطقة اليورو على المنصب. وهنا يبدأ الخلاف الأوروبي المعتاد. فأوروبيو الجنوب لديهم مرشّحان: ماريو سنتينو من البرتغال وهو الرئيس الحالي لمجموعة اليورو ونائبا كالفينو وزيرة الاقتصاد الإسبانية والمسؤولة رفيعة المستوى السابقة في الاتحاد الأوروبي. والاثنان يفتقدان للسيرة الذاتية المناسبة وينافسان للحصول على دعم أوروبا الشمالية.

متورّط بعمق

أمّا المرشّحان اللذان قد يحظيا بدعم شمال أوروبا فمتورطان في كارثة منطقة اليورو، إذ يُعتقد على نطاق واسع أن أولي رين، محافظ البنك المركزي الفنلندي، كان بديلاً عن بنس وبدمان في البنك المركزي الأوروبي. ولا شكّ أنه سيحظى بدعم من «الرابطة الهانزية» الجديدة مع كلّ ما ينطوي عليه ذلك: بين عامي 2010 و2014، جاهر رين بصفته مفوّضاً للشؤون الاقتصادية والنقدية واليورو في لجنة باروسو، بدفاعه عن مسار التقشّف.

ولكن الأسوأ من ذلك هو الرجل الذي يبدو أنه المرشّح الأوّل، جيروين ديسيلبلوم، وزير المالية الهولندي السابق. فهو كرئيس لمجموعة اليورو بين عامي 2013 و2018، جسّد مزيجاً من الاستياء الشعبوي الشمالي وضيق الأفق المالي، أملى سياسة منطقة اليورو تجاه قبرص واليونان. وإذا أصبح هو المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، فسيكون ذلك تطوّراً رهيباً في ملحمة ارتباط الصندوق بمنطقة اليورو.

نحن في لحظة هشّة في السياسة العالمية. أميركا في فوضى من الأخطاء. التوترات مع الصين تتصاعد. لدى الاتحاد الأوروبي قرارات يتخذها بشأن وضعه الحالي. في الأمم المتّحدة ومؤسّسات «بريتون وودز» التي أنشئت في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، فائض تمثيل عفى عليه الزمن. وثمّة خطر من أن يؤدّي انشغال أوروبا بمشاكلها الخاصّة إلى تقويض شرعية تلك المؤسّسات. ولكن بدلاً من ذلك، يجب على أوروبا أن تستعمل نفوذها بشكل جيّد، وأن تبدأ ذلك بافتتاح حقبة جديدة في صندوق النقد الدولي.

SocialEurope

ترجمة لمياء الساحلي

آدم توز أستاذ في التاريخ في جامعة كولومبيا ومؤلّف كتاب Crashed: How a Decade of Financial Crises Changed the World

مؤشر

إحجام المصارف عن التسليف يعزّز الانكماش

علي هاشم

يواجه الاقتصاد اللبناني ضغوطاً انكماشية متزايدة، تحول دون تحقيق أيّ نموّ في الناتج المحلّي حتى هذا الوقت من السنة الجارية، كما أعلن حاكم المصرف المركزي بنفسه في 25 حزيران/ يونيو الماضي. أمّا مصادر هذه الضغوط، فتتركّز أوّلاً في السياسات المالية المتّجهة نحو التقشّف في الإنفاق الاستثماري، وثانياً في السياسات النقدية التي لجأ إليها مصرف لبنان في الفترة الأخيرة واعتمدت على لجم السيولة والكتلة النقدية في الأسواق. وكنتيجة مباشرة لهذه السياسات النقدية تحديداً، يبدو أن إحجام المصارف عن منح التسليفات سيشكّل أحد العوامل التي تعزّز هذا الانكماش، نظراً إلى دور هذه التسليفات في خلق الكتلة النقدية وتمويل التجارة واستهلاك الأسر.

تشكّل التسليفات إحدى أبرز آليّات خلق الكتلة النقدية، وذلك من خلال إعادة ضخّ الأموال المتأتية من الودائع في الأسواق من جديد. من هنا، يشكّل أي تقليص في قدرة المصارف على التسليف لجماً للكتلة النقدية في الأسواق، وهو ما يرتبط بشكل كبير بحجم الاستهلاك وبالتالي النموّ الاقتصادي. في أزمتنا الاقتصادية الراهنة، ترافق الركود في الأسواق مع مسار انحداري لحجم الكتلة النقدية المعروضة، وهو ما ارتبط بشكل كبير بإحجام المصارف عن التسليف.

وفي كل الحالات، ترتبط كل هذه التطوّرات بالسياسات النقدية المتّبعة في سياق التعامل مع هذه الأزمة. فهندسات مصرف لبنان التي هدفت بداية إلى تأمين حاجته من العملة الصعبة، سرعان ما انتقلت في مرحلة لاحقة إلى امتصاص السيولة بالعملة المحلّية أيضاً، للسيطرة على الكتلة النقدية بالليرة والحدّ من قدرتها على تشكيل طلب على الدولار. ساهمت هذه الإجراءات في تقليص قدرة المصارف على تسليف أموال المودعين، وهو ما ظهرت نتائجه في تقلّص حجم تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص المحلّي بشكل تدريجي.

بين كانون الأوّل/ ديسمبر 2017 وأيار/ مايو الماضي، تقلّص حجم هذه التسليفات من 53,45 مليار دولار إلى 49,26 مليار دولار، أي بنسبة 8%. مع العلم أن موجودات القطاع المصرفي ارتفعت خلال هذه الفترة تحديداً من 219,86 مليار دولار، إلى 253,63 مليار دولار (أي بقيمة 33,77 مليار دولار).

في السياق نفسه، وبينما انخفضت التسليفات بقيمة 4,19 مليار دولار خلال هذه الفترة، سارت الكتلة النقدية في مسار انحداري موازٍ، وانخفضت بقيمة 5,75 مليار دولار بين تشرين الأول/ أكتوبر 2017 وأيار/ مايو الماضي. فيما المصارف كانت تتوسّع في توظيف أموالها في الهندسات الماليّة التي يجريها مصرف لبنان، سواء بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي.

طوال الفترة الماضية، تفادت المصارف اللبنانية إعلان إحجامها عن التسليف بشكل واضح وصريح، تفادياً لأي هلع بين المودعين. وقد اعتمدت في ذلك على خطوات غير مباشرة، تمثّلت بفرض شروط قاسية وتعجيزيّة للحصول على القروض التجارية، وضع سقوف منخفضة جدّاً للقروض الشخصية، بالإضافة إلى رفع المعايير الائتمانية بشكل غير مبرّر على أنواع أخرى من القروض.

توضح الأرقام علاقة الإحجام عن التسليف بتقليص الكتلة النقدية، وبالتالي، تقليص الاستهلاك والطلب في السوق المحلّية. عملياً، تشكّل الهندسات المالية الأداة الأساسية لحبس السيولة التي كانت تذهب سابقاً إلى التسليفات، إلّا أن هذه التحوّلات تؤدّي إلى المزيد من الانكماش الاقتصادي، في الوقت نفسه. بمعنى آخر، فيما تحاول السياسات والمعالجات النقدية المتبعة راهناً، شراء الوقت وحماية النموذج الاقتصادي والمستفيدين منه من الانهيار، تساهم أيضاً في مضاعفة النتائج السلبية على الشرائح الاجتماعية المتضرّرة من الركود الاقتصادي.

أمّا المعضلة الأكبر، فتكمن في عدم سعي هذه المعالجات - مع كل نتائجها الموجعة على الاقتصاد المحلّي - إلى التعاطي مع جذور الأزمة الفعلية، وهو ما يحمّلها أكلافاً كبيرة من دون حلول فعلية على المدى البعيد.

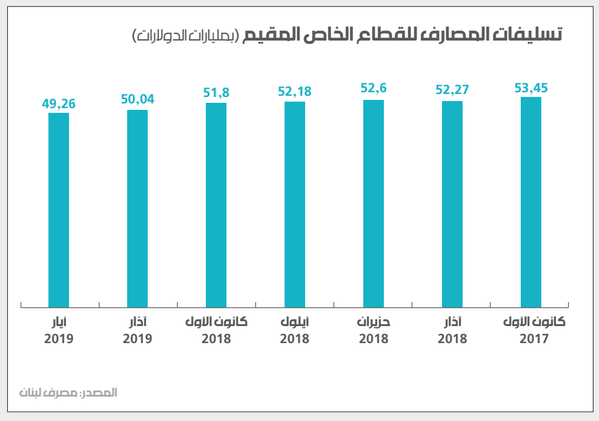

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

صندوق النقد vs صندوق النقد [2]

كينز خارج واشنطن

«إن الانكماش لا يخفّض الأجور بشكل أوتوماتيكي. بل عبر إحداث البطالة. إن هدف قلّة النقد هو السيطرة على انتعاش مقبل. الويل لمن يقودهم إيمانهم لأن يستعملوا قلّة النقد لزيادة حدّة الكساد»

جون مايناردكينز

بعد مغادرة كريستين لاغارد صندوق النقد الدولي، تُطرح بعض الأسماء لخلافتها. الاسم الأكثر إثارة للجدل هو جيروين دايسلبلوم الذي كان وزير المال في هولندا ورئيس المجموعة الأوروبية خلال الأزمة اليونانية، والذي اتخذ مواقف متشدّدة، ومؤيّداً التقشّف الذي أنهى إمكانية أن تأخذ اليونان منحى آخر، وخصوصاً بعدما استسلمت حكومة سيريزا اليسارية. وقد قال وولفغانغ مونشاو، أحد المعلّقين على المشهد الأوروبي، عن ترشيح دايسلبلوم: «من غير المعقول أن وزراء مال الاتحاد الأوروبي يتداولون ترشيح جيروين دايسلبلوم لوظيفة لاغارد في صندوق النقد الدولي، فهو شريك في تحمّل المسؤولية عن أسوأ الأخطاء في السياسات الماكرو ـ اقتصادية في أيامنا». طبعاً هذا صحيح، ولكن الصحيح أيضاً أن مواقف دايسلبلوم و«أسوأ الأخطاء» ليست بعيدة عن طروحات صندوق النقد الدولي في فترة بعد انهيار «بريتون وودز». فبعد هذا الانهيار، تحوّل الصندوق من مؤسّسة مُنَظِّمة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينيات إلى أقوى مؤسّسة على الصعيد العالمي امتدت سلطتها في بادئ الأمر إلى الدول النامية، ومن ثمّ إلى شرق أوروبا، ومن بعد أزمة 2008 إلى أوروبا الغربية، وهي عمدت، مع تعمّق الأزمات في العديد من البلدان، إلى فرض «شروط» قاسية عُرفت بشَرطية صندوق النقد الدولي أو الـIMF conditionality.

في البدء كان التضخّم

البداية كانت في عام 1971، حين فكّ نيكسون الدولار عن الذهب وأسقط معه نظام العملات الثابتة. ولكن ما كان يحصل، في الوقت نفسه، في الرأسمالية هو أهمّ من هذا القرار بالنسبة إلى مستقبل مؤسّسات «بريتون وودز». إذ بالتزامن مع تفكّك نظام العملات الثابتة، كان يتفكّك أيضاً النظام الكينزي ـ الفوردي. في نهاية الستينيات، بدا واضحاً أن الحلقة الحميدة بين الأجور والأرباح بدأت بالانحلال، فالأجور استمرّت بالازدياد نتيجة قوّة النقابات العمّالية والعقود الجماعية، بينما حصل تباطؤ في نموّ الإنتاجية في الأنظمة الرأسمالية المتقدّمة، ما كسر العلاقة بين ازدياد الأجور وازدياد الأرباح، وأدّى أيضاً إلى ارتفاع معدّلات التضخّم. أيضاً، شهدت المرحلة الممتدّة بين 1971 ونهاية السبعينيات، تقلّبات اقتصادية وصدمات من جانب أسعار النفط في 1973 (المقاطعة العربية) و1979 (الثورة الإيرانية). كل ذلك أدّى إلى التراجع عن الكينزية والفوردية، ليس فقط من أجل محاربة التضخّم، بل بسبب تهديد هذه الديناميكيات للأرباح وللنظام الرأسمالي نفسه. فالكينزية التي أتت مُخَلِّصة في عام 1945 أصبحت خانقة أو قاتلة في السبعينيات.

في خضم التضخّم، أتى الرئيس الأميركي جيمي كارتر ببول فولكر محافظاً للاحتياطي الفدرالي في تموز/ يوليو 1979، وبعد ذلك تحوّلت السياسة النقدية الأميركية إلى سياسة انكماشية لكمّية النقد المتوافر في الاقتصاد من دون مراعاة ما سيحصل للفوائد. كانت هذه خطّة فولكر التي أعلن عنها في تشرين الأول/ أكتوبر، من أجل إنهاء التضخّم الذي وصل إلى 9% في عام 1979. وقد أدّت تلك السياسة إلى أسوأ ركود في الولايات المتّحدة منذ الكساد العظيم، وإن كان قصير المدى، إلّا أنه كان مكلفاً من حيث خسارة الناتج في أميركا ووصول البطالة إلى 11% في عام 1982. في الوقت نفسه، كانت السياسة ناجحة في إنهاء التضخّم. لكنها أيضاً كانت الطلقة الأساسية في سياسات متكاملة معادية للكينزية تبلورت في بريطانيا بوصول ثاتشر إلى السلطة في عام 1979، وفي الولايات المتّحدة بانتخاب رونالد ريغان بعد شهر من إعلان فولكر، أي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979. المهمّ بالنسبة إلى تاريخ الصندوق، أنه خلال عملية محاربة التضخّم وصل معدّل الفائدة الفدرالي إلى 20% في نهاية 1980 (اليوم يبلغ 2,5 %)، ما أدى إلى ردّة فعل قوية داخل الولايات المتّحدة ضدّ سياسات فولكر حتّى من بعض أجنحة اليمين. يقول بيل ميدلي في تأريخ لذلك الإعلان «المزارعون اعتصموا أمام مقرّ الاحتياطي الفدرالي. وتجّار السيّارات الذين تأثّروا بشكل كبير بالفوائد العالية، بعثوا بتوابيت مليئة بمفاتيح السيّارات غير المبيعة. والكثير من الناس بعثوا برسائل إلى فولكر يقولون له فيها كيف أنهم ادّخروا لسنوات لشراء منزل، ولكنّهم اليوم لا يستطيعون الحصول على التمويل بسبب الفوائد العالية».

لكن الحاجة إلى إنهاء مرحلة من الرأسمالية والإتيان بأُخرى كانت أهمّ من اعتراضات البعض، أفراداً أو جماعات، فتمّ كسر شوكة مراقبي الجوّ الأميركيين الذين اعترضوا في عام 1981، وكسر قوّة عمّال المناجم في بريطانيا بين عامي 1984 و1985. وبهذا أعلن الرأسمال تأكيد سيطرته، وأن المرحلة الكينزية من السلم الطبقي قد انتهت.

فولكر وأزمة الديون

لكن التأثير الأساسي لسياسات فولكر لم تكن فقط داخل حدود الولايات المتّحدة، فانفجار الفوائد في أميركا بعث بموجات الصدم حول العالم، فانفجرت أزمة الديون الشهيرة في أميركا اللاتينية وأعلنت المكسيك عن عدم قدرتها على الدفع، وقد أدّت إلى أزمة أيضاً في الدول الاشتراكية من بولونيا إلى رومانيا إلى ألمانيا الشرقية التي كانت قد استدانت من الأسواق والمصارف العالمية في السبعينيات. وبانفجار أزمة الديون في الثمانينيات، أصبح صندوق النقد الدولي إحدى أدوات الهجوم المضادّ الذي شنّه الرأسمال بذريعة محاربة التضخّم وحلّ معضلة العجوزات الداخلية والخارجية في الدول النامية. وكان الغطاء الأيديولوجي لهذه السياسات الجديدة، ما عُرف لاحقاً بـ«توافق واشنطن» حول السياسات الاقتصادية التي يجب على الدول حول العالم اتباعها.

في نهاية الستينيات، بدأت الحلقة الحميدة بين الأجور والأرباح بالانحلال، وهو ما أدّى إلى التراجع عن الكينزية والفوردية، بسبب تهديد هذه الديناميكيات للأرباح والرأسمالية

انجل بوليغان ـ المكسيك

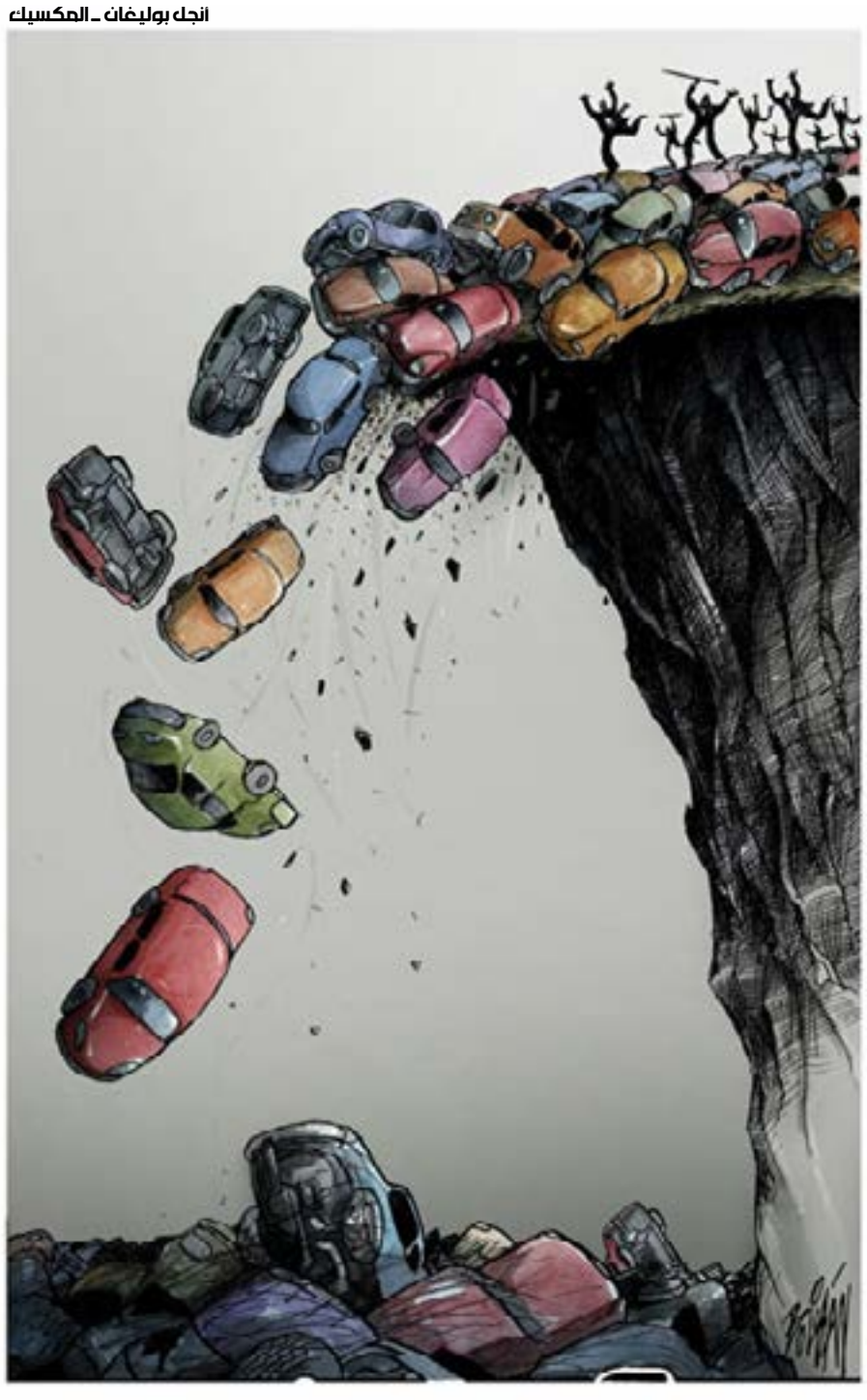

... والقنبلة الموقوتة الأميركية تنفجر

خلال مفاوضات «بريتون وودز»، كان هدف كينز من طرحه اتحاد التخليص الدولي بدلاً من صندوق النقد الدولي، وضع عبء التكيّف على المستوى العالمي على كاهل الدول الدائنة بشكل أساسي بدلاً من الدول المدينة. فقد كان كينز يعلم أن «العولمة»، أو الاندماج العالمي، سيخلق رابحين وخاسرين على عكس ما تدّعي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية من أن الجميع سيربح. وكان لا بدّ من أن يحصل تكيّف في هذا النظام بين فترة وأخرى، وبالتالي أراد وضع عبء التكيّف على القوي وليس على الضعيف. لكن الولايات المتّحدة طرحت رؤية مغايرة، فقد رأى الوفد الأميركي ومساعد وزير الخزانة الأميركي هاري ديكستر وايت (الذي عيّنه ترومان أوّل مدير تنفيذي أميركي في الصندوق، واتُهم لاحقاً بأنه جاسوس سوفياتي!) أن التكيّف يجب أن يقع على الدول المدينة، أي التي لديها عجز مع الخارج وبالتالي على الدول ذات العجز «أن ترتّب أوضاع بيتها الداخلي». وقد ربح وايت على كينز في النهاية لأن أميركا كانت القوّة الصاعدة وبريطانيا القوّة الخافتة. في هذا الإطار، بدأ الصندوق بعد أزمة الديون في أميركا اللاتينية، وبعد أزمات ميزان المدفوعات في الكثير من الدول، فرض شروطه القاسية: التقشّف ورفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية وفرض الضرائب غير المباشرة والانكماش النقدي والخصخصة والتحرير المالي على هذه الدول. وقد كان لهذه السياسات الوقع السلبي، وهي أدّت في أميركا اللاتينية إلى ما عُرف بالعقد المفقود (the lost decade) في ثمانينيات القرن الماضي.

وحتّى اليوم، إذا أراد البعض أن يوجّهوا انتقاداً مخفّفاً للصندوق مثل ذاك الآتي من خوسيه أوكامبو، فإنهم لا يستطيعون أن يتجاهلوا الوقع السلبي لـ«شروط» الصندوق في تلك الفترة. في هذا الإطار يقول أوكامبو في مقالة له في 19 تمّوز/ يوليو الجاري «الشروط التي ترافقت مع المساعدات كانت خاضعة للجدل، وخصوصاً السياسات التي طلب الصندوق اتباعها من الدول في أميركا اللاتينية في الثمانينيات، وفي أوروبا الشرقية وشرق آسيا في التسعينيات، والتي وَصَمَت الصندوق بالسمعة السيّئة التي تحدث ردّات فعل سلبية حتى يومنا هذا».

طبعاً، لم تكن مصادفة تاريخية أن سياسات الصندوق أتت متزامنة مع الريغانية والثاتشرية وصعود النيوليبرالية التي أدّت في الدول الرأسمالية المتقدّمة إلى تراجع النقابات والمكاسب العمّالية، وتغيّر «حصّة العمّال من الناتج المحلّي» التي تكلّم عنها كينز خلال «زيارته» لواشنطن. واليوم بعد ثلاثين عاماً، تحوّل انتصار الأجور على الإنتاجية إلى انتصار الإنتاجية على الأجور وزيادة حصّة الأرباح.

كل هذا التاريخ نساه، أو ربّما لا يعرفه «مؤرِّخ» صندوق النقد الدولي، مع أنها هي المرحلة الأكثر شهرة أو infamous في تاريخه. ومن المؤكّد أن كينز كان ليرحّب بهكذا نقاش حول «إخراجه» من واشنطن، وربّما كان انتقد نفسه أيضاً، أو كان انتقد الذين طبّقوا سياساته بتقنية، من دون سبر أغوار نقده الراديكالي للرأسمالية. كما أن كينز كما قال كاتب سيرته روبرت سكيدلسكي «لكان ثَمّنَ عالياً سخرية القدر في أن الولايات المتّحدة التي كانت ضدّ فكرة تكَيّف الدول الدائنة أصبحت اليوم تطالب بها»، وذلك بعدما أصبحت هي مَدينة والصين دائنة! لكن خلال الحديث بين لاغارد وكينز قالت له «نحن نتعاطى مع مسائل جديدة: عدم المساواة في الدخل، تحقيق المساواة بين الجنسين، والتغيّر المناخي العالمي». فهل يهتم فعلاً الصندوق اليوم بهذه القضايا وخصوصاً بعدم المساواة التي أنتجتها بشكل أساسي سياساته منذ الثمانينيات وحتّى الآن؟ طبعاً، لكل إنسان أو مؤسّسة أو دولة الحقّ في التراجع عن مواقف سابقة، إذا تبيّنت له حقائق جديدة، كما كان كينز يحب أن يقول. فهل يفعل صندوق النقد الدولي ذلك اليوم؟ فلنرَ المرّة المقبلة.